

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس المؤسسات المالية الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم السياسية
السنة: الأولى ماستر
التخصص: علاقات دولية و قانون دولي
أستاذة المقياس: حمديس مقبولة

السنة الجامعية
2024/2023

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السنة: الأولى ماستر
تخصص: علاقات دولية و قانون دولي
الطور: السداسي الثاني
اسم المقياس: المؤسسات المالية الدولية

المؤسسات المالية الدولية
International Financial Institutions
(I F I)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية الدولية

المبحث الأول:	ماهية المؤسسات المالية الدولية
المبحث الثاني:	صندوق النقد الدولي - International Monetary Fund
المبحث الثالث:	البنك الدولي - World Bank
المبحث الرابع:	الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و منظمة التجارة العالمية GATT: General Agreement on tariffs and trade WTO : World Trade Organization

الفصل الثاني: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول:	الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي
المبحث الثاني:	برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي
المبحث الثالث:	التجربة الجزائرية في ظل السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفصل الثالث: الأزمة المالية الدولية

المبحث الأول:	الأزمة المالية الدولية (2007 - 2008)
المبحث الثاني:	البنوك و أزمة القروض
المبحث الثالث:	الأزمة الاقتصادية و أثرها على الدول النامية

مقدمة:

تختص الدراسات النقدية باهتمام كبير من قبل الباحثين نظرا لأهمية السياسات النقدية و تأثيرها الفعّال على النشاط الاقتصادي و معدل نموه في كل دولة، و أيضا علاقتها الوثيقة و المتبادلة بكافة أجزاء الخطة الاقتصادية العامة لكل بلد و مدى تأثيرها بنشاط المؤسسات النقدية و المالية لبعض الدول، فلم تعد الدولة تنحصر بحدودها الجغرافية، بل تتعدى ذلك إلى اقتصاديات الدول الأخرى من خلال العلاقات النقدية الدولية والتي تتصف بدرجة كبيرة من الاضطراب و عدم الاستقرار بسبب إما أزمات اقتصادية و ليس في الدول النامية و الفقيرة فحسب، بل أصبحت حتى الدول المتقدمة تعاني من هذه الاضطرابات في بداية القرن الواحد و العشرون، و مما زاد في تأزم الوضع الاقتصادي العالمي الحرب الروسية الأوكرانية و آثارها الاقتصادية السلبية على أوروبا و بقية العالم، و أخيرا الحرب على غزة و ما تشهده المنطقة من اضطرابات في البحر الأحمر على الملاحة الدولية و التي أثرت سلبا على اقتصاد العالم.

بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق و الغرب، و تفكك الإتحاد السوفيتي و التحولات السياسية في كل من أوروبا الشرقية و آسيا و إفريقيا في إطار اتجاهات العولمة و إبرام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية -GATT- و توسيع عضوية البنك الدولي و صندوق النقد الدولي FMI، سيطر الفكر الرأسمالي على الفكر الاقتصادي العالمي و هذا في إطار الأهداف الفعلية و الخفية للمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) و هو أيضا نتيجة حتمية للتأثير المتبادل للدول في مجال تعاملها مع المشكلات الاقتصادية و الأزمات المالية التي واجهتها بسبب علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة بين الشمال الغني و الجنوب الفقير، مما دفع و منذ عقود ليس التفكير و التخطيط للتعاون جنوب جنوب، بل للمرور إلى مرحلة التطبيق. فالتعاقد مع المؤسسات المالية الدولية بشروطها المجحفة على الدول التي طلبت منها المساعدة كانت نتائجها كارثية على المستوى الاجتماعي خاصة منها الطبقة المتوسطة و الفقيرة، و هذا كله بسبب القروض الريبالية الضخمة التي تغرق الدولة في ديون تعجزية يستحيل أن تسدها في المستقبل.

و عليه، أصبح موضوع إصلاح المنظمات و الهيئات الدولية المالية و زيادة فعاليتها في مواجهة مشكلات العالم و الحد من تحكم الدول الغنية في قراراتها أمرا حتميا، خاصة بعد ما عرف العالم المتطور الغني الأزمة المالية الخطيرة (2007-2008) و التي امتدت آثارها على الدول المتخلفة الفقيرة لتزداد فقرا و تخلفا، و حتى الدول التي كانت قبل اندلاع الأزمة تعرف نوعا من النمو الاقتصادي أصبحت اليوم تتخبط في أزمات مالية كبيرة، و الجزائر تعيش هذه الصعوبات و التي انعكست سلبا على احتياطي العملة الصعبة و الذي

أصبح يتآكل سنة بعد سنة، و من هنا تبرز الحاجة لدراسة شاملة حول أسباب ظهور المؤسسات المالية الدولية و آثارها على اقتصاديات الدول و ما هي الإصلاحات التي أتت بها هذه الهيئات، و ما هو دورها في اندلاع الأزمة المالية الحالية و كيف يمكن الخروج منها.

إلا أن الهدف الأساسي من تدريس كل ما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية في هذا المقياس، و تأثيرها على اقتصاد الدول النامية و الفقيرة على حد سواء، هو إظهار الجانب السلبي الحقيقي الذي يضر بالدول التي تلجأ إلى هذه المؤسسات من خلال القروض ذات الفائدة المرتفعة (خدمة الديون) المقدمة لها، هذا من جانب ، و من جانب آخر سياسة الإصلاحات المفروضة على الدول المقترضة و التي تدفع الطبقة المتوسطة و الفقيرة الثمن الباهظ لهذه الإصلاحات. و لا ننسى أنه بفضل هذه القروض الرياوية الضخمة تحي بها المؤسسات المالية الدولية على أنواعها و تسيطر بها على الدول، و لا ننسى أن كل دولة لجأت إلى هذه المؤسسات خاصة منها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، لم تستطع الخروج من أزمتها الاقتصادية، بل زادت ديناً و فقراً، و حالياً لنا في مصر خير مثال.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية الدولية

تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين بإتباع سياسات اقتصادية التي عرفت "بإفقار الجار" تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية مثل البطالة على حساب الدول الأخرى، و لقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية، و ذلك لتحقيق تنافسية على حساب الدول الأخرى، و كما ساندت هذه السياسات فرض العديد من القيود على التجارة الدولية و ميزات أخرى من بينها:

- انهيار قاعدة الذهب و تحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي و الاعتماد على نظام أسعار الصرف المرنة لتصحيح العجز في موازين المدفوعات.
 - إتباع السياسات النقدية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية.
 - فشل الدول الصناعية في العودة إلى نظام الذهب و ذلك في المحاولة للاستفادة مما يتمتع به من تلقائية في إعادة التوازن في موازين المدفوعات.
 - إنشاء العمل بنظام الرقابة على الصرف الأجنبي كأحد أدوات تقييد التجارة الدولية.
- و لقد كان مؤتمر "Bretton Woods" بالولايات المتحدة الذي ضم مندوبين من 44 دولة في عام 1944م، و الذي مهدت له دراسات كل من الاقتصاديين " John Maynard Keynes" البريطاني و " Harry Dexter White" الأمريكي، و الذي استمر لمدة 03

أسابيع لبحث أسس نظام النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية و قواعد التعاون الدولي و الذي انتهى بتوقيع اتفاقية " Bretton Woods " التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد و إنشاء أهم المؤسسات الاقتصادية في العالم: صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. The International Monetary Fund and The World Trade Organization

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية

لا يمكن توقع ديمومة أي نظام قائم، فالمجتمع الدولي يسعى دائما إلى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد و لازالت هذه المؤسسات تلعب دورا رئيسيا على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشاءها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية

ما بين الحربين العالميتين تم الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلا من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف، و التخطيط لسياسات اقتصادية تخدم مصلحة البلد و حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى، وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف، كما عملت بعض الدول الصناعية آنذاك على الحد من حرية التجارة، مما أدى إلى تقييدها على المستوى الدولي حتى انتهى الأمر بظروف الكساد العظيم عام 1929 والذي استمر حتى عام 1939 La Grande dépression، وقد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي وإتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى إلى ظهور تضخم شديد.

وفي ظل هذه الفوضى السائدة و الصراعات و الا استقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قبيل الحرب العالمية الثانية والذي كان سببه اقتصادي وهو عدم التحكم في سعر الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع في مدينة " Bretton Woods " بولاية "نيوها مشير" الأمريكية عام 1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ومن ثم الاستغناء عنها وإيجاد صيغة جديدة

لتكون أساساً للنظام النقدي الجديد وتأسيس إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الأزمات والمشاكل التي شهدتها أسواق العالم واقتصادياته. والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد، وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي "J.M Keynes" والأمريكي "H.D White" وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء به المقترحين¹.

الفرع الأول : مشروع "J.M Keynes"

كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي J.M. Keynes هو تسهيل سياسة التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد والصرف ولأجل ذلك جاء بمشروع يهدف إلى تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللوصول إلى ذلك اقترح "Keynes" ما يلي:

إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، كما اقترح "J.M. Keynes" أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم "بانكوار" وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية؛

تحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساساً بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من- الذهب وهذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها كما لا يسمح بتراكم أرصدة "البانكور" "للبلاد الدائنة"³.

¹ إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - "دراسة حالة الجزائر" (1990) - 1

(2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 3.

² نظرية كينز - Théorie de John Maynard Keynes

تم تطوير نظرية "اقتصاد كينز" من قبل الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز خلال ثلاثينيات القرن الماضي في محاولة لفهم الكساد العظيم. تنادي نظرية كينز بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد. بعد ذلك، تم استخدام مصطلح "اقتصاد كينز" للإشارة إلى الفكرة بأنه يمكن تحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل - ومنع تراجع الاقتصاد - من خلال التأثير على الطلب الكلي من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي الناشط والتدخل من قبل الحكومة.

قبل اقتصاد كينز، اعتقدت نظريات الاقتصاد الكلاسيكية بأن التقلبات الدورية في التوظيف والنتائج الاقتصادية ستكون متوازنة وستتعدل بشكل تلقائي. وفقاً لهذه النظرية الكلاسيكية، إذا تراجع الطلب الكلي في الاقتصاد، فإن تراجع الإنتاج والوظائف الناتجين قد يؤديان إلى تراجع الأسعار والأجور. يحض اقتصاد كينز فكرة بعض الاقتصاديين بأن تراجع الأجور يمكن أن يؤدي إلى نسبة توظيف كاملة، وذلك بحجة أن أصحاب العمل لن يشغلوا المزيد من الموظفين لإنتاج السلع التي لا يمكن بيعها لأن الطلب ضعيف. وبالمثل، قد تؤدي ظروف العمل السيئة بالشركات للحد من استثمار رأس المال، وبدلاً من ذلك لبد من الاستفادة من تراجع الأسعار للاستثمار في المصانع والمعدات الجديدة. وسيؤدي هذا أيضاً إلى خفض النفقات العامة والتوظيف.

³ Sarwat Jahan, Ahmed Saber et Chris Papageorgiou, Qu'est ce que le Keyanisme ? L'ABC de l'économie, Finance et développement, septembre 2014, p 53.

الفرع الثاني : مشروع "HD. White"

أما فيما يخص المشروع الأمريكي والذي اقترحه "HD. White" فتمثل في:

- التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات؛
- اقتراح تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه وأن تكون وحدة التعامل- الدولي هي "اليونيتاس" والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو "اليونيتاس" وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق؛
- كما اقترح أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية، و اقترح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائمة؛
- ويتفق "JM. Keynes" و "HD. White" على العمل على إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة وحرية تحويل العملات بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقديم القروض للدول المتضررة والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف.

وفي نهاية المناقشات حول مقترحات كلا المشروعين أخذ بالمشروع الأمريكي باعتبار أمريكا هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية واللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات الدولية ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقاً لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر " Bretton Woods في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 15 دولة وقد ترأس اللجنة الأولى "HD. White" المخصصة لصندوق النقد الدولي واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي "JM. Keynes" وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ ديسمبر 1944 وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي وهذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتمحورة حول الذهب و الالتزامات في مجال تحويل العملة و القضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف.⁴

⁴ Laurent Flechaire, Bretton Woods et le plan White, Le Monde Economique, 5 Novembre 2001. https://www.lemonde.fr/archives/article/2001/11/05/bretton-woods-et-le-plan-white-par-laurent-flechaire_239768_1819218.html Consulté le 01/02/2024.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية

هناك عدة تعاريف للمؤسسات المالية الدولية نذكر البعض منها :

- المؤسسات المالية الدولية هي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحددها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمؤسسة.
- تعرف أيضا في إطار منظومة الأمم المتحدة بأنها " مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول⁵ ."

المطلب الثالث: الدور و أهداف المؤسسات المالية الدولية

وتهدف هذه المؤسسات التي أنشئت معظمها بعد الحرب العالمية الثانية إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهناك حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية، سواء على الصعيد الإقليمي كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أو المصرف الإسلامي و غيره أم على الصعيد الدولي، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية "UNDP" أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي و غيره من المؤسسات المالية.

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية

تسعى أهم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال :

⁵ Apprendre à connaître les IFI, L'ONU et les organes d'aides, Gouvernement du Canada, 24/10/2023. <https://www.deleguescommerciaux.gc.ca/development-developpement/ifi/know-ifi-connaître.aspx?lang=fra> Consulté le 01/01/2024.

1 - توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبانك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها؛

2 - تشجيع المؤسسات المالية الدولية على وضع المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في

الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة ؛

3 - تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات خاصة ترمي الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي " Stabilisation économique et ajustement structurel

توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه وهناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل "مؤسسة بناء القدرات الإفريقية" و"اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية" وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية⁶.

الفرع الثاني: نقد لدور المؤسسات المالية الدولية

لم تسلم المؤسسات المالية الدولية فيما يخص دورها الهام و المتعلق بالاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات وأحيانا جد سلبية فيما يخص دور هذه المؤسسات، وحتى التشكيك أحيانا في تلك الأدوار، حيث تملك الولايات المتحدة 90 % من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة، فالسيطرة في اتخاذ القرار لا شك فيها عند وضع السياسات لكل من المؤسسات بسبب حيازتهم على أكبر حصة فيهما وحق النقض فالضغط كبير على البلدان الأكثر حاجة إلى التمويل وتتحكم بطرق سداد الدين ومقدار الفائدة و خاصة خدمة الديون، وشروط

⁶ Institutions Financières Internationales, PNUD : Programme des Nations Unies pour le Développement.

<https://www.undp.org/fr/partenaires/institutions-financieres-internationales>

Consulté le 30/10/2022

الإقراض المجحف لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول مما يجعل المصادقية لهذه المؤسسات المالية الدولية مزعزعة عند الكثير من الدول المتعاقدة معها.⁷ إذا كان النفوذ الأمريكي موجود بقوة في هذه المؤسسات، فإنه يتم قياسه من خلال عدة عوامل و الأهم هي تلك المساهمات السابق ذكرها، وفي صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص، أهم القرارات العادية، مثل منح الائتمان أو الموافقة على البرنامج التعديل لا يتطلب سوى أغلبية بسيطة قدرها 50%، و لا يمكن للولايات المتحدة أن تعارض ذلك بمفردها فيطلب الأمر موافقة الدول المانحة لأكبر قدر من المساهمات المالية التي قد تشكل معرضه للنفوذ الأمريكي داخل المؤسسة. كما يمثل تعيين مدير عام أوروبي معارضة أو على الأقل لهذا النفوذ في هذه المؤسسات. مجموعات الدول الصناعية على وجه الخصوص ويمكن للاتحاد الأوروبي، أو حتى الدول النامية يشكلون أقلية معارضة بنسبة 15% وبالتالي يعارضون القرار أمريكي.⁸

الفرع الثالث: أهداف المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها رئيسية و أخرى خفية والتي كانت سببا في إنشائها.

أولا: الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية

تحدد أهداف كل مؤسسة مالية دولية عند إنشائها، فمثلا فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي و البنك الدولي نجد أهم الأهداف تكمن في :

- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف
- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي
- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية
- تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات

⁷ Banque Mondiale, La Finance pour tous, Une institution critiquée pour l'inefficacité de son action en faveur du développement économique. Consulté le 02/02/2021.

<https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/institutions-financieres-internationales/banque-mondiale/>

⁸ Yves Tavernier, CRITIQUER LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES Alternatives économiques | « L'Économie politique », 2001/2 no 10 | pages 18 à 43 ISSN 1293-6146 <https://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2001-2-page-18.htm>

- العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق و البنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.

أما الأهداف الفعلية للمؤسسات المالية الدولية تكمن في الهيمنة الفكرية (تصدير الرأسمالية) كنظام رأسمالي، و الهيمنة المالية (الاستحواذ على ثروات شعوب العالم) و الهيمنة الاقتصادية (فح المديونية) الذي تعاني منه الدول التي تعاقدت مع هذه المؤسسات.⁹

- إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين:

- 1 - وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة
- 2 - وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف و مراقبة النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء.

ثانياً: الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكرها في:

- 1 - تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها
- 2 - استغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان المتقدمة والدول النامية
- 3 - في الظاهر تهدف هذه المؤسسات إلى مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصرف فائض الإنتاج الرأسمالي للحصول على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف.¹⁰

⁹ نجم الدليمي، دور سياسة المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية، الحوار المتمدن، العدد 4165،

2013/07/26. <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=370351> تاريخ الاطلاع 2021/11/09

¹⁰ المرجع نفسه.

ثالثاً: دور سياسات الانفتاح الاقتصادي في تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية

إن تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية يتم من خلال ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ويتمثل جوهر هذه السياسة في :

أ- إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعطاء فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وذلك للكفاءة التي يتمتع بها بما يساهم في زيادة الناتج الوطني

ب - تخفيض الدعم الحكومي وبالتدريج للقطاعات الإنتاجية والخدمية وذلك لأن تخفيض الدعم من خلال تخفيف النفقات له آثار إيجابية على مستوى الخزينة العمومية بالإضافة إلى يساهم في التقليل من نسبة التضخم حسب صندوق النقد الدولي.

ج - إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي ومن دون رقابة و إشراف بين الدول أي حرية انتقال النقد الأجنبي وذلك بهدف مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات Sociétés Multi Nationales على الاستثمار في البلدان النامية حيث اليد العاملة الرخيصة وتوفر الموارد اللازمة لعملية الإنتاج بأثمان زهيدة.

إلا أن تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية قد أدى إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي في هذه البلدان بالإضافة إلى إضعاف القرار والسيادة الوطنية لهذه الدول¹¹.

المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية الدولية

المؤسسات المالية هي مؤسسات وسيطة تقدم خدمات مالية وتعالج المعاملات المالية لعملائها، و هي تساهم بدور كبير في تنشيط سوق المال نظراً لدورها في تجميع المدخرات وعمليات الاستثمار و هي على أنواع، البنوك، صناديق الاستثمار و شركات التأمين، و كل مؤسسة لها وظائف وخصائص وأهمية خاصة بها، وهناك حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية، سواء على الصعيد الإقليمي (كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، و المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، و صندوق النقد العربي، و مصرف التنمية للدول الأمريكية، و المصرف الإسلامي). أم على الصعيد الدولي، ومن أهمها:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية: UNDP المؤسس عام 1966 بهدف تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لتطوير مشروعاتها في مجال الاستثمارات .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

¹¹ إيمان الحملاوي، المرجع السابق، ص 9، 10.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- صندوق النقد الدولي IMF.
- المصرف الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
- مؤسسة التمويل الدولية IFC.
- مؤسسة التنمية الدولية IDA.
- البنك الدولي La Banque Mondiale.¹²

و قد سعت الدول من خلال مؤتمر " بريتن وودز " إلى إيجاد مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي والمحافظة على النظام النقدي والمالي العالمي، وقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي موضوع دراستنا مع البنك الدولي باعتبار المؤسسات المالية الأكثر تأثيراً على اقتصاديات الدول النامية .

المبحث الثاني :صندوق النقد الدولي Fond Monétaire International (FMI)

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة Bretton "Woods" سنة 1944 تسهر على إدارة النظام النقدي الدولي، يقع مقره في واشنطن ويبلغ عدد أعضائه 189 دولة ، مهمته الأساسية تقديم يد العون للدول الأعضاء والتي تعاني من خلل أو من مشاكل في ميزان المدفوعات كما يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي عن طريق تشجيع البلدان المتخلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما يهدف إلى تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات ، ومع اتساع عضوية الصندوق وإلى جانب التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي فقد تطلب من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة وأصبح يركز على السياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر للبلدان المتخلفة الأعضاء في الصندوق¹³.

¹² Les Institutions Financières Internationales, la Finance pour tous, 10/11/2021.

<https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/institutions-financieres-internationales/> Consulté le 20/01/2024

¹³ أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 3.

المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي، نشأته و تطوره

قرّرت الأمم المتحدة في 1945 ميلادية إنشاء وكالة متخصصة على هامش المعاهدة الدولية بريتون وودز، وهي صندوق النقد الدولي، وذلك سعياً لتحقيق السلامة للاقتصاد العالمي وتعزيزه، وتتخذ هذه الوكالة من واشنطن مقراً لها، وينضم لعضويتها مئة وثمان وثمانون دولة، وتتخذ شعاراً رسمياً لها على شكل كرتين أرضيتين وغصن زيتون أسفلهما داخل مربع أزرق اللون.

يعد صندوق النقد والبنك الدوليين مؤسستين شقيقتين ضمن منظومة الأمم المتحدة، تعقدان اجتماعات مشتركة منذ العام 1946 بهدف تحسين مستويات المعيشة في الدول الأعضاء. ويركز الصندوق على قضايا الاقتصاد بشكل عام في حين أن البنك الدولي يركز بشكل رئيسي على الحد من الفقر في الدول الأعضاء¹⁴.

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو " وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "Bretton Woods" عام 1944 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات وأطلق عليه اسم صندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات ".

كما يعرف صندوق النقد الدولي بأنه " مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية "Bretton Woods" وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ". و عليه، يمكن تعريفه كما يلي: يعتبر صندوق النقد الدولي " منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص

¹⁴ La Banque Mondiale, Le Groupe de la Banque mondiale et le Fonds monétaire international FMI. Consulté le 20/01/2024

<https://www.banquemondiale.org/fr/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf>

ميزان المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول وتبني سياسات و برامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي" ¹⁵.

الفرع الثاني: نشأة و تطور صندوق النقد الدولي

انبثقت فكرة تأسيس صندوق النقد الدولي من الاهتمام الأممي في قيام نظام اقتصادي دولي مستقرّ، والحرص على تفادي وقوع الأخطاء وتكرارها التي كانت قد وقعت عائقاً في وجه الاقتصاد الدولي في العقود السابقة التي ألحقت به خسائر كبيرة، وجاء صندوق النقد الدولي وليد أحداث تاريخية ومن أهمها الحرب العالمية الثانية، وكما أثرت به الأفكار الاقتصادية والسياسية التي كانت تسود البلاد في تلك الفترة. ويشار إلى أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى نصّ مؤتمر باريس للسلام جملة من الاتفاقيات، ولكن أخفق بعضها وألحق أضراراً بالاقتصاد الدولي.

وبحلول شهر يوليو من عام 1944 استضافت ولاية "نيوهامبشير اجتماعاً ضمّ وفوداً من أربع وأربعين دولة في مدينة بريتون وودز، وذلك سعياً لإقامة مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في نهاية الحرب العالمية الثانية، وركّز المجتمعون في هذا المؤتمر على تفادي الأخطاء التي جاء بها مؤتمر باريس للسلام، فتقرّر إنشاء بنك دولي لغايات تقديم الدعم للإنشاء والتعمير، وكما يحفّز النشاط الاقتصادي ويستعيده.

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت تغيرات على الاقتصاد العالمي و النظام النقدي مما جعل صندوق النقد الدولي يحدد أغراض و أهداف تتجاوب مع هذه التغيرات، أي ضرورة إدخال إصلاحات في عمل المؤسسة النقدية، كما أن التطور التكنولوجي و تطور وسائل الاتصال جعل من الأزمات المالية عند انفجارها تنتشر بسرعة عبر العالم، لذا أصبح استقرار أي دولة اقتصادياً يتوقف على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

و بالمثل فإن السياسات المالية و الاقتصادية التي تنتهجهافرادى البلدان تؤثر على مدى نجاح و سير النظام التجاري و نظام المدفوعات العالميين، و من هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي و هو ما أدى بدوره إلى زيادة المسؤوليات للمؤسسات المالية الدولية و من بينها صندوق النقد الدولي.

كما ازدادت أهداف صندوق النقد الدولي بسبب توسع عضويته خاصة بعد ما نالت البلدان النامية استقلالها، كما توسعت عضويته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فكل هذه المتغيرات أجبرت المؤسسة أن تتكيف مع هذه المستجدات الدولية كي تحقق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

¹⁵ أسامة محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 9.

و قد اتفقت الدول المنظمة إلى صندوق النقد الدولي ما بين 1945 و 1971 على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي، و في حالة الولايات المتحدة قيمة الدولار الأمريكي بالذهب) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة هي تصحيح " اختلال جذري" في ميزان المدفوعات و بموافقة صندوق النقد الدولي، و بقي النظام سائدا حتى عام 1971 حين أوقفت الولايات المتحدة تحويل الدولار (و احتياطات الحكومات الأخرى بالدولار) إلى ذهب. و منذ ذلك الحين (1971) أصبح أعضاء الصندوق أحرار في اختيار أي شكل يفضلونه من أشكال الصرف المختلفة ماعدا ربط عملاتهم بالذهب.¹⁶

المطلب الثاني: آليات عمل صندوق النقد الدولي

تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسيا في موارد الصندوق المالية. وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي و حصص اشتراك الأعضاء

أولاً: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يتألف صندوق النقد الدولي من أجهزة رئيسية، هي: مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المدير العام للصندوق، و اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية و الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة، وإدارات المناطق الجغرافية. هذا إلى جانب العديد من الأجهزة الأخرى.

1- مجلس المحافظين

يعتبر مجلس المحافظين أسمى جهاز في صندوق النقد الدولي، ويتألف من عدد من المحافظين بمعدل محافظ لكل دولة عضو ولكل واحد منهم مناوبين، ويتولى تعيينهم كل بلد عضو بالطريقة التي يراها مناسبة، وعادة ما يكون المحافظ وزير المالية أو رئيس البنك المركزي للدولة العضو، ويجتمع المجلس عادة مرة في السنة، وفي حالات الضرورة يمكن انعقاده في أي وقت بناء على طلب المجلس ذاته أو المجلس التنفيذي ويعاون مجلس المحافظين لجنتان هما اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ولجنة التنمية المشتركة ما بين الصندوق والبنك الدوليين. ويقوم مجلس المحافظين بعدد من المهام الأساسية منها:

¹⁶ أسامة محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 4.

- الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد
- تعديل الصندوق أو حله
- مراجعة الحصص وإشكال الدفع
- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه.

2 - المجلس التنفيذي

هو هيئة تتكون من المديرين التنفيذيين، حيث يكون المدير العام رئيساً للمجلس، ومن هؤلاء المديرين خمسة تعينهم الدول الأعضاء التي تملك أكبر الحصص، والآخرين تنتخبهم الدول الباقية، ويجوز لمجلس المحافظين زيادة عدد المديرين أو تخفيضه. ويقوم المجلس التنفيذي باختيار المدير العام للصندوق وينشئ اللجان التي يراها ضرورية لمتطلبات العمل، وهو يعتبر بحالة انعقاد دائم في مقر الصندوق يضاف إليها كافة الأعمال التي يُفوض بها من قبل مجلس المحافظين وبصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية وأخرى تنظيمية إدارية وبعضها استشارية رقابية وهو المحرك الفعلي والحقيقي لصندوق النقد الدولي¹⁷.

3 - المدير العام للصندوق

وهو رئيس المجلس التنفيذي، يتم اختياره من قبل المجلس، من غير أعضاء أو أعضاء مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات يجوز تمديدتها خمس أخرى. ويقوم المدير العام بالإشراف على الموظفين كونه رئيس المجلس والمدير العام، وتقع على عاتقه مهمة التفاوض مع الدول الأعضاء حول الاستقادة من موارد الصندوق، كما يعمل على إجراء المشاورات اللازمة وتقديم الاقتراحات بشأن تخصيص وإلغاء حقوق السحب الخاصة. ويقوم المجلس التنفيذي بالرقابة والإشراف على المدير العام للتأكد من أن ما يقوم به مطابق للأنظمة وللاتفاقيات، إلا أن حقيقة الأمر هو أن هذه الرقابة تجسد رغبة الدول في بالسيطرة على أعمال الصندوق عن طريق المديرين التنفيذيين المنتخبين أو المعيّنين من قبل دولهم.

كما تقوم لجان الإدارات الوظيفية بتسيير الأعمال، هذه الإدارات تنقسم إلى قسمين منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت ينتهي بمجرد انتهاءه من المهمة الموكولة إليه. وقد أنشأ الصندوق إدارات تنفيذية تضطلع بجانب من المهام الأساسية، ومن هذه الإدارات: مكتب

¹⁷ FMI : Ressources et organisations ;, La Finance pour tous, 07/02/2023.

<https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/institutions-financieres-internationales/fonds-monetaire-international/fmi-ressources-et-organisation/>.

السكريتاريا، مكتب المراقبة المالية، مكتب الشؤون الإدارية والعلاقات العامة، وغيرها من الإدارات التي أنشأها الصندوق لتكون مساعداً له في أعماله¹⁸.

4 - لجان الصندوق

- اللجان:** بالإضافة إلى الهياكل المذكورة فإن للصندوق مجموعة من اللجان منها:
- اللجنة المؤقتة:** أنشئت سنة 1924 وتتكون من 24 محافظاً من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) . تجتمع مرتين في السنة وترفع التقارير لمجلس المحافظين.
- لجنة التنمية:** هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس البنك الدولي وتتكون من 22 عضو، تعقد اجتماعاتها مرتين وترفع تقاريرها الى مجلس المحافظين بخصوص التنمية والطرق الملائمة لنقل موارد حقيقية الى البلدان النامية.
- مجموعة العشرة:** انشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية وهي : بلجيكا – كندا – الولايات المتحدة – فرنسا – إيطاليا – اليابان – هولندا – ألمانيا – إنجلترا – السويد – تعمل على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق وتعتبر قراراتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات ومواقف الصندوق.
- مجموعة 24:** انبثقت هذه المجموعة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 1972 وتتكون من 24 دولة – بواقع 8 دول لكل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهي تعبر عن موقف الدولة النامية، ولها مواقف إنتقادية جزئية اتجاه برامج الصندوق وسياساته في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلدان النامية .

ثانياً: حصص اشتراك الأعضاء

إن المصدر الرئيسي لموارد الصندوق أو رأس المال هو اشتراكات الحصص التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص حيث تدفع 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة التي تمثل في الأصل الاحتياطي الدولي الذي أنشاه الصندوق عام 1969 بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه و هذا نتيجة قلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي¹⁹.

كما انه يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من اجل تكميل الموارد المتاحة من

حصصه

¹⁸ FMI : Ressources et organisations , Op-cit.

¹⁹ ناصر بوعزيز، محاضرات " المنظمات الاقتصادية الدولية "، جامعة 8 ماي 1945 قالة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص 15، 16.

1 - صيغة الحصص الحالية: هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن 50%) ودرجة الانفتاح (30%) ومدى التغير الاقتصادي (15%) وحجم الاحتياطيات الدولية (5%). ولهذا الغرض، يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن 60%) وعلى أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (40%). كذلك تتضمن الصيغة "عامل تقليص" يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.

والعملة التي تُحرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة (SDR) التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب. وأكبر البلدان الأعضاء في الصندوق هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (اعتباراً من 12 سبتمبر 2016) 82.99 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 116 مليار دولار)، وأصغرها توفالو التي تبلغ حصتها 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 3.5 مليون دولار).

وقد تم في 26 يناير 2016 استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ونتيجة لذلك، زادت حصة كل البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها 189 بلداً بحيث تصل الزيادة المجمعة إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 668 مليار دولار أمريكي) صعوداً من حوالي 238.5 مليار وحدة (حوالي 334 مليار دولار).²⁰

2 - الأدوار الأساسية للحصص في FMI

تحدّد حصة البلد العضو عدداً من الجوانب الأساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع الصندوق، ومنها:

أ - **الاشتراكات:** يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسدّد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى 25% من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة على نطاق واسع (مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الإسترليني)، وبقيّة المبلغ بعملته الوطنية.

²⁰ Eustache Antali, le système monétaire international, sup'management - 2006.

https://www.memoireonline.com/05/08/1110/m_le-systeme-monetaire-international-smi0.html .
consulté le 20/10/2020

ب - القوة عند التصويت: تمثل حصة البلد العضو عاملاً أساسياً في تحديد قوته عند التصويت في قرارات الصندوق، وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، وبمقتضى إصلاحات 2008، تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 5.502% من مجموع الأصوات، ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات عام 2008.

ج - التمويل المتاح: تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصى 145% من قيمة حصته على أساس سنوي و 435% على أساس تراكمي. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية.

3 - مراجعات الحصص:

يُجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (عادة كل خمس سنوات). وأي تغيير في الحصص يجب أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية 85% من مجموع القوة عند التصويت، ولا يمكن إدخال أي تغيير في حصة البلد العضو دون الحصول على موافقته. وتتناول المراجعات العامة للحصص قضيتين رئيسيتين: حجم الزيادة الكلية وتوزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء. أولاً، تتيح المراجعة العامة للصندوق الحكم على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات. ثانياً، تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. وقلما تُجرى زيادات مخصصة في الحصص خارج إطار المراجعات العامة، لكن أحد الأمثلة التي حدثت مؤخراً هي الزيادة التي تمت الموافقة عليها ضمن إصلاحات عام 2008 في حصص أربعة وخمسين بلداً عضواً في الصندوق.²¹

ثالثاً: الاقتراض

يعد الاقتراض من المصادر المكمل للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الأعضاء الذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه. وقد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر ابتداءً من سنة 1962 كما اعتمد المجلس التنفيذي المبادئ

²¹ Assurer la stabilité financiers internationale, La Finance pour tous, mis à jour 6 février 2023. <https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/institutions-financieres-internationales/fonds-monetaire-international/assurer-la-stabilite-financiere-internationale/> consulté le 20/02/2024

التوجيهية للاقتراض سنة 1982 حيث أن هذه المبادئ تضبط طبيعة الاقتراض وشروطه وحدوده²².

الفرع الثاني: الخدمات المالية و برامج الإقراض

دور صندوق النقد الدولي هو خدمة أعضائه، حيث يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيق هدفه الرئيس بالحفاظ على النظام النقدي العالمي، عبر عدد من الخطوات، فيقدم المشورة بشأن السياسات ويشرف عليها كما يقوم بإقراض الدول المتعثرة اقتصادياً، ويسمح أيضاً للدول الأعضاء بالاستفادة من خبراته الفنية ويدربها أيضاً.

أولاً: تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العملي

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك الرقابة على سياسات أسعار الصرف لدوله الأعضاء، وطبقاً للاتفاقية، فإن كل بلد ملزم بالتعاون مع الصندوق من خلال تقديم المعلومات اللازمة له، ويتم الإشراف في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة للبلد المستهدف.

ومن شأن هذا الدور المشرف على اقتصاديات الدول أن يساعد صندوق النقد في التنبيه للأخطار قبل وقوعها، وذلك لتمكين كل طرف من التصرف في الوقت المناسب لتجنب الأزمات الكبرى.

ويتخذ الصندوق ثلاث أشكال من الرقابة على اقتصاديات الدول:

أ - **الرقابة القطرية:** وهي عبارة عن مشاورات ثنائية بين صندوق النقد والدولة المعنية، حيث يقوم فريق من الخبراء الدوليين باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية والخاصة بالمالية العامة، والشؤون النقدية وأسعار الصرف، كما يقيم سلامة النظام المالي وغيرها من المجالات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في البلد المستهدف. هذا الدور المهم للصندوق يعتمد بشكل أساسي على صحة المعلومات التي تقدمها الدولة المستهدفة لفريق الخبراء، الذي يقوم بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، وهذا الأخير يعتمد إلى تحليل ما ورد في تقرير الخبراء، وتحال آراء المجلس إلى حكومة البلد المعني لإجراء ما يراه الصندوق مناسباً على شكل ملخص، وفي بعض الأحيان يقوم بنشر التقارير كاملةً.

ب - **الرقابة العالمية:** يقوم بها المجلس التنفيذي من خلال استعراض للاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، وذلك كل ستة أشهر، ويشار إلى أن هذا التقرير متوفر للجميع تحت عنوان "أفاق الاقتصاد العالمي" على الموقع الخاص بالصندوق على شبكة الإنترنت.

²² Assurer la stabilité financiers internationale, Op-cit.

ج - الرقابة على المنظمات الإقليمية: حيث يدرس السياسات المتبعة طبقاً للاتفاقيات، ويقوم الصندوق أيضاً بمراقبة نشاطات مجموعة الثماني ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ²³.

ثانياً: الإقراض المالي لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصادياً

من أهم الأدوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، أنه يقدم قروضاً بالعملات الأجنبية للدول التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، والهدف من ذلك هو أن تطمئن الدول الأعضاء إلى وجود مؤسسة دولية قادرة على تزويدها بالأرصدة اللازمة لسد أي عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، كما أنه وسيلة لإغراء الدول للدخول في عضوية الصندوق، على الرغم مما يترتب عن ذلك من تنازل عن حرية التصرف بالأموال المدفوعة. ولأن الصندوق يقوم بإقراض الدول، لا بد لنا من الإشارة على - أنه أي الصندوق - يحصل على أمواله من اشتراكات الحصص التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضويته، كما تساهم الولايات المتحدة الأميركية بالنصيب الأكبر من الحصص في الصندوق، إذ بلغت حصتها في (1999) 18.25%

كما أن حق البلد العضو في الاقتراض ليس مقيد بموافقة الصندوق فحسب، إذ يضاف إليها أن الحد الأقصى للقرض محدد حسب حصة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي المعني لدعم احتياطياته الدولية، وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، إن قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن الشروط تساعد على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لإنشاء المزيد من الديون، وبالتالي تأجيل الاستحقاقات المالية له.

ومن أبرز الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي:

- 1- تخفيض النفقات الحكومية، وتتضمن على سبيل المثال: تقليص الخدمات الاجتماعية للمواطنين، رفع الدعم عن مواد أساسية وغذائية، زيادة الضرائب على المواطنين،... الخ
- 2- تحرير العلاقات التجارية لا سيما إلغاء الرسوم الجمركية، وتحرير حركة رؤوس الأموال.

3- خصخصة مؤسسات القطاع العام.

4- تخفيض سعر العملة الوطنية، وتعويمها.

5- إلغاء الدعم عن سعر المحروقات

6- تشجيع الاستثمار الأجنبي.

ومن الواضح أن هذه السياسات التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء، لا سيما

²³ Eustache Antali, Op-cit.

النامية منها، لا تتسم بالثبات فهي تتفاعل وتتطور كلما تطورت الأنظمة الاقتصادية، وفي كثير من الأحيان تؤدي شروط الصندوق الدولي إلى ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية، وتكريس التبعية خاصة الغذائية منها ويضاف إلى ذلك تفكك للأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول²⁴.

الفرع الثالث: المساعدة الفنية والتدريب

يقدم صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء المساعدة الفنية والتدريب في كثير من المجالات، كما يتيح لهم الاستفادة من خبراته الفنية، لا سيما بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه، وإعادة هيكلته، كما يساهم في صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها، ويقدم المشورة الفنية بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية وإدارة الدين الخارجي والداخلي.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية عبر إيفاد البعثات، وإرسال المتخصصين في مهمات قصيرة الأجل وتشمل هذه المساعدة مجالات عديدة أهمها صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وإدارتها، أنشطة البنوك والسياسات النقدية والنظام المالي، وأسواق الصرف، ويقدم هذه المساعدات مجاناً باستثناء الأعضاء القادرين على الدفع. ويولي صندوق النقد اهتماماً كبيراً لبناء القدرات عن طريق التدريب، حيث يتولى معهد الصندوق ذلك، من خلال عقد الدورات التدريبية الخاصة بالمسؤولين في الدول الأعضاء، وإقامة النقاشات في أهم المجالات الخاصة بإدارة القطاع المالي، وسياسات القطاع الخارجي. ويتولى التدريب خبراء من المعهد يعاونهم في كثير من الأحيان أكاديميين من خارج المعهد، كما تعطى الأولوية للطلبات المقدمة من مسؤولي بلدان العالم النامي وبلدان التحول الاقتصادي²⁵.

المطلب الثالث: أهداف و دور صندوق النقد الدولي

إن الأهداف التي وضعها مؤسسو صندوق النقد الدولي عقب نهاية الحرب العالمية الثاني، في حين كانت صور الحرب ماثلة أمام الجميع، وكان في أذهانهم تجربة الكساد الكبير، والآن بعد مضي سبعة عقود على الاتفاقية، ينبغي العمل على تطويرها بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية المتجددة، وتجديد أهدافها بما يجعلها تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء وتلبي مطالب شعوب المعمورة ، و تتمثل تلك الأهداف فيما يلي:

²⁴ Assurer la stabilité financiers internationale, La Finance pour tous, Op-cit.

²⁵ Eustache Antali, Op-cit.

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي

هدف صندوق النقد الدولي منذ البداية هو المحافظة على سلامة النظام النقدي العالمي، بشكل يمنع الوقوع في فوضى نقدية كتلك التي ضربت العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه بما يلي :

1- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس لتخفيض قيم المعاملات و يتم ذلك عن طريق :

أ - تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله ذهب من جهة، وتحديد أسعار لصرف العملات للأعضاء على أساس الذهب والدولار من جهة أخرى

ب - متابعة سياسات تغيير أسعار صرف العملات للدول الأعضاء التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها

2- تشجيع التعاون الدولي في FMI والتي تهئ الوسائل اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية .

3- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية.

4 - تسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء وإعتبار كل هذا بمثابة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية .

5 - تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي ولتحقيق الأهداف السابقة فإن على الدول الأعضاء الالتزام بما يلي :

أ - تبادل المعلومات بينها بحيث تلتزم كل دولة عضو بتقديم معلومات دقيقة ووافية عن حالة ميزان مدفوعاتها للصندوق

ب - إزالة العقبات التي تحول دون التشجيع الحسن للتجارة الدولية، برفع الحواجز الجمركية وسن القوانين الداخلية، و تسهيل عملية نقل السلع والخدمات.

ج- عدم استخدام الدول الأعضاء لموارد الصندوق لهدف تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، بشكل قد يؤثر سلباً على باقي الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي في احتواء الأزمات المالية العالمية

مارس صندوق النقد الدولي أدواراً عديدة في دول العالم، تماشياً مع رغبة الولايات المتحدة الأميركية والدول المؤثرة فيه، و إلى جانب بعض الوقفات الإيجابية التي تحسب له فيما يتعلق بجهوده الرامية إلى تخفيض نسبة الفقر في الدول النامية و تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، خفض نسبة الوافيات بين الرضع و الأمهات، و ضمان تحقيق الاستدامة البيئية، فالأهم هو الدور الذي يلعبه لاحتواء الأزمات المالية سواء كانت إقليمية أو عالمية، و على هذا الأساس سنعرض إلى دوره و تدخلاته في الأزمة المالية لدول شرق آسيا على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

أما الأزمة المالية الحديثة فقد تم تخصيص لها الفصل الثالث في برنامج المؤسسات المالية الدولية.

أولاً: دور FMI في الأزمة المالية الآسيوية

تتنمي هذه الدول إلى منطقة جنوب شرق آسيا، حيث عانت من الفقر والتخلف، شأنها شأن العديد من دول العالم الثالث، لكن سعيها منها للنهوض الاقتصادي السريع فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية، التي تدفقت وبسرعة قياسية، مما أدى إلى ارتفاع الأجور وهروب بعض الصناعات المحلية إلى مناطق ذات أجور منخفضة نسبياً. كما أنه وفي إطار السوق الحر قامت شركات القطاع الخاص باقتراض مبالغ كبيرة من البنوك دون تحر دقيق من قبل تلك البنوك مما أدى إلى تفاقم مديونية القطاع الخاص إلى حد كبيرة حيث بلغت لدى القطاع الخاص فقط (73) مليار دولار، كما عانت هذه الدول من فائض في الإنتاج نتيجة للتوسع فيه، لا سيما في صناعة السيارات وبعض الصناعات الإلكترونية.

كما رضخت بعض الدول لشروط ونصائح المؤسسات والصناديق الدولية لا سيما صندوق النقد الدولي، ومن هذه النصائح إجراءات التقشف في النفقات العمومية، وخفض قيمة العملات وغيرها، مما كان لها أثر سلبي على الاقتصاد وعلى المجتمع بشكل عام، كانت أكثر البلدان تأثراً بالأزمة المالية الآسيوية هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند، تليها بدرجة أقل ماليزيا والفلبين ولاوس وهونغ كونغ، وكذلك الصين وتايوان و سنغفورة و

بروناي وفيتنام، وقد عانت جميعها من انخفاض الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة بأسرها²⁷.

ثانياً: تدخل FMI لاحتواء الأزمة في دول شرق آسيا

دفع صندوق النقد الدولي بدول شرق آسيا إلى رفع أسعار الفائدة، ما اضطر بعض المقترضين إلى عدم سداد ديونهم، وهكذا لم تستطع البنوك استرجاع قروضها، ما جعل المستثمرين يخرجون من السوق، الأمر الذي زاد الأزمة تعقيداً. كما أن رفع أسعار الفائدة يحد من الاقتراض، وبالتالي يقلص من الإنفاق على الاستثمار وأيضاً على الاستهلاك، ومن ثم تراجع الطلب المحلي، الذي أدى إلى إنكماش حركة النشاط الاقتصادي. وادعى الصندوق أن رفع أسعار الفائدة كانت ضرورية في البداية لوقف التدهور، إلا أن الحقيقة أن هذا الإجراء إمتد إلى فترة كافية لتحقيق الدمار، لأن المستثمرين باتوا يخشون من أن ارتفاع أسعار الفائدة يتبعها ارتفاع آخر.

ومن جهة أخرى، طلب صندوق النقد من الدول إغلاق وتصفية عدد من البنوك والمؤسسات التي تعاني من ضعف معين، الأمر الذي ساهم في تهافت المودعين لسحب أموالهم مما هدد النظام النقدي ككل.

كما أن الصندوق فرض على هذه الدول برنامج تقشف ينطوي على تخفيض للإنفاق العام في دول كانت تنسم أغلبها بمالية عامة متوازنة، حيث لم تعاني أي من تلك الدول من عجز متفاقم في الموازنة العامة بل على العكس إتسم بعضها بوجود فائض في موازنتها، وكانت حجة الصندوق أن هذا إجراء مؤقت تهدف لإصلاح سريع للاختلالات السائدة إلا أن هذه السياسة أدت إلى تراجع الطلب المحلي في هذا البلاد، كما أجبر الصندوق الدول على تحمل الأعباء الناجمة عن برنامج التقشف هذا، والذي سوف توجه موارده غالباً إلى الجهاز المصرفي المهدد بالانهيار أصلاً. وأدت سياسة تعويم العملات إلى هبوط أسعار صرفها، مما زاد من حدة الأزمة المالية.²⁸

ثالثاً: برنامج FMI لإنهاء الأزمة في دول شرق آسيا

رغم أن معظم حكومات آسيا سنّت ظاهرياً سياسات مالية لمكافحة الأزمة، فقد أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً كلفته 40 بليون دولار أمريكي لدعم اقتصادات إندونيسيا

²⁷Claude Robinot, La crise asiatique de 1997, LUMNI Enseignant , INA , Page publiée le 31 mai 2013, Modifiée le : 29 juin 2023, Référence : 00000001327. Consulté le 11/02/2024

<https://enseignants.lumni.fr/fiche-media/00000001327/la-crise-asiatique-de-1997.html>

²⁸ FMI, Le redressement de la crise Asiatique et le rôle du FMI, Préparé par les services du FMI, juin 2000. <https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/fra/062300f.htm>

وتايلند وكوريا الجنوبية، وهي أكثر الاقتصادات تأثراً بالأزمة، حيث كان الهدف من هذه الخطوة كبح الأزمة عن التحول إلى أزمة مالية عالمية. رغم ذلك، لم تساعد هذه الجهود كثيراً بإعانة اقتصاد إندونيسيا المحلي، بدأت آثار الأزمة بالانخفاض مع عام 1998. في العام ذاته، انخفض معدل نمو اقتصاد الفلبين إلى قرابة الصفر. لم تستطع سوى سنغافورة وتايوان الاحتماء إلى حدٍ ما من الأزمة، إلا أنّ كليهما واجها أضراراً كبيرة، خصوصاً سنغافورة الواقعة بين ماليزيا وإندونيسيا المتضررتين. رغم ذلك، رأى الاقتصاديون إشارات بحلول عام 1999 إلى أن اقتصاد آسيا أخذت بالتعافي، منذ الأزمة المالية الآسيوية، بدأ اقتصاد آسيا يعمل على موازنة نفسه عبر المراقبة المالية المستمرة.²⁹

المطلب الرابع: سلبيات صندوق النقد الدولي و انعكاساتها على المواطنين

إن قرض الصندوق خطأ كبير لكن البلدان العربية تصل إلى مرحلة تعاني فيها من فجوة في الحصيلة للعملة الصعبة، وزيادة في الإنفاق تضطرها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، وهذا ما يعتبره البعض "البديل المؤلم"، فلا توجد دولة تحصلت على قرض من الصندوق و حققت عائدا تنمويا ملموسا، ذلك أن القرض يدمر الاقتصاد نحو الأسوأ، لذلك يتفق الخبراء في الاقتصاد الدولي على أن مساوء قروض FMI تفوق المزايا و تنعكس سلبا على حياة المواطنين.

الفرع الأول: سلبيات صندوق النقد الدولي

تتمثل مزايا صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء في عدة قدرات مختلفة. وإذا كان لدى بلد ما عجز في ميزان المدفوعات، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يسعى إلى سد الفجوة. وهو يعمل كمجلس ومستشار للبلدان التي تحاول تطبيق سياسة اقتصادية جديدة، وأهم وظائف FMI هي قدرته على تقديم القروض للدول الأعضاء التي تحتاج إلى خطة إنقاذ، ويمكن له أن يرفق شروطا لهذه القروض، بما في ذلك السياسات الاقتصادية المقررة التي يتعين على الحكومات المقترضة الامتثال لها.

يحاول صندوق النقد الدولي أن ينجح في تحقيق إنجاز اقتصادي يكاد يكون مستحيلا، ألا وهو: التوقيت والتوقيت المناسب للتدخل الاقتصادي على المستوى الدولي، وقد انتقد صندوق النقد الدولي لعدم قيامه بالكثير وقد تعرض لانتقادات لكونه بطيئا جدا أو متحمسا جدا لمساعدة السياسات الوطنية الفاشلة. وبما أن الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا العظمى تحتل مكانة بارزة في سياسات صندوق النقد الدولي، فقد اتهمت بأنها أداة للبلدان الحرة السوق فقط، وفي الوقت نفسه، ينتقد مؤيدو السوق الحرة بشدة صندوق النقد الدولي لكونه يتبع سياسة التدخل و المراقبة على كل اقتصاد العالم.

²⁹ FMI, Evolution de la crise économique dans les économies de marchés émergentes, Chapitre 4, Rapport annuel de 1999, p 37, 38.

اتهمت بعض الدول الأعضاء، مثل إيطاليا واليونان، بمواصلة ميزانيات غير مستدامة لأنهم يعتقدون أن المجتمع العالمي، بقيادة صندوق النقد الدولي، سيأتي لإنقاذهم، وهذا لا يختلف عن الخطر الأخلاقي الناجم عن عمليات الإنقاذ الحكومية للبنوك الكبرى .

الفرع الثاني: انعكاسات القروض على المواطنين

1 - إلغاء المعيشة

يشترط صندوق النقد تقليل معدلات الدعم بشكل عام، وضمناً تخفيض دعم أسعار السلع الأساسية، وهذا يؤدي إلى المزيد من عدم قدرة الفقراء والمواطنين المحدودي الدخل على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

2 - إلغاء دعم الطاقة

الصندوق مثل أي دائن يحتاج إلى الاطمئنان على سداد القرض الذي يمنحه. فأى مواطن يذهب إلى مصرف سئطلب منه ضمانات حتى يتعرف المصرف على مدى قدرته على السداد، ولهذا لا بد أن توضع على المدين شروط ولهذا يتعرف الصندوق على كل كبيرة وصغيرة في اقتصاد الدولة وموازنته، ويطالب بتقليل الدعم وخاصة دعم الطاقة، حتى تتوفر فوائض لسداد القرض.

3 - رفع الضرائب

وأشار أستاذ التنمية والتخطيط في جامعة الفيوم إلى أن من شروط الصندوق تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ويحدّد ما يجب أن تؤمنه هذه الضريبة من مبالغ في السنة الأولى لتطبيقها، وذلك حتى يضمن قدرة الدولة على سداد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه، ولفت إلى أن هذا القانون من شأنه التأثير على الفقراء، لأنه سيرفع ثمن المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها في الوقت الذي ترفع الدول الدعم عن هذه الطبقة تدريجياً.

4 - العملة الوطنية

يشترط الصندوق في تعاملاته مع الدول المقترضة أن تحرّر سعر عملاتها، وهو ما يعني مزيداً من الارتفاع في سعر السلع والمنتجات في الأسواق العربية، وأن هذا الارتفاع أو ما يعرف بالتضخم يؤثر بشكل مباشر على الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل والمتوسطة، خاصة أنه، مع تراجع قيمة العملة الوطنية، تنخفض القدرة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يواجه الفقراء صعوبات كبيرة في شراء السلع الأساسية.

5 - المفقرّون الجدد

تؤدي قروض الصندوق إلى تآكل الطبقة الوسطى، وإعادة إنتاج طبقة جديدة تحت اسم "المفقرّون الجدد"، وهم أبناء الطبقة الوسطى الذين هبطوا إلى مستوى الطبقة الفقيرة فحال هؤلاء يتغيّر في وقت يمتلكون قيماً ومفاهيم ضد سياسات الدولة التي يعيشون فيها، مما يؤدي إلى إيجاد صراعات داخلية بين هذه الطبقة والسلطة الحاكمة.

6 - التهميش الاجتماعي

إن السلبات الناجمة عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي تؤدي إلى التهميش الاجتماعي لفئات واسعة من الشعب، وارتفاع معدلات الفقر والجريمة، مثل تجربة فنزويلا التي لجأت في التسعينيات من القرن الماضي إلى الاقتراض من الصندوق حتى أصبح حجم ديونها يساوي نصف ناتجها المحلي، وهذا ما تسبب في تدخل الصندوق مجدداً في سياساتها الداخلية وفرضه إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدولة، والتحكم في معدلات الأسعار والضرائب وأسعار الطاقة والمواد النفطية، وهو ما تسبب في ارتفاع معدلات الفقر، والجريمة، والتهميش الاجتماعي³⁰.

و نفس الشيء بالنسبة للملكة المغربية و العراق و مصر، فقد لجأت هذه الأخيرة إلى اقتراض 12 مليار دولار من الصندوق على ثلاث سنوات بفائدة تراوح بين 1.5 و 2% هدفه محاولة سد عجز الموازنة ودعم الاحتياطي النقدي، ولكن مقابل ذلك، قامت مصر بالفعل بخفض قيمة دعم الطاقة في الموازنة الحالية بنسبة 43% فوصل إلى 35 مليار جنيه، وأعلنت الحكومة أخيراً رفع أسعار الكهرباء والمياه وباقي المشتقات البترولية.

المبحث الثالث: البنك الدولي

La Banque Mondiale – (B M)

لقد عرف العالم خلال فترة ما بين الحربين العديد من المتغيرات والأحداث في مختلف المجالات والميادين خاصة المجال الاقتصادي الذي ميزته أحداث انهيار قاعدة الذهب واللجوء إلى نظام النقد الورقي الإلزامي ، واعتماد الدول على سياسات مالية تضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادها المتدهور.

وفي عام 1944 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة و انكلترا و 42 دولة في "Bretton Woods" بنيوهمشير الأمريكية لتقرير شكل النظام المالي النقدي الجديد، وتم الاتفاق على إنشاء ثلاثة مؤسسات مالية دولية هي - منظمة التجارة العالمية OMC و (General

(GATT: Agreement on Tariffs and Trade

- البنك الدولي (La Banque Mondiale)

- صندوق النقد الدولي (Le Fond Monétaire International)

يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مكملًا لبعضهما البعض من خلال أداءهما لبرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي المسطر بالتعاون السلطات النقدية والمالية للبلد ،

³⁰ Heba Ahmed Nassar, Suelques conséquences sociales des programmes d'ajustement structurels, Egypte/Monde Arabe, 12/13/1993, p 145-177.

إذ تعتبر هذه السياسات من أهم ما يركز عليه صندوق النقد الدولي في البلدان النامية حيث أنه قبل تنفيذ أي برنامج تعديل هيكلي فإنه لابد من تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي ولهذا يعتبر عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مكملًا لبعضهما البعض، و عليه نخصص المبحث الثالث للبنك الدولي و نتطرق إلى ماهيته، و مجموعته و سياساته في تقديم القروض لتمويل المشاريع عبر العالم، و مدى أهمية هذه القروض بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الدولي .

المطلب الأول: ماهية البنك الدولي

البنك الدولي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة يضم في عضويته 189 دولة عضو، انبثق عن مؤتمر "Bretton Woods" و هو أحد أكبر ممول للتنمية في العالم، كما أنه مؤسسة إقراض غايتها المساعدة في دمج البلدان الأعضاء ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية، وقد كان الهدف من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية، وأهم شروطه لإقراض الدول الأعضاء أن لا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير و الإنشاء والتنمية وبتناسع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يهتم بتخفيض مستوى الفقر وتحسين مستويات المعيشة في العالم.

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي و نشأته

يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم ، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس وشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر ، تأسس بتاريخ 01 جويلية 1944 بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في Bretton Woods بنيو هامبشير الأمريكية.

أولا: تعريف البنك الدولي

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في " Bretton Woods " بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله.

لم يتفق على تسميت البنك الدولي إلا بعد مفاوضات طويلة فقد اقترحت بريطانيا أن يسمى المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية أو يعطى تسمية أخرى بشرط إهمال كلمة بنك بينما اقترحت فرنسا تسمية المؤسسة المالية للتعمير والتنمية وقدم السلفادور اقتراح بتسمية هيئة الضمان والاستثمار الدولية أو الهيئة الدولية لضمان الاستثمار وفي النهاية تم اعتماد تسمية البنك الدولي للتعمير والتنمية وان كانت التسمية العربية الشاملة هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأصبح يعرف في الوقت الحالي اختصاراً باسم البنك الدولي³¹.

ثانياً: تاريخ ونشأة البنك الدولي.

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بریتون وودز بولاية نيو هابشير الأمريكية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947 وقد خصص القرض لمجهودات إعادة أعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. واستمرت جهود الأعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائماً ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.

لكن اليوم يتركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه وطاقم متنوع ومتعدد التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل 40% من هذه الطاقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.

وعرف تاريخ البنك مروراً بمرحلتين:

المرحلة الانتقالية: خلال فترة الثمانينات، اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون، وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة، في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة، ولمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير الذي اتخذت بعده خطوات تجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الادعاءات ضد البنك، إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام 1994 في الاجتماعات السنوية التي عقدت في أسبانيا.

مرحلة الإصلاح والتجديد: منذ ذلك الوقت، تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً، وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها لتحسين الكفاءة الداخلية

³¹ Eustache Antali, Op-cit.

والفعالية الخارجية، وعبرت البلدان التي يتعامل معها البنك عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزامها وتقيدتها وكذلك ارتفاع جودتها. يقوم البنك أكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية. فقد اشترك البنك الدولي وفعالية مع الشركاء المعنيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمر في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية.

الفرع الثاني: وظائف البنك الدولي و أهدافه

البنك الدولي أحد منظمات اتفاقية " Bretton Woods " و الذي أنشئ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية . و لقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة تعمير الدول الأوروبية, و بعد أن تمكنت هذه الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم و التي عرفت بالدول النامية, و قد حصلت الدول النامية منذ نهاية الأربعينات على أكثر من 330مليار\$.

أولاً: مهام البنك الدولي.

يمارس البنك الدولي عدة أنشطة (وظائف) منها تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء من اجل الإسراع بمعدلات التنمية وخاصة للدول النامية حيث تتلخص هذه الأنشطة في الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي والى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها بموجب الاتفاقية المنشئة للبنك.

تتلخص وظائف البنك الدولي في:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا التي يقل دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات، توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.

- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة ، بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات³².

ثانياً: أهداف البنك الدولي.

تتحدد أهداف البنك الدولي في :

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلي.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض التجارية.
- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.
- علاج الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقاً للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء وتقديم المساعدة للتحويل من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام والعمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.
- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل والمحافظة على توازن المدفوعات.
- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية³³.

هذا وقد تبني البنك الدولي الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في سنة (2000) تتمثل في علاقة شراكة عالمية للتركيز على بلوغ سبع أهداف محددة لتقليص الفقر والجوع والمرض والامية. ويحدد الهدف الثامن، المتمثل في تكوين علاقة شراكة عالمية للتنمية، وسائل تحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

³² Léa Boluze, Banque Mondiale : Rôle, fonctionnement et structure. 14/02/2022.

<https://www.capital.fr/economie-politique/banque-mondiale-role-fonctionnement-et-structure-1428282> consulté le 12/12/2023.

³³ أكبر عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدمانمارك، ص 52.

- وفيما يلي أمثلة على علاقات الشراكة العالمية المهمة التي يساهم فيها البنك الدولي:
- 1 - برنامج مكافحة داء العمى النهري: (OCP) نجح في إيقاف انتشار مرض العمى النهري في 11 بلداً يبلغ مجموع سكانها 35 مليوناً.
 - 2 - التحالف العالمي للقاحات والتحصين: (GAVI) يسعى إلى حماية الصحة العامة في أنحاء العالم عن طريق نشر استخدام اللقاحات.
 - 3 - المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: (CGIAR) عملت على تحسين وتطوير المحاصيل الزراعية في البلدان النامية من خلال شبكة من مراكز البحوث.
 - 4 - صندوق الكربون: يعمل لتطوير آليات للسوق تتميز بالملائمة والمرونة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار بروتوكول كيوتو.
 - 5- صندوق البيئة العالمية (GEF) يقدم منحاً للبلدان النامية لتمويل مشروعات تفيد البيئة العالمية وتعزز سبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية، مثل دحر الملاريا ينسق المكافحة الدولية ضد الملاريا، التي تقتل ما يزيد على مليون شخص كل سنة، ومعظمهم أطفال في أفريقيا.
 - 6- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) تعمل على توسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء في البلدان النامية على التمويل الأصغر من خلال اتحاد يضم 28 من الوكالات الإنمائية العامة والتابعة للقطاع الخاص.
 - 7- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس ومرض الإيدز: (UNAIDS) يدعو للعمل الدولي لمكافحة وباء فيروس ومرض الإيدز، ويتعاون في ذلك مع المجتمع المدني ومجتمع مؤسسات الأعمال والقطاع الخاص.
 - 8- مبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه: (FIRST) تقدم مساعدة مرنة وعملية للبلدان النامية لتدعيم أنظمتها المالية ولتبني المعايير القياسية المالية الدولية.
 - 9- التعليم للجميع: تُركز الاهتمام على التعليم وتسعى إلى ضمان تعليم لجميع المواطنين في كل المجتمعات.
 - 10- الشراكة العالمية للمياه: (GWP) : ساند البلدان في إدارة مواردها من المياه بصورة مستدامة.³⁴

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي و المالي (التمويل) للبنك الدولي

يهدف البنك الدولي إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة، يتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، اتفق على تأسيس البنك في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة

³⁴ The World Bank, Guide de la Banque Mondiale, N° 27145, 2005, USA , p 134, 135.

في Bretton Woods بالولايات المتحدة في يوليو 1944، وأنشئ البنك في ديسمبر 1945 وبدأ أعماله في يونيو/ 1946، و يبلغ عدد الدول الأعضاء 189 دولة تمثل مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، ويعمل في مقر البنك أكثر من ثمانية آلاف موظف، أكثر من نصفهم من الأمريكيتين، والبقية من جميع أنحاء العالم³⁵.

أولا: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يتكون البنك الدولي من ثلاثة أجهزة تقوم بإدارته تتمثل في مجلس المحافظين، مجلس الإدارة و هيئات إستشارية في البنك، كما أن التصويت في البنك يخضع لعدة معايير.

1 - مجلس المحافظين

تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعيين محافظ ونائب له لمدة (5) سنوات وذلك لتمثيل الدولة العضو في البنك، و يعقد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا خلال شهر سبتمبر من كل سنة في المقر الرئيسي للبنك بواشنطن، كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك، وله كل سلطات البنك الدولي المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك، ومع ذلك بإمكان مجلس المديرين أن ينوب عنه في بعض الشؤون مثل قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية، زيادة أو تخفيض رأس مال البنك، وقف الأعضاء، توزيع الدخل الصافي للبنك و إبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية.

2 - مجلس الإدارة

ويضم (25) من المدراء التنفيذيين، منهم خمسة يمثلون الدول التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم، والباقي ينتخبون بواسطة المحافظين على أساس جغرافي في الغالب، وقد فوض المحافظون الكثير من سلطاتهم إليه كما سبقت الإشارة إليه، ويجتمع هذا المجلس مرة في كل شهر بواشنطن، وقد تضمن القانون التأسيسي للبنك الدولي القواعد المختلفة لكيفية اختيار المديرين التنفيذيين وتمثيل الدول الأعضاء في مجلس الإدارة، وقد قسمت الدول الأعضاء بمقتضى هذه القواعد إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: تشمل الدول الخمس المالكة لأكثر الحصص في رأس مال البنك هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا. وتقوم هذه المجموعة بتعيين خمسة مديريين تنفيذيين ويكون المدير عادة من جنسية الدولة التي تعينه لكن ليس ما يمنع الدولة من تعيين مدير لا يحمل اسمها.

³⁵ Banque Mondiale, Organes, Dirigeants et fonctionnement, Encyclopédia Universalis.

<https://www.universalis.fr/encyclopedie/banque-mondiale/> consulté le 01/02/2021

المجموعة الثانية: تشمل باقي الدول الأعضاء وتنقسم بدورها إلى خمسة عشر مجموعة فرعية تنتخب كل مجموعة فرعية مديراً تنفيذياً يمثلها، ويتم انتخاب المدير التنفيذي داخل كل مجموعة فرعية عن طريق أصوات المحافظين المعيّنين.

3 - اللجنة الاستشارية

وهي تضم مجموعة خبراء يختارهم مجلس المحافظين وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية 4 أعضاء يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي نظراً لأنهم سيقدمون الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين³⁶.

4 - قوة التصويت

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي. ويشترط على أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق أن يقدم بيانات عن اقتصاده، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصادياتها معه من حيث الحجم. ومن ثم، تُخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة اكتتابه في الصندوق، ويحدد ذلك قوته للتصويت في الصندوق، يُخصص لكل بلد عضو 250 صوتاً يُضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك. وتُستخدم الحصة التي خصصها الصندوق لهذا البلد في تحديد عدد الأسهم المخصصة لكل بلد عضو جديد بالبنك³⁷.

ثانياً: التنظيم المالي للبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة عالمية تسهر على توفير الأموال ومنح القروض للدول الأعضاء خاصة الدول

النامية وذلك بهدف تمويل المشاريع المختلفة والتي تتميز بتنوع القروض الممنوحة إليها فإن مصادر أموال البنك متنوعة باعتباره أكبر مؤسسة مالية دولية مانحة للقروض عبر العالم.

1 - رأس مال البنك الدولي

يتكون رأس مال البنك الدولي من المصادر التالية:

³⁶ Guide de la Banque, Op-cit, p p 7-10.

³⁷ La Banque Mondiale, La Finance pour tous, 2020, Op-cit.

- **الاكتتاب:** حيث تشمل مجموع اكتتابات الدول الأعضاء برأسمال البنك، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من أموال البنك القابلة للإقراض وقد كان رأسمال البنك عند إنشائه 10 مليار دولار ليصل إلى 184 مليار عام 1996

- **التمويل المشترك:** وذلك من خلال التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية الدولية وكمثال على ذلك البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الآسيوية من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل إذ تسعى هذه المؤسسات والمنظمات والوكالات إلى استثمار أموالها في مشروعات يتولى البنك الإشراف عليها وذلك لأسباب منها أهمها أن البنك يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها.

- **البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأساسية:**

- **مساهمة الحكومات المقترضة في مشروعات البنك مثل إنشاء البنية الأساسية أو توفير نفقات التوظيف .**

2 - الموارد المالية للبنك الدولي

يتحصل البنك على موارده من حصة كل عضو التي تحدد وفقا لحصته في صندوق النقد الدولي ومن الاقتراض من الأسواق العالمية كما أن بيع المستندات التي يصدرها أو يضمنها أو التي يستثمر فيها جزء من موارده تعتبر موردا هاما للبنك إضافة إلى الدخل الصافي الناتج من مختلف عمليات البنك من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة وبالنسبة لحصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك الدولي نجد أن حصة الدولة العضو يتم تحديدها استنادا لحصة الدولة في صندوق النقد الدولي وتسدد بالشكل التالي :

- تدفع الدولة 2% من الحصة ذهباً أو بالدولار، كما تدفع أيضا 18% من الحصة بعملات الدول الأعضاء وعادة ما تكون بالعملات الأساسية وأغلب الدول تسدد بالدولار، و تبقى 80% من الحصة لدى البلد العضو وتدفع بالعملة المحلية، ويلجأ إليها البنك الدولي وقت الحاجة، كما أن أموال البنك لها حصانة ضد أي تخفيض في عملة أي بلد عضو ولا يتحمل البنك خسارة انخفاض سعر الصرف وإذا حدث ذلك فإن البنك الدولي يطالب بدفع تعويض يتساوى مع نسبة الانخفاض وذلك لتغطية الخسارة، إضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها بناء على تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة كما يلجأ البنك للاقتراض عند الحاجة من الأسواق المالية للدول الأعضاء بشرط أن يحصل على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه، وعلى العضو الذي يقدم القرض بعملته على أن تتضمن الموافقة قابلية القرض للتحويل إلى، أي عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء، وله السلطة للاقتراض بعملة كل بلد عضو مباشرة بعد موافقة البلد المعني³⁸.

³⁸ Le Guide de la Banque, Op-cit, p 43-46.

المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمسة منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفقر، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي، وقد أنشئ البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر Bretton Woods، ويشار لهما معا كمؤسسات ب . Bretton Woods وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946.

الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء و التعمير

**La Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement
(B I R D)**

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو إحدى المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي مقره الاجتماعي واشنطن تم إنشاؤه في يوليو 1944 إثر اتفاقيات Bretton Woods، ودخل عقد تأسيس هذه الهيئة في 1945/12/27 ومن أهداف هذا البنك هو المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية، فهو إحدى الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة التي تقوم على مبدأ الوظيفة في العمل الدولي المنظم، ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية المستقلة باعتباره منظمة دولية حكومية، مقرها واشنطن.

الفرع الثاني: هيئة التنمية الدولية

L'Association internationale de Développement (A I D)

تمثل **المؤسسة الدولية للتنمية** ذراع البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم، وتهدف المؤسسة الدولية للتنمية التي أنشئت في عام 1960 إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم قروض بدون فائدة ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب، وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير فهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. **ونلاحظ** أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم

مشروعات بنفس الدرجة من المعايير المتشددة، وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها 81 بلداً، والتي يوجد منها 40 بلداً في أفريقيا. وتقوم مؤسسة التنمية الدولية بإقراض الأموال (ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات مؤسسة التنمية الدولية تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة ، ومنذ بدء عملها، بلغت قيمة مجموع الإعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة 161 بليون دولار أمريكي، ويتم توجيه الجزء الأكبر من ذلك، أي نحو 50 في المائة، إلى منطقة أفريقيا.

الفرع الثالث: مؤسسة التمويل الدولية

La Société Financière internationale (S F I)

هي تجمع استثماري يملكه ويموله نحو 125 بلداً، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي. ويعمل على تحسين المشروعات الخاصة الإنتاجية في الدول الأعضاء الأقل نمواً، ويستثمر في المشروعات الخاصة في تلك الدول دون ضمانات حكومية، وتشكل استثماراته جزءاً من رأسمال أكبر خصصه بعض المستثمرين المحليين والأجانب وتستثمر المؤسسة كذلك في مشروعات يشارك فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص توفر مؤسسة التمويل الدولية التمويل اللازم بالاستثمار في رأسمال الأسهم، أو بمنح القروض، أو بالجمع بين الاثنين، كما أنها تضمن إصدارات الضمانات المشتركة، وتقدم معونة مالية وتقنية لبنوك التنمية الخاصة، وتسعى لاستثمار رأس المال الخاص لدعم رأسمالها.

الفرع الرابع: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

L'Agence Multilatérale de Garantie des Investissements

(A M G I)

وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف هي منظمة تتبع البنك الدولي أنشأت عام 1988 و تقدم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.

أنشأت هذه الوكالة بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية، من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الاضطرابات السياسية بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية و تضم هذه الهيئة 141 عضواً ، وتقوم هذه الوكالة بمجموعة من الوظائف من بينها :

- تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية في الدولة المستثمر فيها

- تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء لمساعدتهم على تهيئة مناخ أكثر ملائمة للأجانب بهدف تشجيع و تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية.

الفرع الخامس: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار

Le Centre International de règlement des Différends relatif aux Investissements (C I R D I)

المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية هي مؤسسة تابعة للبنك الدولي تأسست عام 1966م تسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.

أنشأ المركز من قبل البنك الدولي وهو متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وذلك بسبب كثرة المشاكل و المنازعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستثمر فيها كمشكلة الديون التي لم يتم تسديدها لصالح المستثمرين الأجانب وكذلك مشكلة التحويلات الخارجية للاستثمارات نحو الخارج بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالقوى العاملة وقيود الاستيراد والتصدير ومن وظائف هذا المركز أيضا تقديم الخدمات الاستشارية للتحكيم بين الأطراف المتنازعة.³⁹

المطلب الثالث: سياسات و إجراءات البنك في منح القروض

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعدما كانت في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب ويقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

الفرع الأول: معايير و شروط إقراض البنك الدولي للمشاريع

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراضي للدول الأعضاء فإنه يسعى للحصول على وضعية شاملة للوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في الدولة طالبة القرض، ولذلك فإنه يقوم بمجموعة من الإجراءات (معايير الإقراض)، و يضع عدة شروط لتقديم القروض للدول المعنية بالاقتراض.

أولاً: معايير الإقراض

- أ- يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية، المعدنية و البشرية.
- ب - تقييم البنية التحتية للدولة، تجارتها الخارجية و دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
- ج - يتناقش كلا من البنك والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وإمكانيات تطبيقها.

³⁹ Guide de la Banque, Op-cit, pp 10-21.

د - تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك الدولي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية (خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو.

بعد عملية التقييم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدورية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة

الاقتصادية و خبراء البنك الدولي، ثم يقوم البنك الدولي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة القرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة على إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الإقراض، بعد إتمام كل هذه الإجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين (البنك الدولي والدولة المقترضة) ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع⁴⁰.

ثانيا: شروط الإقراض

1- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الإقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقدير مدى نجاحه ومدى قدرة الدولة على سداد القرض.

2- أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج.

3- يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية. تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و 17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبته ما بين 7,5% - 7,75%

في حالة تقديم البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوؤها فعليا⁴¹.

⁴⁰ IDA, Groupe de la Banque Mondiale , conditions de prêt IDA.

<https://ida.banquemonddiale.org/fr/financing/ida-lending-terms>

⁴¹ The World Bank, Completer le formulaire de selection des conditions de selection de prêt.

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/47f798cea1a8ed59153c87edcdcb5784-0340012021/original/Instructions-IFL-Loan-Choice-Worksheet-FR.pdf>

الفرع الثاني: قروض البنك الدولي و أهم المشروعات الممولة من البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بتقديم مجموعة من القروض تختلف في شكلها، فمن قروض المشروعات إلى قروض التكيف مروراً بقروض البرامج، كلها تهدف إلى تمويل العديد من المشروعات في قطاعات خاصة.

أولاً: قروض البنك الدولي: نلخصها في مجموعة من القروض:

- **قروض المشروعات:** وهي قروض تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها.

- **قروض البرامج:** وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة، أو لتمويل الاستيرادات لصناعة ما أو عدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض وبالتالي فهي في الواقع قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على أثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشر وطية .

- **قروض التكيف:** تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها، ولرفع قدراتها على تسديد ديونها.

- **قروض التكيف القطاعي:** تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة. وهي تختلف عن القروض السابقة بوضعها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله .

ثانياً: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي: نوجزها فيما يلي :

1: مشاريع البنية الأساسية

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل، الاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطاباً

لقروض البنك ويمكن ايجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي فيما يلي:

2: المشاريع الصناعية

تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبياً إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصيص هذه الحصة لا يرجع إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالي الدولي؛

3: مشاريع النفط والغاز

ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما، ومع إدراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 1,5 مليار دولار سنة 1979 لترتفع إلى 3,5 مليار دولار عام 1985 لتمويل مشاريع الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم.

4: الزراعة والتنمية الريفية

كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الأولى من مجموع إقراضه، وكان التمويل يخص مشاريع السدود وشبكات الري ثم أصبح البنك يهتم بتطوير المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات للزراعة مثل طحن الحبوب وتعليب الخضر والفواكه، وحفظ اللحوم، و وظائف التخزين والتسويق، كما كانت تخصص للتنمية الريفية قروض في مجال التنمية المستدامة للأراضي، والمحاصيل الزراعية، وتربية الماشية بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك.⁴²

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للبنك الدولي

وجهت انتقادات لسياسات البنك الدولي من خارج البنك و من داخله، فقد كان قرار كبير الاقتصاديين في البنك الدولي "بول رومر" بالاستقالة من هذا المنصب في 01/24 / 2018 بمثابة صدمة كبيرة و أثارت أسباب هذا القرار الكثير من التساؤلات والانتقادات من قبل وسائل الإعلام المختلفة تجاه البنك الدولي وسياساته المتبعة حول الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن قرار "رومر" لا يعد قراراً لأسباب شخصية، وإنما لأسباب موضوعية حول التحديات الحقيقية التي تواجه البنك.

و من بين الأسباب التي دفعته إلى ترك منصبه، هو إصرار خبراء البنك على الاعتماد على اللغة البيروقراطية التقليدية والمعقدة، التي يصعب على غير المتخصصين في الاقتصاد فهمها، ما يجعل تقارير البنك تدور في آفاق ضيق للغاية، ولا تحقق أهدافها بتوعية الشعوب بقرارات البنك وأسبابها، وبالتالي تكون النتيجة عدم مشاركة تلك الشعوب في تحقيق تقدم بلدانها. و أيضا ما يتعلق برفضه للعوامل التي يقوم عليها مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يعمل البنك الدولي على تحديثه بشكل مستمر، والذي يتم من خلاله قياس مدى سهولة إنشاء الشركات الجديدة في الدول المختلفة. فعلى الرغم من أن البنك الدولي يفترض

⁴² Banque Mondiale, Guide de la Banque destiné aux parlementaires, (Guide rédigé par : Ilf Bencheikh, Anne-Laure, Henry-Greard, Sarah Rinaldi, Lisa von Trapp), 2005, p 30-33.

وجود بيئة تجارية ملائمة، وكذلك وجود قوانين تنص على المنافسة بين الشركات ومنع الاحتكارات، يسهل عملية دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق، إلا أن “رومر” يرى أن الواقع الفعلي لا يشترط حدوث ذلك، حيث من الصعب قياس مدى سهولة ممارسة الأعمال والعوامل المرتبطة بها التي لا تخضع للقياس الاقتصادي مثل التفاؤل لدى المستثمرين، هذا فضلاً عن أنه من الطبيعي أن تأتي الدول الغنية على رأس القائمة في هذا المؤشر لمجرد أنها غنية.

كما تم انتقاد البنك في مدى مصداقية تصنيفاته، فعلى الرغم من أن البنك أوضح أن الدول تستطيع أن تحقق النمو الاقتصادي بمجرد تعديل أوضاعها بما يتوافق مع تصنيفات البنك الدولي، إلا أن الأدلة تشير عكس ذلك، فقد أوضح الخبير الاقتصادي “إيفان سولتاس” في دراسة معمقة له، أن الدول التي أخذت بتوصيات البنك الدولي في مؤشر أداء الأعمال وارتفع تصنيفها، لم تحقق النمو الاقتصادي المتوقع سواء على المدى المتوسط أو المدى البعيد، الأمر الذي يعني أن مجرد تسهيل الإجراءات ليس سبباً كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي، في ظل غياب بيئة متكاملة لتسهيل أداء الأعمال، تتمثل على سبيل المثال في وجود استقرار سياسي وتفاؤل لدى المستثمرين، ووجود قوة شرائية لدى الأسواق⁴³.

و عليه، يجب أن نتساءل في النهاية:

- هل يمكن للدول تحقيق التنمية الاقتصادية بإتباع نصائح وقرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية؟

الإجابة صعبة للغاية، خاصة في ظل وجود آراء عدة ما بين المؤيدة والمعارضة لمدى القدرة على تحقيق ذلك، ففي عالم اليوم، ليس من السهل على الدول أن تحلق خارج السرب، أو أن تصبح خارج عباءة المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإلا ستواجه تقارير اقتصادية سيئة وتصنيف منخفض لعدد من المؤشرات الاقتصادية، وتوصيات بعدم التعامل الاقتصادي معها، لدرجة أصبحت الأنظمة السياسية تسعى للحصول على قروض من المؤسسات الدولية للحصول ضمناً على اعتراف النظام الدولي بها و فقط.

⁴³ Eustache Antali, Op-cit.

المبحث الرابع: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و منظمة التجارة العالمية

GATT: General Agreement on tariffs and trade

OMC: Organisation Mondiale du Commerce

لم تعرف منظمة التجارة العالمية النجاح مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي منذ اللحظة الأولى حين تقرر إنشاءهما، و السبب الرئيسي هو تضارب المصالح بين الدول العظمى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فكان من اللازم المرور عبر عدة مفاوضات التي انتهت بإبرام اتفاقيات متعددة عرفت تحت اسم **GATT** و استمرت هذه الاتفاقيات حتى عام 1994 أين تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية **OMC**.

المطلب الأول: من GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC

الجاءت هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT و هي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها، كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "Bretton Woods" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD و قد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تتنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية، و كبديل لهذه الفكرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الترتيبات اللازمة و دعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، التي اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب، و لقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة.

الفرع الأول: الهدف من GATT

كان الهدف الأساسي من الجات، هو تحرير التجارة الدولية، و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة، و بناءً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد و المستمر و التدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً و استيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية و الإستمرار في إجراء مفاوضات

متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض, و في العنصر الموالي سوف نتطرق إلى كل جولة على حدا.

الفرع الثاني: جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

يمكن تقسيم الفترة من 1947 و هو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات الأصلية و حتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي لعام 1994 إلى ثلاث فترات أو مراحل على النحو التالي:

أولاً: الفترة الأولى 1971-1947

خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف, في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية, كان من أهمها:

- الجولة الأولى: جولة جنيف 1947:

شاركت فيها 23 دولة, و كانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها, حيث تم الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة, و تضمنت نتائج المفاوضات 45000 تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة 10مليار \$ أو ما يقارب 20% من حجم التجارة العالمية.

-الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy في فرنسا 1949

و تعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.

-الجولة الثالثة: جولة توركاى في إنجلترا 1950-1951:

و قد شاركت في هذه الجولة 47دولة, و قد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة و هو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الإستيراد .

-الجولة الرابعة: جولة جنيف 1954-1957: شاركت فيها 27 دولة.

-الجولة الخامسة: جولة ديلون 1960-1961: في جنيف, و بلغ عدد الدول المشاركة فيها

27دولة.

كما أنه يمكن تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة, ذلك لأنها دارت كلها في

إطار نصوص الإتفاقية الأصلية, و تركزت جميعا في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع⁴⁴.

ثانيا: الفترة الثانية 1972-1989

تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف, و هي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة, و تستمر حتى نهاية الجولة السابعة إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية.

الجولة السادسة: جولة كينيدي 1964-1967:

عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" عام 1962, في رسالة عرضها على الكونغرس و التي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار 50% على جميع السلع, و قد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين و.م.أ و شركائها التجاريين, و خصوصاً المجموعة الأوروبية, و تم الاجتماع و عقد الجولة في ماي 1964 في جنيف, و انتهت في جوان 1967.

في هذه الجولة, اجتمع ممثلو 37 دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية و العمل على تخفيضها, و قد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى حفظ التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته في ذلك الوقت بحوالي 40مليار\$, أو ما يعادل 5/4 التجارة الدولية, و بالنسبة لمتوسط معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلف من دولة إلى أخرى, مثال ذلك بريطانيا: 30% من التخفيض العالمي, 30% لليابان, 24% كندا, و قد حددت هذه التخفيضات في جدول زمني يبدأ من سنة 1968-1972, و انخفضت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة لأمريكا و أوروبا بنسب تتراوح بين 5-10%, فيما يخص المنتجات الزراعية, كانت شقة الخلاف الكبير بين المجتمعين, لكن الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط 25% على المنتجات المحمية⁴⁵.

الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973-1979

لقد شاركت في هذه الجولة 102 دولة و كان الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود الغير الجمركية, حيث لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الإنخفاض على السلع المصنعة, إلا أن القيود الغير جمركية بدأت في التزايد, مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية, إلى جانب

⁴⁴ Jean Marc Siroën, L'OMC et les négociations commerciales multilatérales, Négociations, 2007/1, N°7, p 7-22.

⁴⁵ ناصر بوعزيز, المرجع السابق, ص 48, 49.

موضوع القيود الغير الكمية, فإن جولة طوكيو قد تناولت أيضاً, موضوع تخفيض الرسوم الجمركية, و هو القاسم المشترك في جميع الجولات فضلاً عن مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة مثل :

-الدعم و إجراءات الرد على دعم الصادرات.

-الحواجز الفنية على التجارة.

-الإلزام الحكومي المعوق للإستيراد.

-أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.

-إجراءات مكافحة الإغراق.

و لقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحقق من قبل الجولات السابقة الذكر, حيث أن هذه الأخيرة ركزت على خفض التعريفات الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء, في حين أن هذه الجولة تطرقت إلى خفض و إزالة القيود الجمركية و الغير جمركية المفروضة على التجارة العالمية, أي مناقشة العوائق الأخيرة بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية, و قد استهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (300مليار\$), من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات, حيث تم الإتفاق على خفض الرسوم الجمركية مما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بداية الدورة على آلاف السلع و المنتجات الزراعية, هدف اتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية, و قد حدد الإتفاق القواعد التفصيلية لطريقة طرح المنافسات الحكومية دولياً⁴⁶.

ثالثاً: الفترة الثالثة 1979-1993

في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة و الأخيرة قبل نشوء منظمة التجارة العالمية, و هي جولة Uruguay, و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

أ- جولة Uruguay 1986-1991 I

تعد جولة Uruguay الجولة الثامنة من جولات الجات, إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً و تأزماً, و قد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تتطلق في 1982 و لكنها لم تبدأ إلا في 20 سبتمبر 1986, و تعد هذه الجولة أكثر طموحاً و أوسع نطاقاً, من سابقتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة, و قد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة⁴⁷ كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد و العشرين, و كان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية :

⁴⁶ Edmond Wellen Stein, Les négociations commerciales multilatérales, 1973-1979 dite « Tokyo – Round », Politiques étrangères, 1979, 44-2, pages 301-319.

• تخفيض القيود الغير جمركية.
• تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
• تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.
و لقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات و الزراعة و الملكية الفكرية لمناقشات حادة, خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية, حيث أن و.م.أ قد نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات, و ذلك لأن المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية, و قد قدرت خسائر و.م.أ 70 مليار \$ نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية, حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قسمة الربح العائد على أصحاب هذه الحقوق.
و من ناحية أخرى, فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة, لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات و دعم القطاع الزراعي بها, سواء كان ذلك في صورة دعم سعري, أو دعم للتصدير, أو حصص كمية على الواردات... الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات, و لقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية, أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين, و هكذا انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي 1990-1987 دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية⁴⁷.

ب- جولة Uruguay: 1991-1994 II

لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين و.م.أ من ناحية و الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى, حول دعم المنتجات الزراعية, و لقد انتقدت و.م.أ و ذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي تساند المنتجين الزراعيين, و في نفس الوقت تؤثر سلبا على التجارة الدولية بصفة عامة و تجارة و.م.أ بصفة خاصة, و لقد هددت و.م.أ بفرض رسوم جمركية قدرها 200% على إيراداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة 300 مليون \$.

و لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة, و لقد تم الإتفاق حول نقطة الخلاف السابقة, حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة 37% من القيمة, و 21% من الكمية, و ذلك خلال 7 سنوات.
و في عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي و كذا اليابان و أمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة Uruguay I, و قد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام 1994.

⁴⁷ ناصر بوعزيز، المرجع السابق، ص 52، 51.

ثالثاً: نتائج جولة Uruguay II

- 1 - قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات, و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي, بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الإقتصادية للدول الأعضاء.
- 2 - تحسين و دعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.
- 3 - المزيد من التفصيل و الوضوح و الأحكام في القواعد و الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسية, أو الاتفاقيات الفرعية, و خصوصاً بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة و مثيرة للتأويلات العديدة و إساءة الاستخدام في السابق.
- 4 - إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية, و إقامة آلية (نظام) لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- 5 - تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز غير الجمركية عليها, و توسيع نطاق الجات ليشتمل تحرير السلع الزراعية و المنتجات و الملابس, و تجارة الخدمات, و الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار و حقوق الملكية الفكرية.
- 6 - التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية, بصفة عامة و الأقل نمواً على وجه الخصوص.
- 7 - ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي و الفني إلى الدول النامية, لتمكينها من الإستجابة للمتطلبات الإدارية و الفنية, بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة.
- 8 - إعطاء الفرصة للدول النامية و الأقل نمواً المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد, و ذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية, بغض النظر عن أوزانهم التجارية و الإقتصادية بصورة عامة⁴⁸.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة "OMC"

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل و.م.أ قبل بدء عمل الجات, حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعاً لإنشاء منظمة دولية للتجارة, على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي, و لكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع, و كان ذلك عام 1950, و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات, نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة

⁴⁸ OMC, Organisation Mondiale du Commerce, Le cycle d'Uruguay.

الأورجواي، و على الرغم من المعارضة الأمريكية، إلا أنها وافقت في الأخير، و تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 16 مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية و التنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة⁴⁹.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC و مبادئها

OMC هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالمياً في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، و العقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات، المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء:

معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، و يضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات، و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية .

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة

سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية، و لكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية و تجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض:

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية⁵⁰ .

الفرع الثاني: أهداف و مهام المنظمة

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية و دورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضروري الإشارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها، و التي وردت في مواد اتفاقية مراكش المنشور في 15-06-1994 و السارية المفعول قانوناً في 01-01-1995

⁴⁹ Voir l'Accord instituant l'organisation mondiale du commerce, 15 Avril 1994, (1996).

⁵⁰ OMC : Organisation Mondiale du Commerce, Comprendre l'OMC, Qui sommes nous ?.

https://www.wto.org/french/thewto/f/whatis/f/what_stand_for_f.htm

إن أطراف هذه الإتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة و المساعي الإقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة, و تحقيق العمالة الكاملة, و استمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي, و الطلب الفعلي, و زيادة الإنتاج المتواصلة, و الاتجار في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم, وفقاً لهدف التنمية, و ذلك مع توكي غاية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم و احتياجات و اهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنموية الاقتصادية في آن واحد.

و لبلوغ هذه الأهداف بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات و غيرها من الحواجز التجارية و القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية.

و عليه يمكن تلخيص أهم مهام و وظائف المنظمة في النقاط التالية :

أ - **تسهيل تنفيذ و إدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف**, بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع, و التي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف, و لذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط, و تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها, أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

ب - **الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات** و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

ج - **إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء** و التي يجب أن تتم وفقاً للفترات الزمنية المحددة, (كل عامين للدول النامية, و كل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار, و مدى توافقها مع أحكام "الجات" و تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضماناً لتحقيق مبدأ الشفافية و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

د - **بقدر تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية**, تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة له⁵¹.

⁵¹ OMC, Ce que nous faisons, Op-cit.

https://www.wto.org/french/thewto/f/whatis/f/what_stand_for_f.htm

الفرع الثالث: هيكل المنظمة

يشمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري و المجلس العام, و تتفرع عنها مجالس نوعية متخصصة, و يتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل, و يعد أعلى سلطة في المنظمة, و له صلاحية اتخاذ القرار في جميع القضايا التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف, بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشأة للمنظمة نفسها.

و يعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة, و يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء, و يشغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده, و يتولى وضع القواعد التنظيمية وضع ترتيبات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. و يشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات و آلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء, كما يتولى الإشراف على المجالس النوعية و الفرعية التابعة له, و هي مجلس السلع, و مجلس الخدمات و مجلس حقوق الملكية الفكرية, و بدورها يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة عند الحاجة⁵².

⁵² OMC, Ce que nous faisons, Op-cit.

الفصل الثاني: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي يرغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة بالإضافة إلى وجود عجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات وتحقيقها لمعدلات نمو منخفضة فكل هذه المؤشرات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، و نظرا لقلّة كفاءتها الاقتصادية على إيجاد حلول لهذه المشاكل استوجب عليها اللجوء إلى مؤسسات مالية دولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحكم أنها يتمتعان بالكفاءة اللازمة التي من شأنها أن توصل هذه البلدان إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من السياسات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة العجز للموازنة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم اقتصاد السوق وذلك من خلال التعاون مع سلطات الدولة طالبة المساعدة من هذه المؤسسات.⁵³

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها ، وذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية أو التجارية باعتبارها من أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على الموازنة العامة، ميزان المدفوعات ، التضخم، البطالة وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي ، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي و أهميته

يعتبر الوصول إلى حالات التشغيل الكامل هدف أساسي تسعى لتحقيقه معظم البلدان وذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة وأدنى معدلات البطالة بالإضافة إلى استقرار مستويات الأسعار مما يسمح بتفادي الأزمات المالية والاقتصادية في المستقبل.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

⁵³ إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 33.

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه "التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفايدي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي".

فهو يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية".

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي:

" الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر"⁵⁴.

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي

يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفان أساسيان تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في :

الأول: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

الثاني: تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

يتعلق التشغيل بتقليص ظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار ، كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية والذي يجب أن يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير

⁵⁴ إيمان الحملوي، المرجع السابق، ص 47.

منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.⁵⁵

المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي و مؤشرات

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن عدم الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع و الأوراق المالية و غيرها.

الفرع الأول: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يعود عدم الاستقرار الاقتصادي إلى عدة أسباب نذكر منها:

1 - التغيرات في المستوى العام للأسعار:

يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعا أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على

الاقتصاد فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه (التضخم الصفري) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل تضخم صفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات تحقيقه.

2 - الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة-

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلبا على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية

⁵⁵ دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990 - 2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 77، 78.

انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي و إزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تنسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.⁵⁶

3 - استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل

ففي نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلا من

الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتنازل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة ، الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين والمقرضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل.

وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل "يبدو أنها أكثر تعرضا للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم للأزمات المالية".⁵⁷

4 - الأزمات المالية-

يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على

تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الانتاجي وهذا يؤدي إلى تعثر النشاط الانتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر :

1- الارتفاع في أسعار الفائدة

⁵⁶ بن زايد ياسين، بواقابلة فاروق، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر 2000 - 2015، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016 - 2017. ص 42 - 45

⁵⁷ بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر 1990 - 2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 73، 74.

- 2 - أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات
- 3 - الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جدا في مجال الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتمويل عمليات الاستثمار والاستهلاك لذا وجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأسمالها.
- 4 - الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية ، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010 ، بحيث تنعكس اختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي⁵⁸.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل و الاستقرار في القوة الشرائية للعملة، كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق التوظيف الكامل وتقادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، و تتمثل مؤشرات في:

أولا: التضخم: يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها العديد من الدول وتسعى لعلاجها بمختلف السياسات ويمكن تعريف التضخم بأنه " الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا، بحيث أنه كلما ارتفع المستوى العام للسلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل و بالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود⁵⁹."

ثانيا: معدل البطالة: تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا ويمكن أن تعرف البطالة بأنها "وجود قوة عمل قادرة و راغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملا"

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي وللبطالة عدة أنواع منها البطالة الهيكلية، البطالة الاحتكاكية، الموسمية، المقنعة وغيرها وتختلف هذه الأنواع من ظرف لآخر.

ثالثا: ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات و الواردات السلعية

⁵⁸ بن الدين محمد أمين، المرجع السابق، ص 74.

⁵⁹ أحمد محمد صلاح الجلال، دور السياسات النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية ، 1990 - 2003، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، 2005/ 2006، ص 47.

والخدمية وحركة رؤوس الأموال إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي وإلى غير ذلك مما ينتج عنه حقوق و التزامات فيما بين هذه الدول، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم " ميزان المدفوعات " حيث يعتبر هذا الأخير ذو أهمية كبيرة باعتباره مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي لأي قطر، كما أن المعاملات الاقتصادية التي يتم تسجيلها بميزان المدفوعات تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي.

رابعاً: الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة بأنها "بيان يمثل كل من النفقات و الإيرادات خلال سنة مالية قادمة ويظهر في الموازنة العامة جانبان الأول لبند النفقات العامة في كل مجال من مجالات العمل كالتعليم و الصحة و الدفاع والقضاء و غيرها، و الجانب الثاني للبند الخاصة بالإيرادات المختلفة مثل ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها"، ونقول عن الموازنة العامة أنها متوازنة إذا كانت النفقات العامة نساًوي الإيرادات العامة، وتكون الموازنة العامة في حالة فائض إذا كانت النفقات العامة أقل من الإيرادات العامة وتكون في حالة عجز إذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.⁶⁰

خامساً: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و يتضح من هذا التعريف أن النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون أن يهتم بتوزيع الدخل الكلي بين الأفراد، أو يهتم كذلك بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع و الخدمات و الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله فقد تحصل كل طبقة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلي، 1 كما أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتحقيق معدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني حتى يمكن القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.⁶¹

المطلب الثالث: الإستراتيجية الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

توجد لدى الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تتمثل أساساً في السياسة المالية و النقدية باعتبارهما الأداة الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد.

⁶⁰ إيمان الحملاوي، المرجع السابق، ص 54، 55.

⁶¹ إيمان الحملاوي، المرجع السابق، ص 55.

الفرع الأول: السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة حيث يتم ربط السياسة النقدية بهدف سعر الصرف لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغيرات في الضرائب والإنفاق وبمجرد تحول هذه التغيرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا إلغاؤها، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية .

الفرع الثاني: السياسة المالية

تتمثل السياسة المالية في استخدام الانفاق الحكومي و الضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك ، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة و ميزان المدفوعات .
ومما سبق يمكن قول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغييرا في نسب النمو، والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي ، ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.⁶²

المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي الموجهة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي لدول العالم خاصة الدول النامية وذلك من خلال سياسات إصلاحية تجسدت في برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بهدف التدخل لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي تصيب الاقتصاد من خلال القيام بتعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة التي تعاني من عجز في ميزانياتها و لجأت إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها وفق شروط صارمة عادة ما تنعكس سلبا على حياة المواطنين.

المطلب الأول : تثبيت أوضاع الاقتصاد FMI

⁶² بن الدين محمد أمين ، المرجع السابق، ص 79.

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي – وهو برنامج قصير الأجل – فمن المعلوم أنه يصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية تري أن الاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس ، في التحليل الأخير ، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة ، الأمر الذي يدفع البلد إلى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية . وإنه لتلافي مشكلات الاختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر ، قابل للاستمرار ، يكون البلد قادراً فيه على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية طوعية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية. من هنا فالانكماش هو جوهر البرنامج الذي يسعى الصندوق لتحقيقه.

الفرع الأول: الهدف من تطبيق برامج التكيف من طرف صندوق النقد الدولي

يتمثل الهدف في زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية، ونظراً لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب ، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي " وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم ، وهي أمور ذات صلة بالاختلال الخارجي ، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمى بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق :

- 1- خفض فجوة الموارد المحلية.
- 2- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم و تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

فبرنامج التثبيت يستهدف استعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هي:

- أ - تصحيح لعجز في الموازنة العامة للدولة
- ب - تحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف.

وفي ضوء هذه الرؤية ، فإن حزمة السياسات النقدية والمالية التي انبثقت عن برنامج التثبيت مع الصندوق تمخضت في حالة مصر مثلاً ، كما في غيرها من البلاد النامية ، عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة المدينة والدائنة ، ووضع سقف ائتمانية لا يتجاوزها الجهاز المصرفي ، وخفض القيمة الخارجية للجنه المصري مع تحرير التعامل في سوق الصرف الأجنبي والعمل مع خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية (زيادة الضرائب ، و ارتفاع أسعار الطاقة ، وزيادة رسوم الخدمات العامة ، و ارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) وخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي (عن طريق تقليل

الدعم إلى أدنى الحدود ، وخفض التوظيف الحكومي ، والضغط على الإنفاق العام الاستثماري).⁶³

الفرع الثاني: دور سعر الصرف في تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي من وجهة نظر الصندوق

يعتبر سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الاقتصاد الكلي ويؤثر تخفيض سعر العملة (بما في ذلك توحيد سعر الصرف وإلغاء ضوابط الصرف) على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الاقتصاد القومي ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً سياسياً رئيسياً في قرارات تخفيض سعر العملات ، وينظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية للأجور ، ودائماً ما يقول صندوق النقد الدولي إن سعر الصرف " مبالغ فيه " ، وغالباً ما يطلب تخفيض سعر العملة (كشرط مسبق) قبل المفاوضات حول قرض التكيف الهيكلي ، ويفرض صندوق النقد الدولي توحيد سعر الصرف في سياق أحكام المادة الثامنة من مواد اتفاقية الصندوق ، وتمنع البلدان التي تقبل المادة الثامنة من إتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبي دون موافقة صندوق النقد الدولي ، وقد قبل سبعة وثمانون بلداً من أعضاء الصندوق أحكام المادة الثامنة.

ومن الأدوات التي يتم استخدامها في هذا السبيل "البنك المركزي" وتستهدف المؤسسات الدولية في ذلك الوصول إلى ما يسمى "استقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية" باعتباره علاجاً لميل الحكومات إلى التضخم ، ويعني هذا في الممارسة أن صندوق النقد الدولي وليس الحكومة هو الذي يتحكم في خلق النقود . وبعبارة أخرى تمنع الاتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي تمويل البنك المركزي للمصروفات الحكومية وتقديم الائتمان عن طريق خلق النقود.

ومن الشروط الهامة الأخرى التي يضعها صندوق النقد الدولي " إستقلال البنك المركزي كذلك عن البرلمان " ، أي أنه طالما يعين كبار المسؤولين عن البنك المركزي فإنهم ليسوا مسؤولين أمام الحكومة ولا أمام البرلمان ، ويزداد ولاؤهم للمؤسسات المالية الدولية ، وكبار المسؤولين في البنك المركزي – في كثير من البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية فضلاً عن ذلك يتلقى مسئولو البنك المركزي "راتباً إضافياً" بالعملة الصعبة تموله المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف .

و في النهاية ، فإن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يتعين على البلد المدين أن ينفذه تحت

⁶³ Eustache Antali, Op-cit.

رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي ، يحتوي على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات ، وبالتالي على الميل للاستدانة ، وتحقيق هذا الهدف يقاس في رأي الصندوق بما تحققه البلد من خفض في العجز بالموازنة العامة للدولة ، ومن زيادة في الاحتياطات النقدية Resource international ومن فائض في ميزان المدفوعات ، حتى ولو تم ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة وزيادة تدهور مستوى معيشة المواطنين ، فنقطة الارتكاز الأساسية في برنامج التثبيت هي خفض (أو تكميش) الطلب الكلي ، ولهذا فإنه ذي طابع إنكماشى . ومن ناحية أخرى يستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومن المعلوم أن خطورة استمرار هذا العجز ، هو أنه يؤدي – عبر وسائل تمويله – إما إلى زيادة التضخم المحلي (عن طريق طبع البنكنوت، وزيادة الائتمان المصرفي للحكومة) وإما إلى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته ، أو جزء منه ، من خلال القروض الخارجية .⁶⁴

الفرع الثالث: أهم محاور برنامج التثبيت الاقتصادي

ويستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين أساسيين .

الأول : العمل على زيادة الموارد العامة .

الثاني : خفض معدلات نمو الإنفاق العام .

أما عن المحور الأول ، فتتمثل سياسات زيادة الموارد العامة في زيادة الضرائب غير المباشرة ، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة ، ورفع أسعار منتجات القطاع العام .

أما المحور الثاني، فتتمثل سياسات خفض معدلات نمو الإنفاق العام في الخفض الشديد في الدعم السلمي لضروريات الحياة من السلع الأساسية والخدمات، وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية، وفي مشروعات القطاع العام ، وخفض الإنفاق الاستثماري الحكومي. كذلك فإن أذون الخزانة ، تأتي ضمن شروط صندوق النقد الدولي لامتناع الحكومة عن طبع المزيد من البنكنوت والحد من الائتمان المصرفي المسموح لها ، وأن ما يتبقى من عجز ، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصروفات العامة ، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في السوق النقدي المحلي . كذلك يستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم ، أى خفض المعدل الذي ينمو به المستوى العام للأسعار سنوياً ، وأداة هذا البرنامج في ذلك هي انتهاج سياسة انكماشية

⁶⁴ إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 35، 36.

صارمة تقوم على التحكم في نمو عرض النقود (عن طريق زيادة أسعار الفائدة وسياسة السقوف الائتمانية)

المطلب الثاني: برنامج التكيف الهيكلي

فيما يتعلق ببرنامج "التكيف الهيكلي" مع البنك الدولي ، فإنه ينطلق من افتراض أساسي فحواه ، أن المشكلات الاقتصادية وبطء النمو وتفاقم أزمة المديونية تعود إلى التشوهات السعرية و التدخلات الواسعة التي مارسها الحكومة في النشاط الاقتصادي وإنه يلزم لتجاوز هذا كله الاعتماد على آليات السوق وتحجيم دور الدولة، فآليات السوق كفيلة بأن تعمل على إذكاء المنافسة وزيادة الإنتاجية وإعادة توزيع الموارد على نحو يرفع من كفاءة استخدامها ويجعل البلد قادراً على تلقي الاستثمارات الأجنبية، كما يعارض البنك حماية الصناعة المحلية ويعتقد أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية . كما يهاجم البنك سياسة التصنيع القائم على بدائل الواردات .

الفرع الأول: معنى التكيف الهيكلي

برنامج " التكيف الهيكلي " هو عبارة عن مجموعة التدابير الاقتصادية التي تهدف في النهاية إلى تعديل جذري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تحرير الأسعار، تحرير الواردات والتحول نحو التصدير، القضاء على الملكية العامة، ويستهدف " التكيف الهيكلي " في المقام الأول إعادة التوازن المالي للبلدان التي تعيش في مستوى أعلى من ذلك الذي تكفله لها مواردها ، وذلك حتى يمكن حماية مصالح دائنيها أولاً، ثم " تعويمها " ، أي جعلها قادرة على الاندماج في المبادلات الدولية ، التجارية والمالية ، ومتمتعة بمصادقية الشريك الذي اتخذ التدابير الضرورية التي تحول دون إعساره مرة أخرى ، والتي تنصب في آن معاً ، على ميزان المدفوعات الخارجية وعلى الوضع المالي والنقدي الداخلي ، لاسيما فيما يتعلق بالمالية العامة .⁶⁵

الفرع الثاني: أهم محاور التعديل الهيكلي

أولاً: المدفوعات الخارجية :

يتعين تقليل الواردات إلى الحد الذي يتناسب مع قدرة المستوردين على الوفاء بقيمتها (ومن هنا يتعين على هؤلاء أن يدفعوا بالأسعار السارية في السوق الدولية)، وتشجيع الصادرات (التي ينظر إليها على أنها المحرك للنمو الاقتصادي العام)، وجعل أسعار

⁶⁵ بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، مجلد 3، رقم 7، 2002/12/01، ص 121.

الصرف أكثر واقعية عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية ، والوفاء بطبيعة الحال بأعباء خدمة الديون .

ثانياً: الموازنة :

يتعين زيادة الإيرادات (بزيادة حصيلة الضرائب ، وبالعامل على " استرداد تكاليف" الخدمات التي تقدم بالمجان أو بأقل من تكلفتها ، مثل الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية ... الخ)، والعمل بصفة خاصة على خفض المصروفات الجارية (أي خفض مصروفات العاملين عن طريق خفض الأجور والعمالة ، ومصروفات التشغيل ، والدعم المقدم لسلع الاستهلاك الضرورية ، مثل الخبز والمواصلات العامة ، وإعانات الاستغلال الممنوحة للمشروعات العامة) ، والتدقيق الشديد في اختيار المصروفات الاستثمارية وجعل الأولوية فيها للقطاعات والأنشطة التي تولد ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، دخلاً بالعملة الأجنبية يتيح الوفاء بأعباء خدمة الديون .

ثالثاً: تحرير الأسعار:

إن قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي تعطي أهمية كبرى لها وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب ، فالبنك يري أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ، ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل ، وهو في هذا الخصوص:

- ضد سياسة الحد الأدنى للأجور

- وضد الدعم السلمي (الطعام المدعوم، والأغذية الرخيصة المستوردة)

- وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة

- وضد سياسات ومؤسسات التسويق الحكومي .

ويعتقد البنك أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي ، بما فيها تحرير أسعار الأراضي وخلق سوق للأرض تتحدد فيها الإيجارات بناء على علاقات العرض والطلب ، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية وتحسين توزيع الدخل لصالح الفقراء وصغار الملاك.

رابعاً: الخدمات الاجتماعية :

وهي الخدمات ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومة للجمهور ، مثل خدمات الإنارة ومياه الشرب والصرف الصحي ، والإسكان ، والصحة ، وخدمات الإتصال (التليفون – البريد - الطرق)، وهي سلع لن يوفر السوق عرضها بشكل كاف ، فإن البنك الدولي يطالب ، بضرورة تخفيض العبء المالي لتوفير وتوزيع هذه السلع عن كاهل الحكومات. ويكون ذلك من خلال إنسحاب الحكومة من توفير كثير من هذه السلع والخدمات، تاركة إياها ، كلياً أو جزئياً ، للقطاع الخاص ، أو على الأقل نقل جانب هام من مراحل إنتاجها وتسويقها له ، أو عن طريق أن تتعاقد الحكومة مع مؤسسات القطاع الخاص على إنتاجها وتوريدها، ومنع

الإمتيازات والتصاريح بتقديم بعض هذه الخدمات في مناطق معينة ، وكذلك فرض رسوم مرتفعة على مستخدمي هذه الخدمات .

خامساً: تحرير التجارة و تنمية موارد النقد الأجنبي:

أي التحول نحو زيادة الصادرات التي لها أهمية محورية في قروض التكيف الهيكلي ، فتحويل بنيان الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات يضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي ، تسديد الديون التي إقترضها البلد ، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الأخرى، كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي ، من خلال إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير ، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد .⁶⁶

الفرع الثالث: سياسات برنامج التعديل الهيكلي

وفي هذا الخصوص تتفرع عن قروض التكيف الهيكلي مجموعة السياسات التالية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية :

- 1- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية (تحرير الحساب الجاري ، وفي مرحلة تالية تحرير حساب رأس المال) .
- 2- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية.
- 3- خفض الرسوم على الواردات.
- 4- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.
- 5- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.
- 6- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.
- 7- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

ومن زاوية أخرى يمثل "نزع الملكية العامة للدولة" Privatisation "أو" تصفية القطاع العام "أو ما تسمى "بالخصخصة"، محوراً أساسياً من محاور برامج التكيف الهيكلي وأصبح الإذعان لهذه التصفية أو " الخصخصة " ضمن مشروطية إعطاء القروض والتسهيلات الجديدة والسماح بإعادة الجدولة وشرط أساسي لإلغاء بعض الديون الخارجية ،

⁶⁶ بن ناصر عيسى، المرجع السابق، ص 122، 123.

وتوجيه حصيله هذه المبيعات التي تودع في الخزانه نحو نادي لندن و نادي باريس .⁶⁷

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في ظل السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتھا الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ' الإديولوجية , السياسيةفنجدها غداة الإستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الإقتصاد , لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الإختلال و هذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة و التي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات , سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو أصطلح عليها بالإصلاحات الذاتية و التي بدأت معالمها منذ سنة 1986 , أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي⁶⁸.

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي سنة 1986 الذي طبق من قبل الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي , بل لازال التغير مستمر و متواصل إلي حد اليوم و أن الاقتصاد الجزائري يعد حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي.

المطلب الأول : دوافع التحول إلى اقتصاد السوق

تعد الفترة الثانية من عشرية الثمانيات بداية انعطاف عنيف لظروف الجزائر الاقتصادية و الاجتماعية و بين الانخفاض المستمر لسعر البترول و قيمة الدولار في منتصف هذه العشرية عن و جود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني أدت بالدولة

⁶⁷ بن ناصر عيسى، المرجع السابق، ص 122، 123.

⁶⁸ سعاد مهماني، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة حاج لخضر، باتنة ، 2008.2009، ص 39 - 41.

الجزائرية إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بغية التحول إلى اقتصاد السوق , و لعل أهم هذه الدوافع التي أدت إلى هذا التحول الجذري ما يلي:

الفرع الأول : الدوافع الداخلية و الخارجية أولاً: الدوافع الداخلية

- ارتفاع معدل التضخم : السبب يعود الى التوسع المستمر للكتلة النقدية حيث عرفت زيادة ب 20 % كل سنة و هذا منذ بداية الثمانينات و يرجع إلي:
*العجز النقدي للخزينة حيث بلغ 190 مليار دج (ما يعادل 9,5 مليار دولار) وكذا العجز المالي للمؤسسات العمومية المغطي من طرف البنوك الابتدائية بواسطة تمويل من البنك الجزائر و البالغ 126 مليار دينار (ما يعادل 6 مليار دولار)
*نقص التسيير البنكي , ففي نهاية 1990, كانت 50 % من الكتلة النقدية المتداولة خارج المسار البنكي أي ما يعادل 170 مليار دج.
*التطور الكبير للأجور من دون أن يقابله تطور في الإنتاجية، إذ في الوقت الذي عرفت فيه هذه الأخيرة انخفاضات , فإن الأجور عرفت ارتفاع بنسبة 33 %
- العجز المتواصل في الموازنة العامة : حيث كان رصيد الميزانية في أغلب الأوقات لفترة الثمانينات في حالة عجز .

تزايد النفقات العامة بفعل تزايد النفقات التجارية, وعدم كفاءة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي نظرا للسلبات الكبيرة للجهاز الضريبي . و كذلك انتشار ظاهرة التهرب الجبائي⁶⁹.

ركود الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته , حيث يمكن ترجمة هذا الركود في التراجع الكبير لنسبة النمو الاقتصادي و كنتيجة لركود الجهاز الإنتاجي و انخفاض حجم الاستثمارات , فإنه أصبح من الصعب تلبية طلبات التشغيل التي بدأت تعرف ارتفاعات منذ 1986 , و هكذا بدأت أزمة البطالة تظهر للعيان , فارتفعت معدلات البطالة من 16.5 % سنة 1985 إلى 17 % سنة 1987 , 19 % سنة 1989.

ثانيا : الدوافع الخارجية

بعد التطرق للأسباب الداخلية , فإنه سوف نبرر أهم الأسباب الخارجية و هذا من خلال إظهار الاختلالات الهيكلية الخارجية و التي منى أهمها :
-تفاقم المديونية و عبء خدمة الدين , حيث إرتفعت الديون إلى 18.46 مليار دولار سنة 1985 بعد أن كانت 16.16 مليار دولار 1981 , إلى أن وصلت 24.94 مليار دولار

⁶⁹ محمدي نورة، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 63.

سنة 1989

أن خدمة الدين عرفت معدلاتها تزايدا كبيرا , فأصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيله الصادرات , فتطورت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى أن وصلت 7 ملايين دولار سنة 1989.

-صعوبة دخول الجزائر إلى الأسواق العالمية , و هذا ابتداء من سنة 1987 , و ذلك لتشكيك دائنو الجزائر في مقدرتها على الوفاء بالدين خاصة بعد انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في منتصف الثمانينات.

-إبتداء من سنة 1987 عملت السلطات المالية للبلاد بالامركزية في تسير المديونية الخارجية , و سمحت للمؤسسات العمومية بتحويل القروض التجارية في شروط غير الملائمة , أي قروض محولة بتكاليف عالية أو قصيرة الأجل⁷⁰.
-عدم التنوع العملات المكونة بالديون الخارجية , بحيث تتكون من أربعة عملات الرئيسية وهي:

الدولار الأمريكي , الدين الليباني مارك الألماني و الفرنك الفرنسي حيث أن هذه الهيكلة أثرت بشكل سلبي على حجم المديونية فانخفاض قيمة الدولار ما بين 87 و 88 , مما أدى إلى زيادة حجم الديون بنسبة 30 % من دون اقتراض جديد.

الفرع الثاني : الإصلاحات الاقتصادية بعد 1994

في بداية 1994 , طرأ تدهور آخر في الإختلالات الشديدة التي كانت سائدة في الاقتصاد الجزائري , إذ حدث انخفاض آخر في الأسعار النفط و صاحبه تدهور الوضع الأمني مع تهرب التمويل الخارجي , مما قاد الإقتصاد على حافة الأزمة في ميزان المدفوعات , و الذي اتسم بخسائر في الاحتياطات و التي وصلت إلى أقل من 1.5 مليار دولار , أي حوالي شهر من الواردات , و من جراء هذه الوضعية المزرية , اضطرت السلطات إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي و الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في مايو 1994. و ذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الإنمائي مدته سنة , تم ابتداء من 1995 من خلال عقد اتفاق التمويل الموسع لمدة ثلاث سنوات

لقد كان البرنامج الإصلاح القائم منذ 1994 يرمي إلى أربعة أهداف رئيسية :

1- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة تدريجيا.

2- الاسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات

⁷⁰ إيمان الحملوي، المرجع السابق، ص 85، 86.

السائدة في البلدان الصناعية.

- 3- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للقطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- 4- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي

71.

ولانجاز هذه الأهداف قررت الجزائر تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء خدمة الدين . وذلك بتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرامج الأربع . خاصة و انها وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها ، اذ تجاوزت نسبة خدمة 100 % من مداخل التصدير خلال الثلاثي الأول من سنة 1994 . وعليه ، شرعت الجزائر في تطبيق برنامج شامل لإصلاح الاقتصادي مس مختلف المجالات:

الاول : السياسة المالية:

الثاني : إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي

الثالث : الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية:

الرابع : إصلاح السياسة التجارية :

بعد تطرقنا لأهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري وكذا أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها خاصة في سياق التحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، يمكننا القول بأنه بالرغم من القبول المبدئي بالنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خاصة على المستوى الكلي و المتمثلة أساسا في انتقال الجزائر من وضعية العجز عن تسديد ديونها سنة 1994 إلى وضعية تتمتع فيها بتراكم معتبر لاحتياطات النقد الأجنبي والتي بلغت حوالي 18 مليار دولار سنة 2001 ، وكذا انخفاض المديونية الخارجية من 32,09 مليار دولار سنة 1996 إلى 25,26 مليار دولار سنة 2000 لتصل 22,57 مليار دولار سنة 2001 ، مع انخفاض نسبة خدمة الديون من دخل الدولة من العملة الصعبة التي كانت % 95,5 سنة 1994 (47 % بعد عملية إعادة الجدولة) ثم 29 % سنة 1996 لتصل 22 ، 21 % سنة 2001 ، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم من % 29,8 سنة 1995 إلى 5 ، 7 % سنة 1997 إلى % 0,3 سنة 2000 .

إلا أن الإقتصاد الوطني لم يعرف الإنعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من جراء تطبيق هذه الإصلاحات لأنه مازال مرتبطا بسعر برميل النفط في الأسواق العالمية ، فتحسن الوضعية المالية للجزائر وكذا استعادة التوازنات الكلية كان مرده ارتفاع أسعار النفط في سنتي 2000 – 2001.

71 بن دين محمد أمين، المرجع السابق، ص 136.

فالوضع المالي المستقر نسبيا لم يسهم إلى حد اليوم في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة عن طريق تحقيق النمو المرغوب وبذلك تجاوز الآثار والانعكاسات السلبية الناجمة عن السياسة المتبعة منذ مطلع التسعينات والتي تترجم في ارتفاع معدلات البطالة (حوالي 30 % سنة 2001) وزيادة الفقر وتدني القدرة الشرائية للقرء الجزائري ، بل أكثر من ذلك فإن القطاع الإنتاجي في الجزائر عرف تدهور كبير كما بينته معدلات النمو السلبية التي سجلتها مختلف القطاعات الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة .

فنتائج الإصلاحات الاقتصادية التي تعتبرها السلطات إيجابية قد لا تدوم مظاهرها الإيجابية فيها إذا لم تقم بوضع استراتيجية اقتصادية شاملة هادفة إلى تأهيل إنعاش اقتصادها وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير والذي تعرفه الجزائر وهذا في إطار التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ في المستقبل القريب وكذا انضمامها المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة .

هذه الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر حتى الألفية الثانية من القرن الثاني قد تبدو كأنها حققت للجزائر ما كانت قد خططت له خاصة فيما يتعلق بإخراج البلاد من أزمة الديون الخارجية عندما تعاقدت مع صندوق النقد الدولي في هذا الإطار، فهل فعلا نجحت الجزائر في مخططها لإنعاش الاقتصاد الجزائري؟

و هو ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني الذي يتناول فترة ما بعد سنة 2000

المطلب الثاني : اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

ارتبطت الجزائر بعلاقات تمتد لأكثر من نصف قرن مع صندوق النقد الدولي بنيت معظمها على "الاستثمار في الأزمات"، فلم يقدم الصندوق للبلاد سوى "مسكنات آنية" ضاعفت من آلام الجزائريين، حسب خبراء الاقتصاد، و يتذكر الجزائريون المآسي والأزمات الناتجة عن اتفاقات الصندوق خلال السنوات الأخيرة، إذ قبلت الحكومة إجراءات قاسية منها انخفاض قيمة الدينار لأكثر من 35% من قيمته خلال عامين كما تآكلت قدرة المواطنين الشرائية، بالإضافة إلى فقدان أكثر من 600 ألف جزائري لوظائفهم، حسب تقارير رسمية.

الفرع الأول: خيار الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

وكانت الجزائر ساهمت بحصة في صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر/أيلول 1963 عقب الاستقلال قدرت بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ثم رفعت حصتها بشكل كبير خلال السنوات التالية، ويمثل الجزائر في مجلس المحافظين بصندوق النقد الذي ينعقد سنوياً

محافظ البنك المركزي الجزائري.

وبالرغم من امتداد العلاقة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي منذ 55 سنة، إلا أن الأمور الجدية بين الطرفين بدأت بعد أزمة 1986، وما خلفته تلك الأزمة على الاقتصاد الجزائري الذي ظل يترنح لولا تدخل الصندوق في العديد من المرات. واضطرت الجزائر إلى التوقيع على عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحاربة الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة النفطية لسنة 1986، كان أولها "اتفاق الاستعداد الائتماني" سنة 1991، حصلت الجزائر من خلاله على قرض على أربعة أقساط، سحبت الجزائر 3 منها، أما القسط الرابع تم تجميده لعدم التزام الحكومة برئاسة سيد أحمد غزالي، آنذاك، بمضمون رسالة النية المحررة في 27 أبريل/نيسان 1991.

وتزامن تنفيذ الاتفاق باضطرابات سياسية التي سبقت وصاحبت الانتخابات البرلمانية التي انتهت بفوز الإسلاميين وتدخل المؤسسة العسكرية التي ألغت نتائج الانتخابات. وأمام الظروف التي تلت ما يُعرف بـ "توقيف المسار الانتخابي" عقب فوز الإسلاميين، طلبت الجزائر إعادة جدولة الديون، وهو ما تم بعد ذلك باتفاق مع الصندوق سنة 1994 أعيد فيها جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وعليه فإن خدمة الديون لم تستأنف إلا في شهر مايو/ أيار 1998. وسدّدت الحكومة 52% من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و48% خلال ثلاث سنوات، والتزمت الجزائر بتخفيض سعر صرف الدينار بداية من إبريل/نيسان 1994 بنسبة 40.17% (دولار = 36 ديناراً آنذاك) وتحرير التجارة الخارجية مع تقليص الكتلة النقدية وإدخال معدل فائدة 3.5% على القروض الموجهة من البنك المركزي إلى الحكومة، والأهم هو وضع قانون جديد للاستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية. وكانت الجزائر اتفقت مع صندوق النقد الدولي في إبريل/نيسان 1995، على تنفيذ "برنامج التصحيح الهيكلي" الذي امتد حتى 1998، استفادت فيه من قرض تمويلي موسع يعادل 127.8% من حصة الجزائر، على أن تتخذ إجراءات إستعجالية في مقدمتها رفع تدريجي للدعم وصولاً إلى التحرير الكامل لكل السلع والخدمات وتحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكبر للبنوك التجارية في تقييم القروض بالإضافة إلى فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين، ما أدى إلى إفلاس المئات من المؤسسات العمومية وبيعها بـ "الدينار الرمزي" للقطاع⁷².

⁷² Omar Akalay, L'économie algérienne de l'ère des réformes (1989-1991) à celle de l'ajustement structurelle (1994 – 1998), Institut de recherche et d'études sur les mondes arabes et musulmans, (IREMAM) – UMR – 7310, CNRS/ Aix Marseille Université.

أولاً: سياسة التصحير الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

أكد الخبير الاقتصادي ومدير مكتب الاستشارات المالية الجزائري بباريس "stratfine vision" سيد أحمد ساحلي لـ "العربي الجديد" أن "صندوق النقد الدولي مارس سياسات التصحير الاقتصادي التي رعاها المدافعون عن نظريته بالجزائر، وأدت الشروط التي وضعها ضمن برامج إعادة التصحيح الهيكلي إلى تفكيك النسيج المؤسساتي الوطني وتسريح العمال وإحالتهم إلى البطالة".

ولفت نفس المتحدث إلى أن "ما يهم الجزائر وجميع بلدان العالم هو "الفصل الرابع" الذي يعطي الصندوق نظرة خارجية عن الاقتصاد المحلي، مشدداً على أن الجزائر عليها التعامل معه على أنه "مكتب استشارات" كبير، يمكنه أن يصيب أو يخطئ على غرار الطريقة التي تتعامل بها دول أخرى كإندونيسيا التي فكت ارتباطها بالصندوق. وأضاف ساحلي أن سياسة صندوق النقد انعكست سلباً على جميع البلدان التي تعامل معه سواء على الدول الغربية أو العربية وفقاً لما يخدم مصلحته ومستقبله فقط.

ثانياً: انقلاب المعادلة

وشهدت نهاية سنة 2012 منعرجاً مهماً في العلاقة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، بعدما قرر الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" المساهمة بقيمة 5 مليارات دولار في شكل اتفاق شراء سندات محرة في شكل حقوق سحب خاصة في القرض الذي طرحه صندوق النقد الدولي بهدف تعزيز قدرته على منح قروض، إلا أن مصير المساهمة لا يزال محل غموض في الجزائر، إذ كشفت بعثة من الصندوق نهاية سنة 2016 أن المليارات الخمسة من الدولار لم تدخل بعد خزائن الصندوق، ما دفع وزير المالية السابق، حاجي بابا عمي، إلى نفي ذلك جملة وتفصيلاً.

ومع دخول الاقتصاد الجزائري في دوامة "الأزمة المالية" التي خلفها تهاوي أسعار النفط في البورصات العالمية، لم يتوقف صندوق النقد الدولي في إرسال توصياته للجزائر، والتي تدعوها صراحة إلى ضرورة إدخال إصلاحات عاجلة على الاقتصاد، من خلال استكمال مخطط رفع الدعم عن السلع والخدمات، وتعويم قيمة الدينار بطريقة سلسة، وينتظر أن يحل وفد من الصندوق بالجزائر تنفيذاً لما يُعرف بـ "الفصل الرابع" الذي سيُتوج بصياغة تقرير شامل حول حال الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: توقعات صندوق النقد الدولي للجزائر في المستقبل

توقعات اقتصادية مواتية ونمو قوي وتضخم معتدل في عام 2024

أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي، أن آفاق الاقتصاد الجزائري، على المدى القصير،

"جيدة على العموم"، وتتميز بنمو قوي وتضخم أكثر اعتدالا في عام 2024. و هو ما تم الإعلان عنه في ختام المشاورات السنوية التي تجريها الجزائر منذ 3 ديسمبر 2023 مع المؤسسة المالية الدولية بالجزائر، بموجب المادة 4 من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي.

وتحقيقا لهذه الغاية فإنه بالنسبة لعام 2023، "يجب أن يسجل ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات للجزائر فائضا للسنة الثانية على التوالي، على الرغم من انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية"، في حين أن الاحتياطات الدولية في مستوى "مريح". بما يعادل واردات 14 شهراً بنهاية أكتوبر. و هو السبب في أن التوقعات على المدى القصير "مواتية بشكل عام"، لأن النمو يجب أن يظل قويا في عام 2024، ويجب أن يكون التضخم معتدلا". كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن الآفاق الاقتصادية للجزائر يمكن أن تتحسن أيضا بفضل استمرار الإصلاحات الرامية إلى تنويع الاقتصاد (وتقليص اعتماده على المحروقات)، وتحقيق نمو أقوى ومستدام وتحفيز خلق فرص العمل.

وستتطلب هذه الإصلاحات "مواصلة تنفيذ خطة عمل الحكومة، وزيادة الاستثمار الخاص، وتحسين مناخ الأعمال العام، وزيادة تطوير الأسواق المالية المحلية، والبحث عن فرص جديدة للصادرات باستثناء النفط والغاز، مواصلة للعمل الذي تم تنفيذه". "تم إخراجها من قبل السلطات"، وأشار مسؤول صندوق النقد الدولي أيضا إلى أن "البعثة ترحب بالتقدم المستمر المسجل في إصلاح المالية العامة، مثل إدخال الميزانية البرنامجية وإنشاء عقود الأداء للمديرين، الأمر الذي من شأنه تحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية.⁷³

الفصل الثالث: الأزمة المالية الدولية

لقد غزا القطاع المالي العالمي في الأربعين سنة الماضية الأعمال والإدارة لدرجة أن المجال المالي يسيطر على المجال الحقيقي للاقتصاد، كونه مجموعة من المؤسسات؛ الأسواق والعملاء الاقتصاديين لكيان يهدف إلى تجميع العوامل الاقتصادية التي تعاني من

⁷³ APS : Algérie Presse Service, Perspectives économiques favorables, croissance robuste et inflation modérée en 2024, Publié le : jeudi, 14 décembre 2023.

<https://www.aps.dz/economie/164015-algerie-perspectives-economiques-favorables-croissance-robuste-et-inflation-moderee-en-2024> consulté le 28/02/2024

عجز في التمويل وتلك التي لديها فائض في التمويل و يلعب النظام المالي دورًا رئيسيًا في مجمل الاقتصاد ككل.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار المحتمل للنظام المالي وسوء إدارته إلى نمو سلبي، وسيؤدي تفاقم هذا الأمر إلى آثار سلبية على بقية الاقتصاد، إن التعرض للمخاطر أثناء عدم الاستقرار الذي يعود إلى الاقتصاد الحقيقي يسبب تقلبات في الاستثمار ، وتقلب ثقة الأسرة وأزمة انتمائية.

يلعب البنك دورًا مهمًا للغاية في الاقتصاد كوسيط مالي في النظام المالي، وتتمثل مهمته الرئيسية في ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء الذين يرغبون في الحصول على رأس المال والسماح لهم لاستثمار مدخراتهم، و بسبب عدم الاستقرار الذي يهدد البنك نتيجة تباطؤ أنشطته ، يتعرض هذا الأخير لعدد من المخاطر المالية وغير المالية في إدارته لحالة عدم اليقين ، لا سيما خطر الإفلاس.

و اليوم ، نشهد أيضًا أزمة مالية دولية تؤثر على الصحة المالية للمؤسسات المالية في الاقتصاديات، ومن الواضح أنه لا يوجد اقتصاد في العالم يكون محميا من الأزمة إلا إذا كان مغلقًا تمامًا ، ولا يستورد ، ولا يصدر شيئًا ، ولا يوجد لديه سوق مالية أو نظام نقدي مترابط مع بقية العالم ، في حين أن جميع الاقتصاديات من العالم تخضع لتدويلها وكذلك ترابطها من خلال المسيرة القسرية للعولمة اليوم:

- من خلال تبادل السلع والخدمات .
- عن طريق التدفق الحر لرأس المال المالي مع البحث الجامح عن ربحيتها المالية .
- وفقًا لقواعد اللعبة التي وضعتها المنظمات الرسمية وغير الرسمية للسوق تميل إلى حماية المزايا المكتسبة.⁷⁴

و عليه، سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث للإحاطة بمعظم جوانب الأزمة المالية الدولية التي أصابت الاقتصاد العالمي في (2007، 2008) و ألحقت أضرارًا بالغة باقتصاد الدول المتطورة و الدول النامية معاً، فتم تخصيص المبحث الأول إلى الأزمة المالية الحالية، و

⁷⁴ Bruno Gurtner, La crise économique-financière et les pays en développement, Revue Internationale de politique de développement , 01/2010, pp 201 – 227.

<https://doi.org/10.4000/poldev.131>

المبحث الثاني خصص للبنوك و أزمة القروض، و أخيرا المبحث الثالث تم التطرق إلى الأزمة الاقتصادية - المالية و أثرها على الدول النامية.

المبحث الأول: الأزمة المالية الدولية (2007-2008)

للإحاطة بأهم محاور الأزمة المالية الدولية التي بدأت في 2007 - 2008، نقسم المبحث الأول إلى محورين أساسيين، يتضمن المحور الأول ماهية الأزمة المالية الدولية، أما المحور الثاني يتعلق بدور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية الدولية باعتباره الضامن للاستقرار المالي الدولي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة المالية الدولية

وفقاً لقاموس الاقتصاد "Larousse" ، فإن مصطلح "الأزمة" ينطبق على ظواهر مختلفة تماماً ، ولكن مع وجود حقيقة مشتركة أن القطاعات الاقتصادية تؤثر على الاقتصاد العالمي ، و لا يمكن الخروج من الصعوبات التي تواجهها إلا عن طريق القيام بإصلاحات محددة، فالأزمة هي مرحلة في التاريخ الاقتصادي ، لأنها تؤدي إلى التشكيك في الآليات القائمة ويمكن أن تؤدي إلى بعض الحالات لتغيير الشركة التي هي في حالة أزمة معينة .

وفقاً لقاموس الإدارة ، "الأزمة هي وقت عصيب في حياة المنظمة (مجموعة من الشركات ، بلد ، فرد) ، فهي فترة توتر، و الأزمة هي حالة حرجية ، مصنوعة من كل من المخاطر والفرص، و الحل هو عودة الموقف إلى ما كان عليه قبل الأزمة، و يمكن أن تختص الأزمة مراحل التطور في أي مرحلة من حياة الشركة: بدء التشغيل أو النمو أو الركود أو التدهور في المنظمة، و هناك أنواع مختلفة من الأزمات التي تحتاج الشركات إلى التغلب عليها للاستمرار في تحقيق أهدافها.

و نظراً لتعدد المفاهيم حول معنى الأزمة، نعرض في الفروع التالية إلى تعريف الأزمة المالية و خصائصها، ثم المخاطر الناتجة عن الأزمة المالية الدولية.

الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية الدولية

يستخدم مصطلح الأزمة المالية لتعيين مجموعة واسعة إلى حد ما والتي تشمل ، على وجه الخصوص ، أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمات سوق الأسهم، لكن المصطلح يستخدم أيضاً لوصف أزمات الدين العام ، يمكن للأزمة المالية أن تمس فقط بعض البلدان ، حيث تبدأ في بلد ما ، يمكن أن تنتشر عن طريق العدوى وتصبح دولية.

أولاً: أزمة العملة

تتميز أزمة العملة بالتغير المفاجئ في سعر العملة.

- في نظام سعر الصرف الثابت ، يترجم ذلك إلى انخفاض قيمة العملة في أزمة (التخفيض الرسمي لسعر الصرف) أو ، نادراً ما ، إعادة تقييم لعملة أخرى تكون بمثابة مرجع، كما يلاحظ انخفاضاً كبيراً للعملة أثناء الأزمة، فتصبح خاضعة وفقاً للعرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

ثانياً: الأزمة المصرفية

تتميز الأزمة المصرفية بتدهور سريع في وضع البنوك مما يؤدي إلى زيادة الديون المشكوك في تحصيلها وانخفاض أرباحها، وبعبارة أخرى ، يجب على البنوك سداد الدائنين ، ولكن ليس تحت تصرفهم الأموال المتاحة للقيام بذلك.

ثالثاً: أزمة السوق

هذه الأزمة ناتجة عن تدهور في سعر الأسهم بسبب بيعها على نطاق واسع، وبعبارة أخرى ، فإن أسعار الأسهم أو السلع تنخفض بشكل حاد ، وعدد البائعين يتجاوز بكثير عدد المشترين، إلى درجة بيعها بأي ثمن.⁷⁵

خصائص الأزمة المالية الدولية

الفرع الثاني:

من بين أهم الخصائص التي تتميز بها الأزمة المالية الدولية يمكننا سرد حالتين ، أزمة الائتمان وأزمة السيولة، والتي تستمر في الانتشار لتلحق أضراراً بليغة في اقتصاد الدول التي تعيش هذه الأزمات.

أولاً: أزمة الائتمان

أزمة الائتمان أو نقص الائتمان هي نقص أو ندرة في الائتمان للشركات والأفراد ، أو ارتفاع حاد في تكاليف الديون (ارتفاع معدلات الاقتراض ، والحاجة إلى ضمانات قوية للحصول على قرض ، وما إلى ذلك)، و من أسبابها هو أن الائتمان عمل محفوف بالمخاطر، رغم الضمانات التي يحصلون عليها ، فإن البنوك غير متأكدة من استرداد القروض التي منحتها، و لتجنب هذا الموقف ، فقد طوروا تقنيات اختيار العملاء ، هذه التقنيات ليست خالية من المخاطر ، فهي تستسلم في بعض الأحيان للإقراض لأنها تتوقع خسائر على الائتمان.

⁷⁵ Dimitri Engulu Bolingo, L'incidence de la crise financière internationale de 2008 sur la structure bancaire congolaise – Cas de la bcdc, Université de Kinshasa, 2009.

https://www.memoireonline.com/08/11/4743/m_Lincidence-de-la-crise-financiere-internationale-de-2008-sur-la-structure-financier0.html

consulté le 22/02/2021

ثانياً: أزمة السيولة

أزمة السيولة أو أزمة انعدام السيولة هي ظاهرة ترفض خلالها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إقراض بعضها البعض، والسبب هو فقدان الثقة، ومن المرجح أن تحتفظ المؤسسات الأخرى بديون متعثرة أو تفلس وبالتالي لا تفي بالتزاماتها.

تؤدي ظاهرة التأثير المضاعف للانتماء إلى حلقة مفرغة ، والأزمة تديم نفسها بنفسها و لتجنب ذلك ، يمكن للبنوك المركزية التدخل في السوق عن طريق ضخ النقود، و عليه، أصبح أمام خطر شامل حيث أن الخلل يأتي من بنية النظام نفسه، و الذي يؤدي بالأعوان إلى اتخاذ سلوكيات تلحق ضرراً بالجميع بدلاً من أن تتجه نحو العقلانية المنفردة.⁷⁶

الفرع الثالث: مخاطر الأزمة المالية الدولية

لما ذاع في الأفق خبر الأزمة المالية التي تهاوت فيها بنوك كبرى ومؤسسات مالية عظيمة، وانحدرت فيها البورصات العالمية، وتبخرت تريليونات، وطارَت مليارات من أسواق المال، كلها مخاطر كان من المفترض الوقاية منها عن طريق التخطيط الاستراتيجي و الذي كان من الضروري أن تتبعه المؤسسات المالية الدولية الكبرى (البنوك) حتى لا تقع في الأزمة.⁷⁷

لكن ما حدث هو العكس، فقد تفاجأت أكبر البنوك العالمية بأزمة تمثلت في انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، و هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها.

وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.⁷⁸

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية الدولية (2008)

⁷⁶ Dimitri Engulu Bolingo, Op-cit.

⁷⁷ علاء شعبان الزعفراني، الأزمة المالية أسبابها و علاجها، 2015/08/03.

<https://www.alukah.net/culture/0/89929>

⁷⁸ La crise de la Finance globalisée, La Finance pour tous, Op-cit, 2017.

تتمثل الوظيفة الأساسية لصندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي (IMS) وإدارة الأزمات النقدية والمالية، ولتحقيق هذه الغاية، فإنه يقدم قروضاً للبلدان التي تواجه صعوبات مالية تعرض للخطر استقرار نظامها المالي (البنوك، الأسواق المالية) أو تدفق أموال التجارة مع البلدان الأخرى.

فخلال الأزمة المالية، قد تجد الدولة نفسها في حالة نقص السيولة ولم تعد قادرة على الوفاء بدفع عبء الديون لدائنيها الدوليين. قد تواجه أي دولة أيضاً تدفقاً كبيراً لرأس المال نحو الخارج، مما يؤدي إلى تجفيف احتياطياتها من العملات الأجنبية، مما يقلل من قدرتها على استيراد المنتجات الأجنبية التي يحتاج اقتصادها لعملها بشكل صحيح.

و لمنع أي دولة من التخلف عن السداد (أي أنه لم يعد بإمكانها سداد دائنيها)، يقوم صندوق النقد الدولي بإقراضه المال حتى تعود ثقة المستثمر و يعود للاستثمار في هذه الدولة، ومع ذلك، فإن صندوق النقد الدولي يضع شروطاً للحصول على قروض لتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى ضمان استدامة المالية العامة ودعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

و منه سنعرض إلى أصل الأزمة المالية الدولية لسنة 2008 في الفرع الأول، ثم نتطرق إلى دور صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية الدولية في الفرع الثاني.

الفرع الأول : أصل الأزمة المالية الدولية

تعود أسباب الأزمة المالية إلى أسس الهندسة المالية التقليدية المنبثقة من فلسفة المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر لها الأثر الأكبر فيما حصل، وقد يذهب هذا الأثر بالأساس الفكري للمذهب الاقتصادي، وعليه فيمكن إرجاع الأزمة المالية إلى الربا حيث ارتبطت بواحد الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكّل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم، وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسمي لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية (العالمية)، فالتوسع الهائل في الإقراض لجني الأرباح، دمر الاقتصاد، وتزايدت حجم المديونيات حتى صارت أكبر من نمو الاقتصاد الحقيقي نفسه.⁷⁹

⁷⁹ أكبر عمر محي الدين الجباري، المرجع السابق، ص 47.

فمنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (Maurice Allais) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية" معتبراً أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%.

"وهذا ما يكاد يتطابق تمامًا مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي".

أولاً: أزمة قروض الرهن العقاري

ويمكن إجمال ما حدث حتى تفجرت الأزمة في النقاط التالية:

- [1] شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001م - 2006م، البنوك وشركات الإقراض للجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، والذي يقوم على منح المقرضين قروضاً بدون ضمانات كافية، وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى (عوائد ربوية أكبر)، والهدف هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح (عوائد الربا) لمؤسسات الإقراض، وقد بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م.
- [2] توسعت المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن سبعمائة مليار دولار.
- ومنح هذه القروض كان قائماً على فرضية عدم وجود خسارة أبداً، حتى لو لم يتمكن المقرض من سداد قرضه، فإن سعر المسكن سيزيد مع الزمن، وسيتمكن هذا المقرض من بيع بيته أو يتم الحجر عليه وبيعه بسعر أعلى.
- [3] أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في قلة الطلب على العقار نتيجة ارتفاع أسعاره المبالغ فيها، وبالتالي بدأت أسعاره تنهوى، وتزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة.
- [4] أدرك المواطن الأمريكي أنه أمام خيارين: إما أن يستمر في تسديد قرض أصبح أعلى من سعر منزله فيما لو سدده دفعة واحدة، أو يمتنع عن التسديد ويترك منزله لكي يستولي عليه البنك، وهو الحل السليم في نظره.
- فبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار.
- [5] تبع ذلك ازدياد عروض المنازل المرهونة للبيع، مما أدى معه إلى الضغط أكثر على أسعار العقار، وزاد عدد المنازل المعروضة للبيع في الولايات المتحدة 75% عام 2007م، حيث بلغ عددها 2.2 مليون منزلاً.
- [6] أصبحت شركات التأمين في مأزق كبير، بسبب تأمينها على تلك القروض المعدومة.
- [7] شعر المواطن الأمريكي الذي كان يربط ودائعه بالبنوك -وهم المقرضون للبنوك بالفائدة الربوية - بخطر شديد، وبدأ بفك ودائعه من البنوك.

[8] ضعفت قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد كبير. وبالتالي انخفضت إيرادات البنوك، وبدأت في تسريح الموظفين.

[9] أصبحت مطلوبات البنوك وشركات التأمين أكثر من إيراداتها، وهو ما أدى إلى إعلان بعض البنوك إفلاسها، للاستفادة من نظام إفلاس الشركات المعمول به في أمريكا، وذلك لحمايته من دائنيه، والهروب من المطالبات المستقبلية⁸⁰.

ثانياً: نتائج الأزمة المالية:

- 1 - إفلاس عدد من شركات الإقراض العقاري الأميركية مثل: New Century Financial Corporation, American Home Mortgage Investment.
- 2 - لجوء الكثير من الشركات العقارية إلى تسريح عدد كبير من موظفيها، ومن بين هذه الشركات شركة (Countrywide)، كبرى مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة، التي قررت تسريح خمس موظفيها بواقع 12 ألف وظيفة لمواجهة نحو 1.2 مليار دولار من الخسائر التي لحقت بها جراء أزمة الرهن العقاري.
- 3 - ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين أميركي يواجهون خطر فقدان منازلهم.
- 4 - شركة (Merrill Lynch) الاستثمارية الأميركية تتكبد خسائر بقيمة 14.1 مليار دولار
- 5 - Bank of America يشتري بقيمة أربعة مليارات دولار (countrywide bank) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة، في خطوة من شأنها تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في أميركا جراء أزمة الإسكان.
- 6 - تدهورت البرصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، بينما أعلنت عدة مصارف كبرى عن انخفاض كبير في أسعار أسهمها.
- 7 - قررت جميع البنوك الأوروبية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة، حيث جمد بنك (BNP Paribas) أكبر بنك فرنسي مدرج بالبرصة استثمارات قيمتها (2.3) مليار دولار.
- 8 - بنك (IKB Deutsche Industrie) الألماني تكبد خسارة تقدر بـ 954.818 مليون دولار.
- 9 - أقدمت الحكومة البريطانية على تأمين بنك "Northern Rock" للتمويل العقاري لمنع إشهار إفلاسه، وهي المرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي التي يتم فيها تأمين شركة بريطانية.

⁸⁰ Les cycles financiers, La finance pour tous, Op-cit, mise à jour 05/01/2024.

- 10 - بنك "JP Morgan Chase" أعلن شراء بنك الأعمال الأميركي " Bear Stearns " بسعر متدن مع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 11 - باعت مؤسسة citi group " 7.5 " مليار دولار من السندات إلى هيئة استثمار أبو ظبي الإماراتية الحكومية.
- 12 - خسائر مصرف credit suisse السويسري سجلت أرقامًا قياسية.
- 13 - الحكومة اليابانية تعلن أن خسائر مؤسساتها المالية نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاري تضاعفت إلى 5.6 مليارات دولار بالأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2007م.⁸¹

الفرع الثاني: تطور لدور صندوق النقد الدولي مع الأزمات المالية الدولية

عندما تم إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاق " Bretton Woods " بواشنطن، كان الهدف من إنشاء هذه المؤسسة المالية الدولية هي المحافظة على الاستقرار المالي الدولي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن عمل الصندوق تطور ليواكب التطورات الاقتصادية العالمية ويتدخل لمساعدة الدول التي تعرف عجزا في ميزان مدفوعاتها و في الموازنة العامة عن طريق برامج للتعديل الهيكلي الذي يفرضه على الدول المعنية بالقروض.

و باندلاع أزمة قروض الرهن العقاري التي مست الاقتصاد العالمي، اتخذ صندوق النقد الدولي إجراءات جديدة تتواءم مع الأزمة المالية الدولية التي شهدتها العقد الأخير.

أولاً: التطور التاريخي لعمل صندوق النقد الدولي

في الأصل ، كان دور صندوق النقد الدولي هو تعزيز الاستقرار النقدي من أجل الحفاظ على سياق مناسب لنمو التجارة العالمية مع منح القروض لبلدان معينة تواجه صعوبات في سياق إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

أ - ضمان حسن سير العمل في نظام Bretton Woods (1945-1976)

عمل صندوق النقد الدولي كضامن للأداء السلس للنظام النقدي Bretton Woods والذي كان يستند إلى أسعار صرف ثابتة قابلة للضبط بشكل هامشي، عندما أثبتت بعض الدول أنها غير قادرة على الحفاظ على قيمة عملتها ضمن هامش 1 ٪ المنصوص عليه في الاتفاقيات لعام 1944 ، يمكنهم اللجوء إلى التعديلات النقدية (تخفيض قيمة العملة أو إعادة التقييم) ، مع موافقة مسبقة من صندوق النقد الدولي إذا كانت أعلى من 10 ٪.

⁸¹ La crise financière de 2008, La finance pour tous, Op-cit, 2008/2010.

و استمر عمل الصندوق كوسيط مالي لصالح الدول الأعضاء التي كانت تساهم بحصة تحدد قيمتها حسب القوة الاقتصادية للدولة كل سنة وفق معيارين، الناتج المحلي الخام وقوة تجارتها الخارجية.

وكل دولة عضو في الصندوق لها الحق في طلب قرض يبلغ 25% من حصتها (وحدة حقوق السحب) لتدعيم عملاتها الوطنية عن طريق شرائها من الأسواق المالية، وقد يرفع القرض حتى 125% حسب كل حالة على حدة، و لكن بشروط تفرض على المقرض كما سبقت الإشارة إليه.

ب - تطور لدور صندوق النقد الدولي منذ 1976

منذ 1976 ، تطور الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي، حيث أصبح يدعم البلدان التي تطلب منه المساعدة بسبب الصعوبات المالية التي يواجهونها من خلال منحهم القروض لضمان قدراتهم لسداد ديونهم، الغرض من هذا التدخل هو منع نشوب أزمة مالية وانتشارها إلى النظام المالي العالمي بأكمله.

يلعب صندوق النقد الدولي دور مقرض الملاذ الأخير في النظام المالي الدولي ، وبالتالي يبدو أنه "البنك المركزي للبنوك المركزية والخزائن".

في سياق القروض التي يمنحها ولوائحه ، يجب على صندوق النقد الدولي ، مع ذلك ، أن يضمن الاستخدام السليم للأموال المخصصة لبلد أو لآخر ، في الواقع يتم تمويل القروض من الموارد المستمدة بشكل خاص من حصص الدول الأعضاء، لذلك ، لا يتعلق الأمر فقط بتأجيل الأزمة عن طريق منح مساعدات نقدية مؤقتة ، بل الاستفادة من الوقت لبدء الإصلاحات التي تضمن القدرة على تحمل الديون. أيضًا ، في مقابل المساعدة المالية ، يطلب صندوق النقد الدولي من الدول التي ينفذها أن تتبنى الإصلاحات الاقتصادية التي تدعو إليها، تسمى هذه الإصلاحات "سياسات أو برامج التكيف الهيكلي" التي يمكن أن توفر فيها فرق صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية وفرص التدريب.⁸²

ثانياً: تطور لدور لصندوق النقد الدولي مع الأزمة المالية 2008

أدت الأزمة المالية في عام 2008 إلى قيام صندوق النقد الدولي بمراجعة وسائل التدخل بالإضافة إلى توصيات للسياسة الاقتصادية.

أ - تكيف عرض القرض الخاص

قرر صندوق النقد الدولي زيادة قدرته على الإقراض من خلال مضاعفة موارده إلى أربعة أضعاف ، والتي ارتفعت إلى حوالي تريليون دولار في عام 2013 من 250 مليار دولار

⁸² Assurer la stabilité financière internationale, La Finance pour tous, Op-cit, 2020, 2023.

قبل الأزمة، لكن مضاعفة الحصص المعتمدة لهذا الغرض في عام 2012 لم تدخل حيز التنفيذ بعد (أكتوبر 2015) ، بحيث يعتمد صندوق النقد الدولي على اتفاقات القروض مع بعض الدول الأعضاء بموجب الاتفاقيات الجديدة، قروض (NAE) ، مع 14 دولة تمثل ما يقرب من 515 مليار دولار) أو قروض ثنائية (تم التوقيع على 35 منها مجموعه 385 مليار دولار) و في أبريل 2009 ، تم توسيع نطاق اتفاقيات القروض هذه في 2011. وهي تمثل الآن أكثر من ثلثي إجمالي طاقتها الائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك ، سعى صندوق النقد الدولي إلى تكييف عرضه للإقراض مع احتياجات البلدان الطالبة من خلال تقديم مبالغ أعلى من القروض ومنحها بسرعة أكبر، و في أبريل 2009 ، تم إنشاء خط الائتمان المرن (LCM) لتزويد البلدان التي تتمتع بظروف اقتصادية جيدة بإمكانية الوصول إلى موارد صندوق النقد الدولي في حالة الطوارئ. استفادت كولومبيا والمكسيك وبولندا من هذه الآلية الجديدة للحصول على حق وصول بقيمة 100 مليار دولار ، مما سمح لهم بالاقتراض بشروط أكثر ملاءمة في الأسواق المالية الدولية، كما قام صندوق النقد الدولي أيضاً بتطوير خط وقائي للسيولة (LPL) للبلدان التي لا يزال اقتصادها ، (رغم أنه سليم) ، عرضة لمخاطر الضعف التي قد تعرضها لأزمة السيولة (التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الخارجية) في حالة التوترات الإقليمية أو العالمية، بالإضافة إلى ذلك ، تم تعزيز المساعدات لأفقر البلدان من خلال زيادة الموارد المخصصة تحديداً للبلدان المنخفضة الدخل.

ب - تخفيض شروط الإقراض

كما تم تعديل شروط صرف قروض صندوق النقد الدولي بعد بداية الأزمة المالية في عام 2008 في اتجاه أكثر مرونة، مع استمرار الإصلاحات الهيكلية التي لم تعد تركز بشكل كبير على تقليل العجز المالي وتشديد شروط الائتمان ، ولكنها تركز أكثر على المجالات المحددة التي تبدو ضرورية لضمان الانتعاش الاقتصادي في البلد المعني.⁸³

ج - منع الأزمات

أخيراً ، طور صندوق النقد الدولي مهمته التقليدية المتمثلة في مراقبة النظام النقدي الدولي لجعله أكثر فعالية في منع الأزمات، ففي 2012 ، وضعت استراتيجية للإشراف المالي تهدف إلى تمكينها من ممارسة ولايتها بشكل أفضل في سياق النمو القوي لتدفقات رأس المال الدولية.

⁸³ Bruno Gurtner, Op-cit.

و عليه، تم تحسين تحليل المخاطر وآثار العدوى و التي تجريها فرق الخبراء التابعة له وتعمقت دراسة الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي والاستقرار الخارجي ، في إطار مراجعات السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء ، يولي صندوق النقد الدولي الآن اهتمامًا أكبر للسياسات الهيكلية ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بسوق العمل، قام صندوق النقد الدولي بالعديد من المبادرات لتعزيز مراقبة الاقتصاد الكلي والإشراف على القطاع المالي ، ووضع أدوات وعمليات للكشف عن المخاطر ومواطن الضعف والتحذير منها. أبعد تقدير.⁸⁴

المبحث الثاني: البنوك و أزمة القروض

إن فكرة الفصل بين بنوك الودائع وبنوك الاستثمار تنبع من أزمة الثلاثينيات في الولايات المتحدة، حيث تبلورت في شكل قانون صدر في عام 1933 ، عُرف في فرنسا باسم قانون Glass Steagall Act. يميز هذا القانون بين البنوك المودعة (البنوك التجارية) والبنوك الاستثمارية ، وقد جاءت هذه الفكرة من حقيقة أن أزمة الثلاثينيات بدأت بأزمة في سوق الأسهم ، ولكنها امتدت إلى النظام المصرفي بأكمله الذي أدى شلله إلى تضخيم قوي للأزمة.

أقرضت البنوك الأموال للمستثمرين الذين اشتروا الأسهم ، مع الأخذ فقط الأسهم كضمان للقروض، هذا تضخيم أدى إلى الحركة التصاعدية لأسعار الأسهم حتى الانهيار. ولكن بمجرد تدخلها ، لم تعد البنوك تسدد القروض التي منحتها، فأفلس بعضها ، مما تسبب في سقوط البنوك الأخرى وتسبب في أزمة حقيقية للنظام المصرفي الذي وقع و النتيجة، لا يمكن لأحد في الاقتصاد العثور على الائتمان، فسوق العقارات وكذلك الصناعة أصبحت معطلة، حتى لو كان لدى رجال الأعمال مشروع جيد ، فإنه لا يستطيع تمويله. الدرس المستفاد من أزمة الثلاثينيات، هو ضرورة حماية الأموال والائتمان من التقلبات في الأسواق المالية، و إلا ستتكد الدول أضراراً بليغة تمس باقتصادها حيث المتضرر الأول و الأخير هو المواطن البسيط.

و للوقوف على أهم جوانب العلاقة بين البنوك الدولية و الأزمات المالية الدولية ، قسمنا المبحث إلى محورين، الأول يتعلق بالهيكل التنظيمي للبنوك و أثره في اندلاع الأزمة المالية الدولية، و الثاني خصص إلى نتائج الأزمة المالية الدولية و الإصلاحات المقترحة لمواجهة أزمة 2008.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك و دوره في اندلاع الأزمة المالية الدولية

⁸⁴ Assurer la stabilité financière internationale, Op-cit.

انتشرت الأزمة المالية الدولية (2008) بعد ذلك إلى الاقتصاد من خلال البنوك ، و التي يتكون جزء كبير منها الآن من البنوك العالمية فبدأت بعض البنوك في الإفلاس، و اختفت الثقة بين البنوك كما كان الحال في الثلاثينيات من القرن الماضي ، وكان على البنوك المركزية ضخ الكثير من النقود من أجل استمرار المدفوعات بين البنوك ونظام الائتمان في العمل، لكن صدمة التمويل أدت إلى تباطؤ النشاط الائتماني ، الأمر الذي ساعد في تحويل الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية.

نفس الأسباب و نفس التأثيرات في أزمة الثلاثينات و أزمة 2008 ، وبالتالي ، تم طرح السؤال مرة أخرى حول ما إذا كان من المناسب إقامة فصل بين هذه البنوك المختلفة ، نظرًا لأن البنوك العالمية الأوروبية الرئيسية اليوم هي أنشطة الإيداع والائتمان معاً، و هذا يقودنا إلى التطرق إلى الأنشطة المختلفة للبنوك العالمية و شركات الإقراض أو ما يعرف ببنوك الظل التي كانت سبب في اندلاع أزمة القرض الرهني بالولايات المتحدة 2008، و أيضا التطرق إلى الآليات و الحلول لمواجهة هذه المشكلة حتى لا تقع أزمة مالية دولية ثالثة ربما تكون نتائجها أخطر من سابقتها.⁸⁵

الفرع الأول: الكتاب الأسود للبنوك

يتفق معظم خبراء العالم في الاقتصاد و الأنظمة النقدية العالمية على أن هناك أنشطة معينة للبنوك هي من الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمات المالية الدولية مثل وجود أسواق مالية منظمة و أخرى غير منظمة، و أنشطة أخرى تتعلق بالتهريب الضريبي و علاقته بالبنوك، كما لا ننسى أن البنوك هي المصدر الأساسي للاحتكار، و أنشطة غير رسمية تقوم بها البنوك للتحايل على الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط البنكي و هو ما يعرف " نظام الظل المصرفي shadow banking system "، و لا ننسى علاقة البنوك المباشرة بتمويل الاقتصاد و ما قد ينجر عن هذا التمويل من آثار سلبية قد تكون سببا في اندلاع أزمة مالية دولية كما حدث في أزمة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة Crise des Subprimes 2007-2008 ، و نكتفي بالتطرق إلى نظام الظل المصرفي و دور البنوك في تمويل الاقتصاد.

أولا: نظام الظل المصرفي

نظام الظل المصرفي هو مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين الذين يقدموا خدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية. تشمل أحيانا كيانات مثل المحافظ الوقائي، ومحافظ

⁸⁵ Assurer la stabilité financière internationale, Op-cit.

أسواق المال، أدوات الاستثمار المهيكل (SIV)، محافظ الاستثمار الائتمانية، وتبادل الأموال المتداولة، محافظ الائتمان الوقائية، محافظ الأسهم الخاصة، ومقدمي التأمين على الائتمان، التوريق وشركات التمويل .

ولكن هناك إختلاف على معنى ونطاق الظل المصرفي في الأوساط الأكاديمية. وفقا لهيرفي هانون، نائب المدير العام لبنك التسويات الدولية (BIS)، فإنه يمكن لبنوك الاستثمار والبنوك التجارية أن تجري الكثير من أعمالهم في ظل النظام المصرفي (SBS)، ولكن معظمها لا تصنف عموما بأنها مؤسسات ظلية تخضع الأنشطة الأساسية للبنوك الاستثمارية لللائحة تنظيم ومراقبة من قبل مصرف مركزي المصارف المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى. لكنه من الشائع أن تقوم بنوك الاستثمار بإجراء العديد من المعاملات الخاصة بها بطرق لا تظهر في أوراق ميزانيتها العمومية والتقليدية وبالتالي لا تكون مرئية للمنظمين أو للمستثمرين السذج، على سبيل المثال، قبل الأزمة المالية، مولت البنوك الاستثمارية العديد من عملياتها المالية (مثل قروض رهن عقاري والتوريق ومخاطر التحوط، مقايضة العجز عن سداد الائتمان) من خارج الميزانية العمومية⁸⁶.

أ - معاملات نظام الظل المصرفي قبل و أثناء أزمة 2008

منذ عام 2000، نمت حجم المعاملات في نظام الظل المصرفي بشكل كبير لحين الأزمة المالية عام 2008، وبعدها، ولفترة وجيزة، أخذ بالانكماش بجميع بلاد العالم. في عام 2007، قدر مجلس الاستقرار المالي تعاملات مصارف الظل في الولايات المتحدة بحوالي 25 تريليون دولار لكنه انخفض عام 2008 إلى 24 تريليون دولار، أما على المستوى العالمي انخفض من 50 تريليون دولار عام 2007 إلى 47 تريليون دولار عام 2008 إلا أنه ارتفع إلى 51 تريليون دولار عام 2011. وفي عام 2012، ذكر تقرير بلومبيرغ أن تعاملاته وصلت إلى 67 تريليون دولار. لا يوجد أي توضيحات حول مدى احتواء تعاملات الظل لأنشطة المصارف الخاضعة للتنظيم.

ب - التوقعات المستقبلية لنظام الظل المصرفي

من الممكن حدوث أزمة مصرفية ومالية في السنوات القادمة، يبدو أن الإصلاحات، مثل قانون Dodd-Frank في الولايات المتحدة أو الاتحاد المصرفي الأوروبي، غير كافية لإحداث تغيير مهم حقًا في أداء النظام المالي، فالنموذج المصرفي المهيمن في أوروبا، و هو البنك العالمي، لم تتم إعادة النظر فيه على الإطلاق، ومع ذلك، فإن هذا النموذج يحتوي على عدد من المخاطر، على سبيل المثال، أصبح حجم البنوك "ضخم"، فهناك أربعة بنوك

⁸⁶ Le livre noir des Banques, La finance pour tous, 2016.

في فرنسا تهيمن على الأعمال المصرفية ، والتي تعتبرها السلطات الدولية بمثابة بنوك نظامية، مما يعني أنهم يشكلون خطراً على استقرار النظام المصرفي والمالي ، ليس فقط الفرنسي وحده بل الدولي أيضاً.

و لتفادي أزمة مالية في المستقبل تم عقد اتفاقية في مدينة بازل الواقعة في شمال سويسرا(2010) للتوصل إلى اتفاقية ترمي إلى تعزيز صلابة المصارف في حال نشوب أزمة مالية جديدة. لكن هذه الخطوة التي لاقت ترحيباً من جانب مسؤولين ماليين وحتى حكوميين، أثارت مخاوف بعض المصارف العالمية وبخاصة القواعد الجديدة لأصولها المالية .

تضمنت الاتفاقية الإصلاحية التي اعتمدت منتصف شهر سبتمبر في مدينة بازل السويسرية زيادة الحد الأدنى لاحتياطيات المؤسسات المصرفية العالمية، من أجل تعزيز صلابتها بوجه أزمات محتملة قادمة .

ومن المنتظر أن تساهم الاتفاقية غير الرسمية التي سميت "بازل 3" "في الاستقرار المالي على المدى الطويل، وفي تحقيق المزيد من النمو "وفقاً لما أعلنه جان كلود تريشيه، رئيس المصرف المركزي الأوروبي، ورئيس مجموعة محافظي المصارف المركزية ومسؤولي هيئات الرقابة في بيان صدر إثر التوصل إلى الاتفاق⁸⁷ .

ثانياً: البنوك و تمويل الاقتصاد

اليوم يمكننا أن نقول أن البنوك تمول الاقتصاد أقل وأقل. عندما نقول البنوك ، نعني بذلك البنك التقليدي ، وهو بنك التجزئة الذي يجمع الودائع ، ويقدم القروض و عندما نقول تمويل الاقتصاد ، إنه قروض للأسر ، على سبيل المثال لشراء منازلهم أو هي قروض إلى الشركات ، وبصفة خاصة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة. يمكننا أن نرى أنه في فرنسا أو في أوروبا ، ما زلنا دولا فيها معظم تمويل الشركات ، ثلثي التمويل ، إن لم يكن 70٪ للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الائتمان. ولكن هناك تغيير ، خلال الفترة الأخيرة ، تساهم البنوك من خلال سلوكها في التخفيف من حدة التمويل وخاصة الائتمان.

كما رأينا ، ترتبط أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي انتشرت في أوروبا ارتباطاً تاماً بعملية التسنيذ هذه، لكن ما يحدث اليوم ، في السنوات التي تلت الأزمة ، هو انعدام الوساطة التي تتطور بمعنى أن البنوك تباع بشكل مباشر من قروضها مباشرة

⁸⁷ Le livre noir des Banques, Op-cit.

لشركات التأمين ، مثل بنك Générale Societe الذي باع 80 ٪ من محفظة الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة في 5 سنوات حتى أفق على المدى الطويل لشركة "AXA" للتأمينات، هذا يعني أن Societe Generale لا تحتفظ الآن إلا بنسبة 20٪ من قروضه في محفظته ، مقارنةً بنسبة 80٪ لشركة التأمين ، وبالتالي فإنه يتحمل مخاطر أقل.

و النتيجة هناك ظاهرة الخطر الأخلاقي، عندما تدرك البنوك أنها ستكون قادرة على التخلص من كل أو جزء من الائتمانات بسرعة ، فإنها تكون أقل يقظة بشأن كيفية منح هذه الائتمانات ، وهذه هي الطريقة التي بسببها حدثت أزمة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة ، فالحقيقة أن البنوك تمنح القروض لسكان الأسر أو الشركات شديدة الخطورة مع العلم أنهم على أي حال ليسوا هم الذين سيتحملون المخاطر في المستقبل.⁸⁸

الفرع الثاني: فصل بنوك الإيداع عن بنوك الاستثمار

إن الفكرة الأساسية للمقترحات الخاصة بفصل بنوك الودائع وبنوك الاستثمار هي أنه من الضروري منع ما يحدث في الأسواق المالية من تلوين النشاط الائتماني عن طريق:

أولاً: حماية الأنشطة الائتمانية من عدم استقرار تمويل السوق

إن تمويل السوق سيكون وسيظل دائماً غير مستقر، لأن سعر الأصل في السوق المالية مثل سعر الأسهم ، على سبيل المثال ، هو نفس تقييم اليوم لمستقبل الشركة، إذا اعتقدنا أنها ستحقق أرباحاً متزايدة ، يرتفع سعرها، أما إذا اعتقدنا أنها ستواجه صعوبات ، فسوف ينخفض سعرها، السعر الذي هو مجرد توقع للمستقبل يمكن أن يتقلب إلى حد كبير ، إذا أصبح المستثمرون الماليون فجأة أكثر تشاؤاً أو متفائلين، لذلك تقلب تمويل السوق أمر لا مفر منه، ليست هناك حاجة لمحاولة تقليله ، ولكن يمكننا محاولة منع هذه التقلبات من أن تؤدي إلى فشل البنوك أو حتى ، دون أن نذهب بعيداً ، من حقيقة أن البنوك ، تجد الخسائر في الأسواق المالية ، والسعي إلى إعادة بناء الاحتياطيات عن طريق تقييد أو زيادة أنشطتها الائتمانية.

ثانياً: شروط الفصل بين بنوك الودائع و بنوك الاستثمار

يزعم بعض المصرفيين أن الترابط بين أنشطة الائتمان وأنشطة السوق وبين مجالات مختلفة من أنشطة السوق ضيقة للغاية بحيث أصبح من المستحيل تقنياً تحقيق الانفصال، على الأقل ، يمكن أن يكون لها آثار سلبية كبيرة يصعب قياسها، كما يرى آخرون أن حماية

⁸⁸ Le livre noir des Banques, Op-cit.

الأنشطة المصرفية من تقلب أنشطة تمويل السوق يمكن أن يتحقق عن طريق تكوين بنوك ضخمة يمكن فيها التأثير على أنشطة السوق المحدودة، و عليه، هناك نموذجان ممكنان للفصل بين بنوك الإيداع و بنوك الاستثمار:

البنك الكبير جدًا الذي يستمر في المخاطرة في الأسواق ويحترم المثبطات النسبية أو الانفصال ، لأننا لا نعتقد أنه في حالة وجود انخفاضات خطيرة في السوق حتى البنوك الكبيرة جدًا يمكنها أن تحصل على المال دون دفع مساهميتها.

ثالثا: فصل حقيقي

إذا اخترنا الانفصال ، فهذا لا يكفي للتسوية لشركة تابعة لتمويل السوق، إذا أفلسَت الشركة التابعة ، و إذا ضحك "البنك الأم" الأموال إلى الشركة التابعة ، فلن يتم حل أي شيء، يجب أن يتكون الفصل من إنشاء مؤسستين مختلفتين مع تحمل مختلف المساهمين لمخاطر مختلفة، قد تتحمل البنوك الاستثمارية مخاطر كبيرة جدًا يمكن أن تحقق أرباحًا عالية ، ولكن أيضًا خسائر يجب أن يتكبدها مساهموها فقط، من الضروري منع البنوك من المضاربة بالأموال التي تنشئها ، وكذلك لمنع فروع البنوك أو صناديق الاستثمار من المضاربة بالمال، الأموال التي أقرضتها البنوك، لن تمنع المضاربة أبدًا ولكن يجب على المضاربين المضاربة بأموالهم ، وليس بأموال الآخرين.⁸⁹

رابعا: بنك أعمال هو أصل الأزمة Lehman Brothers

اعتراضا لفكرة الانفصال ، يشار إلى أن البنك الذي تسبب إفلاسه في المرحلة الفعلية للأزمة في عام 2008 كان بنكا تجاريا ليس لديه ودائع ، ولم يقدم أي ائتمان وكان منفصلا رسميًا من المؤسسات المصرفية الأخرى، إذا الفصل لن يكون وقائيا من أية أزمة في المستقبل. في الواقع ، أن إفلاس بنك **Lehman Brothers** تسبب في انتشار العدوى في النظام بأكمله لأنه كان هناك ترابط وثيق للغاية بين بنك **Lehman Brothers** وبنوك أخرى، ليس بسبب أن البنوك تملك رأس مال من البنك التجاري ولكن لأنهم قدموا له قروضا كبيرة واشتروا منه مشتقات صنعها بنك الأعمال. عندما أفلس بنك **Lehman Brothers** ، كان كل بنك يعرف ما يدين به ليمان ، لكنه لم يعرف ما يدين به للبنوك الأخرى. لذلك كانت البنوك مريبة من بعضها البعض. تسبب هذا في أزمة سيولة مصرفية عامة ومنع أنشطة الائتمان. استغرق تدخل البنك المركزي الذي ضخ الأموال في البنوك و بدون أي شروط لتفادي انهيار كلي للبنوك الأمريكية.⁹⁰

⁸⁹ Faut-il séparer les Banques de dépôt et les Banques d'investissement ?, La finance pour tous, 26/01/2012.

⁹⁰ Les cycles financiers, la finance pour tous, Op-cit.

المطلب الثاني: نتائج الأزمة المالية الدولية و الإصلاحات المقترحة

يجب على البنوك تسجيل خسائرها في الأصول، فقد كانت الخسائر هائلة في الولايات المتحدة بالنسبة لمعظم البنوك، فلم يتمكن إلا عدد قليل منهم من الوصول إلى نتائج إيجابية ، وأعلن بنك Goldman Sachs الذي انسحب من اللعبة في الوقت المناسب حيث حقق أرباحاً قياسية، الخسائر غير متكافئة و هي أكثر في أوروبا، هي كبيرة لبعض الجهات الفاعلة (UBS على سبيل المثال) ، و محدودة بالنسبة للآخرين.

الفرع الأول: حجم خسائر الأزمة المالية الدولية

يتم تضخيم عملية تقييم الحسابات بالقواعد الدولية التي تتطلب الاعتراف بالموجودات المحتفظ بها بالقيمة السوقية، حتى في حالة عدم بيعها، في الواقع لقد استثمرت البنوك بشكل كبير أو أقل في هذه العمليات بأموالها الخاصة، لقد عملوا كصندوق استثمار حقيقي للحصول على حصة متزايدة من أعمالهم مقارنة بالأعمال التقليدية المتمثلة في إدارة أموال المودعين والمدخرين وتوفير القروض للشركات والأسر، كان نشاط "صندوق الاستثمار" أكثر ربحية ليمثل ، قبل هذا التحول ، في كثير من الأحيان أكثر من 25 ٪ من الأرباح التي حققتها بعض البنوك ، ولا سيما في الولايات المتحدة.

تم الإعلان عن حقيقة الحسابات المصرفية مرتين منذ صيف عام 2007، فمن ناحية ، فإن غموض الأصول المعنية وتعقدها وتشابكها يجعل توضيح الحسابات تستغرق وقتاً طويلاً. من ناحية ، يستمر الاتجاه المنخفض في أسعار العقارات في الولايات المتحدة مع التخلف عن سداد القروض الجديدة، لكن لا يوجد يقين بشأن مدى هذا التطور وتأثيره وقدرة السلطات الأمريكية على وقفه من خلال السياسات العامة، من ناحية أخرى ، تواجه المؤسسات المالية الجديدة بدورها صعوبات ، مثل شركات التأمين المتخصصة التي تسمى "معززات الائتمان" والتي أيدت القروض المضمونة لتحسين تصنيف الشركة.⁹¹

حجم الخسائر لم يعرف بعد، نحن نتحدث عن مستويات خسائر تقارب 400 أو حتى 500 مليار دولار (مقارنة بـ 160 مليار دولار تم الإعلان عنها في بداية الأزمة). في فرنسا ، قال الأمين العام للجنة المصرفية ، الهيئة العامة لمراقبة البنوك في 5 فبراير 2008 خلال جلسة استماع في الجمعية الوطنية ، إن المخاطر أصبحت الآن مفهومة جيداً من قبل البنوك الفرنسية. يجب نشر حسابات 2007 الخاصة بهم بحلول 20 فبراير 2008. وقد قدمت ثلاثة بنوك المعلومات بالفعل، و تم تسجيل المبلغ بأكثر من مليار يورو من قبل

⁹¹ Dimitri Engugu Bolingo, Op-cit.

BNP Paribas (التي أعلنت عن أرباح أكثر من 7 مليارات يورو) ، بما يصل إلى 2 مليار يورو من قبل Société Générale (بشكل مستقل عن أعمال "Kerviel"). و 3 مليارات دولار لشركة Crédit Agricole

من نتائج هذه الأزمة المصرفية انتشرت آثارها على قيم سوق الأسهم. تأثرت أسعار أسهم البنوك الرئيسية ، مما أدى أيضاً إلى انخفاض مؤشرات الأسهم الرئيسية وأثرت على جميع القيم.⁹²

الفرع الثاني: قانون "Dodd Franck" لمواجهة الأزمة المالية في الولايات المتحدة (لإصلاح Wall Street ولحماية المستهلك)

يشكل قانون "Dodd Franck" لإصلاح Wall Street ولحماية المستهلك جزء كبير من قانون الإصلاح المالي الذي أصدرته حكومة Obama عام 2010 استجابة للأزمة المالية عام 2008 ويطلق هذا القانون على اسم وكلاء الولايات المتحدة السيناتور Dodd Christoffer والممثل الأمريكي Barney Franck . أسس القانون عدة وكالات حكومية جديدة مكلفة بالإشراف على مختلف عناصر القانون وتمديد مختلف جوانب النظام المصرفي، وقد تعهد الرئيس Donald Trump بإلغاء قانون دود فرانك في 8 يونيو وصوت مجلس النواب باستبداله بقانون الاختيار المالي الذي من شأنه أن يعيد أجزاء كبيرة من Dodd Franck وعلى الرغم من ذلك من غير المتوقع أن يمر " قانون الاختيار المالي" على مجلس الشيوخ بالأغلبية المطلوبة لتمريره.

أولاً: أهم نقاط قانون "Dodd Franck"

- يراقب مجلس الرقابة الاستقرار المالي وإدارة تنظيم تصفية الاستقرار المالي للشركات الكبرى التي من الممكن أن يكون لفشلها أثر سلبي كبير على الاقتصاد (وهي الشركات التي اعتبرت "كبيرة جداً")

- عمليات تصفية أو إعادة الهيكلة من خلال صندوق تنظيم التصفية وهو الذي يمنح المال للمساعدة في تفكيك الشركات المالية التي وضعت تحت المراقبة ويتجنب أن تستخدم أموال الضرائب لدعم هذه الشركات.

- يتمتع المجلس بسلطة تفكيك البنوك التي تعتبر كبيرة جداً على القيام بمخاطرة منظمة ، ويمكن أيضاً أن يجبرهم على زيادة المتطلبات الاحتياطية،

- يحدد المكتب الفيدرالي للتأمينات الجديد و يراقب شركات التأمين التي تعتبر "كبيرة جداً".

⁹² Pourquoi cette crise se révèle-t-elle plus grave ?, la finance pour tous, Op-cit.

- يتجنب مكتب الحماية المالية للمستهلك القروض العقارية الجشعة (مما يعكس انتشار فكرة أن سوق الرهن العقاري الثانوي كان السبب الرئيسي في كارثة 2008) ويجعل من السهل على العملاء فهم بنود القروض العقارية قبل استكمال الأعمال الورقية.
- منع سمسرة الرهن العقاري من ربح عمولات مرتفعة من إقفال القروض ذات الرسوم الأعلى و / أو معدلات الفائدة الأعلى.
- الحماية المالية للمستهلك باحتواء أنواع أخرى للإقراض الاستهلاكي بما في ذلك البطاقات الائتمانية وبطاقات السحب وتناول شكاوى المستهلكين.

ثانياً: مساعدة كاشفي الفساد

- قام قانون **Dodd Franck** بتعزيز وتوسيع برنامج كاشفي الفساد الحالي الذي أصدره قانون ساربينز أوكسلي ويقوم القانون على وجه التحديد:
- _ بتأسيس برنامج المكافآت المالية الإلزامي يمكن بموجبه أن يتلقى كاشفي الفساد من 10 ل 30% من عائدات التسويات القضائية للمنازعات.
- _ توسيع نطاق المستخدم- العامل المشمول بالتغطية من خلال إدراج موظفي الشركة بالإضافة إلى الشركات التابعة لها والفروع.
- _ مد قانون التقادم الذي يمكن بموجبه أن يقوم كاشف الفساد برفع دعوى ضد صاحب العمل الخاص به من خلال 90 إلى 180 يوماً بعد اكتشاف الانتهاك.

ثالثاً: نقد قانون Dodd Franck

- يعتقد مؤيدو قانون **Dodd Franck** أنه سيمنع اقتصاد الدولة من مواجهة أزمة تشبه أزمة عام 2008 ويحمي المستهلكين من الكثير من إساءات الاستعمال التي ساهمت في الأزمة. ولسوء الحظ الحد من المخاطر التي يمكن أن تقوم بها الشركة في الوقت ذاته يقلل من قدرتها على تحقيق الربح/
- ويعتقد المنتقدين بأن مشروع القانون يمكن أن يضر بالقدرة التنافسية للشركات الأمريكية المتعلقة بالطرف المقابل الأجنبي، وخاصة شعورهم بالحاجة للحفاظ على الامتثال للأنظمة وأعباء البنوك الاجتماعية المفرطة وأصغر المؤسسات المالية _ على الرغم من أنهم في الواقع لم يلعبوا أي دور في الركود الاقتصادي.⁹³

المبحث الثالث: الأزمة المالية الاقتصادية و أثرها على الدول النامية

⁹³ Régulation financière américaine : vers la fin de la loi Dodd Frank ?, la finance pour tous, mise à jour 2024.

أصابت الأزمة المالية والاقتصادية البلدان النامية بشدة ، رغم أن موجة الصدمة جاءت متأخرة بالنسبة لهم، كل أمة لها تحدياتها الخاصة بها، وكلما اندمجت دولة نامية في الاقتصاد العالمي ، كلما كانت الآثار أكثر تدميراً، والانتعاش الذي شوهد اليوم يقتصر في الوقت الحالي على عدد محدود من البلدان والمناطق.

لقد انتشرت الأزمة بشكل أساسي من خلال التجارة والتدفقات المالية ، مما دفع الملايين من الأشخاص إلى العوز، و عامة الدول النامية لا تملك نفس الوسائل التي تتمتع بها الدول الصناعية لتحفيز الاقتصاد مع حماية فئاتها الاجتماعية الأكثر ضعفاً، لكن هناك جهوداً كبيرة بذلت للتخفيف من آثار الأزمة، وقد كثفت بعض البلدان النامية تعاونها المتبادل و تعزيز مشاركتها لتشكيل قواعد الاقتصاد العالمي.

تهتم البلدان الصناعية في المقام الأول بمشاكلها، ولا تبدي سوى القليل من الحماس لمضاعفة مساعدتها إلى الدول النامية، فالدول الضعيفة تتعرض لضغوطات من المؤسسات الدولية التي تحثهم على التخلي عن بعض هيمنتهم على البلدان النامية، إن عملية تحويل مراكز الثقل السياسي والاقتصادي ، التي لوحظت بالفعل قبل الأزمة المالية ، مستمرة لتحقيق الأهداف المسطرة .

المطلب الأول: آثار الأزمة على البلدان النامية و طرق انتشارها

يكمن أصل الأزمة في المراكز المالية الرئيسية في البلدان المتقدمة ، واستغرق الأمر بعض الوقت حتى نرى مدى تأثير الأزمة على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هذا الوضع هو جديد ذلك أن انتشار الأزمات السابقة كان من البلدان النامية، فالدول النامية ضحايا و لا يتحملون مسؤولية مسببي الأزمة، فمصادر الأزمة المالية العالمية تكمن في السياسات المالية وغيرها من سياسات البلدان المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة. على الرغم من أن الدول النامية ليست مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن الأزمة ، فإنها لا تستثنى .

- لم تظهر الأزمة في الوقت نفسه في جميع القارات وفي جميع فئات السكان، كانت هناك عملية محددة لكل بلد، من ناحية أخرى تنتشر الأزمة المالية عبر العالم من خلال التدفقات المالية و قنوات التجارة الدولية و هو ما يؤثر مباشرة على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: آثار الأزمة على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

أفادت شبكة العالم الثالث أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ قد لاحظت أن المنطقة تدخل "مرحلة من عدم اليقين المتزايد" في ربيع عام 2008 ، ولكن عن طريق الحد من توقعاتها بشأن النمو، من جانبه ، سجل صندوق النقد الدولي لأول مرة في

يوليو 2008 ، في تقرير الاستقرار المالي العالمي ، تراجع النمو في البلدان الناشئة وخطر زيادة التضخم.

وأشار إلى أن الاقتراض الأجنبي في تزايد وأن المستثمرين أصبحوا أكثر حذراً ، بينما لا يزالون ينظرون إلى الدول الناشئة على أنها قادرة على مواجهة الأزمة بدرجة كافية ، ومع ذلك ، فقد ضربت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية البلدان النامية والناشئة بشدة خلال عام 2008. واضطر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات أخرى إلى مراجعة توقعاتهم باستمرار للنمو في آسيا وأمريكا اللاتينية ، وخاصة إفريقيا.

وفقاً لتوقعات الاقتصاد العالمي (WEO) الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2009 ، كان التباطؤ الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية أكثر وضوحاً منه في البلدان الصناعية، فقد تضررت الأولى بالأزمة العالمية أكثر من المسؤولين عنها، كما أدى الانكماش الاقتصادي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الدخل ، على الأقل في البلدان ذات النمو السكاني المرتفع، و على صعيد الاقتصاد الكلي ، أدت الأزمة أيضاً إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وانخفاض الاحتياطيات النقدية ، وانخفاض قيمة العملة ، وارتفاع معدلات التضخم، المديونية والعجز في الميزانية.

كان لهذا تأثير مباشر على الظروف المعيشية للسكان المعنيين: تقدر اليونسكو (2009 أ ، 2009 ب) أن الأزمة تؤثر على 390 مليون من أفقر الناس في أفريقيا - الذين يعيشون بما يعادل دولار واحد في اليوم للبقاء على قيد الحياة، بلغ العجز 18 مليار دولار ، أو 46 دولار للشخص الواحد ؛ هذا يعادل انخفاض خمس متوسط دخل الفرد، أعربت منظمة العمل الدولية عن قلقها من أن عدد العاطلين عن العمل سيتجاوز 50 مليون شخص في نهاية عام 2009.

الفرع الثاني: طرق انتشار الأزمة المالية

منطقياً ، بدأت الأزمة التي حدثت في مايو 2008 في الأسواق المالية الكبرى عن طريق إصابة أسواق الأسهم في البلدان التي هي في طريق النمو، كان رد فعل الصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا والبرازيل على سبيل المثال على الفور ، انخفض مؤشر لأسواق هذه البلدان بنسبة 23% ، كما تتميز هذه البلدان بامتلاكها بالفعل قطاع مالي متطور وعالمي يظهر ضعفه بالتناسب مع مستوى التنظيم فيه .

أولاً: تنتشر عن طريق التدفقات المالية

منحت البنوك الكبرى التي تواجه صعوبات قروضاً أقل من أي وقت مضى إلى البلدان النامية والصناعية ، حتى انتهى الأمر برصيد سلبي لعام 2009. وبحلول نهاية عام 2008 ، كانت الحكومات والشركات في البلدان النامية لديها عملياً لاقتراض المال. شهدت نسب

المخاطر وأسعار الفائدة المطبقة على هذه البلدان ارتفاعاً حاداً في سوق السندات. و في 2008 ، بلغ إجمالي هروب رؤوس الأموال 13 مليار دولار من البرازيل و 20 مليار دولار من الأرجنتين و 19 مليار دولار من المكسيك ومقدار و من فنزويلا 6 ملايين دولار، بالإضافة إلى ذلك ، تم منح القروض للبلدان بفائدة مرتفعة بعد ما كانت تستفيد من قروض بفائدة منخفضة مثل اليابان أو سويسرا.

في حين أنها كانت في ازدياد مطرد في السنوات السابقة ، انخفضت مدفوعات التحويلات إلى بلدهم الأصلي بشكل كبير أو حتى توقفت. وقد أثر هذا بشكل خاص على البلدان - في أمريكا الوسطى أو الهند على وجه الخصوص - حيث شكلت هذه التحويلات حصة كبيرة من تدفقات رأس المال وغالباً ما كانت المدفوعات الراكدة أو المتدنية مرتبطة بتجميد توظيف العمالة الأجنبية أو موجات تسريح العمال أو الإعادة القسرية لهؤلاء العمال.

ثانياً: الانتشار عبر القنوات التجارية

- أدى التباطؤ في الاقتصاد العالمي إلى انخفاض حاد في الطلب على السلع والخدمات من البلدان الناشئة والنامية، و نفس الشيء بالنسبة للصين والهند فقد أدت انخفاضات إيراداتهم من الطاقة والمواد الخام المعدنية إلى انخفاض في صادراتهم من السلع وهو ما أثر سلباً على التجارة الدولية، شهدت 49 دولة فقيرة و دول نامية انخفاضاً في حصيلة صادراتها في النصف الأول من عام 2009 بنسبة 43.8٪ ، وكلما زاد عدد الصادرات إلى الولايات

المتحدة أو أوروبا أو بلد في طريقه إلى النمو، كان أثره حيوي بالنسبة لدولة نامية ، أو كلما زادت مرونة أسعار الصادرات ، زاد التأثير على هذه الصادرات.⁹⁴

المطلب الثاني: ردود الفعل على الأزمة

في البلدان الغنية ، اهتم الخبراء الاقتصاديون حول ما يجب القيام به لمكافحة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تؤدي إلى إعاقة البلدان النامية واحتياجاتها إلى حد ما، ذلك أن تداعيات الأزمة على الفقراء تجعل وسائل الإعلام العالمية أقل اهتماماً بها من عمليات إنقاذ البنوك والأصول "السامة" التي تحوز على اهتمام أكبر من الإعلام.

لقد أحرزت العديد من البلدان النامية تقدماً جيداً في السنوات الأخيرة من حيث الاقتصاد الكلي ، مما أدى إلى أن بعض هذه البلدان مهياً بشكل أفضل لمواجهة أي أزمة من ذي قبل – فهي مستعدة للدفاع عن اقتصادها بشكل مقبول، فقد اتخذت العديد من حكومات البلدان النامية خطوات وفقاً لقدراتها، و عززت تعاونها الإقليمي لمواجهة مخاطر الأزمات المالية،

⁹⁴ زوليخة قريفة، فتحة بولكويرات، قنوات انتقال الأزمات المالية - دراسة حالة أزمة " 2008"، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2021/2020

بالإضافة إلى ذلك ، سعت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية جاهدة لمساعدة البلدان النامية ، من بين أمور أخرى تحت إشراف المنظمات غير الحكومية والعديد من الأكاديميين.

الفرع الأول: تفاعل البلدان النامية على المستوى الوطني

يختلف الوضع اختلافاً كبيراً من بلد نامٍ إلى آخر، فبعض الدول النامية تملك احتياطات كبيرة من العملات الدولية مثل السعودية و دول الخليج، والبعض الآخر لديه سوق محلي كبير مثل دول شرق آسيا و تركيا، و البعض منهم قد ضعفت بالفعل بسبب أزمة الغذاء والطاقة مثل دول إفريقيا.

أولاً: تدابير التحفيز المالي

بدأت البلدان الغنية تتعامل مع الأزمة عن طريق التدخلات الضريبية الهامة، كما بدأت العديد من الدول النامية برامج من هذا النوع، فالصين مثلاً يناسبها البرنامج بسبب احتياطات النقد الأجنبي الضخمة التي تملكه والعجز في ميزانياتها المنخفض، أعلنت لعامي 2009 و 2010 برنامجاً بقيمة (4 تريليونات يوان - حوالي 430 مليار يورو) سيتم استثماره في البنية التحتية ، وكذلك في التأمينات الاجتماعية والتكنولوجيا والبيئة والتدريب.

فالخطط ضريبية التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها 43 دولة صناعية ونامية ، و التي تم تقديم هذه الخطط في مارس 2009 لا تكفي للبرامج التي وضعتها بلدان مختلفة، فلبد من تنسيق العمل على المستوى الدولي، ذلك أن معظم البلدان النامية لديها مهلة مالية صغيرة نسبياً عندما يتعلق الأمر ببرامج التحفيز والتدابير الاجتماعية لحماية الضعفاء. بناءً على مؤشر خاص للقدرات المالية ، وجد فريق اليونسكو أن 43 من 48 دولة من البلدان المنخفضة الدخل التي شملتها الدراسة لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مشاريع التحفيز الاقتصادي للفقراء (اليونسكو) 2009 أ ، 2009 ب). إن زيادة المساعدات الثنائية وحقق السيولة من قبل المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يزيد بشكل كبير المرونة المتاحة لهذه البلدان.⁹⁵

ثانياً: السياسة النقدية

اتخذت بلدان أخرى ، مثل الهند ، طريقاً آخر، على الرغم من أن البلاد لديها احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية ، إلا أن عجز ميزانيتها يجعلها تتفق أكثر، ولهذا السبب اعتمدت الهند بدلاً من ذلك على التدابير النقدية ، وخاصة في شكل سهولة الوصول إلى الائتمان للمنتجين، ولكن تظل هذه الفرص محدودة للغاية بالنسبة للعديد من البلدان النامية لأن سياسة

⁹⁵ Bruno Gurtner, Op-cit.

سعر الفائدة الأكثر مرونة لها تأثير أكبر بكثير على مستويات عملاتها ومستويات التضخم، و مع ذلك، لن يكون لإحداث تخفيضات مستهدفة لزيادة الصادرات سوى تأثيرات محدودة طالما أن إجمالي الطلب لا يزداد إلى حد كبير. ومع ذلك ، فقد فرضت بعض البلدان قيودًا تجارية انتقائية على السلع الكمالية.

الفرع الثاني: تكثيف التعاون جنوب جنوب

ومن الأمثلة الجيدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تمديد اتفاقية الانتماء المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ففي فبراير 2009 ، قام وزراء مالية هذه الدول - بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية - بزيادة حجم الاتفاقية إلى 120 مليار دولار (آسيان 2009).

في مايو 2009 ، أسست سبع دول من أمريكا الجنوبية بنك الجنوب ، برأسمال قدره 7 مليارات دولار أمريكي لغرض تمويل مشاريع التنمية، فهي أيضًا مسألة توسيع هذا النهج في اتجاه الاتحاد النقدي أو صندوق الاستقرار النقدي، حيث قررت بلدان أمريكا اللاتينية والبيدول البوليفاري لمجموعة الأمريكتين (ALBA) في أبريل 2008 إنشاء هيئة مشتركة للسياسة النقدية ، وعملة لحساب علاقاتها التجارية ، وغرفة مقاصة للمدفوعات وصندوق. احتياطي للمعاملات التجارية ، إلا أن التعاون جنوب جنوب لا يسلم من المخاطر، من الشائع دائمًا أن يتم تمويل المشاريع المنفذة في إطار هذا النوع من التعاون من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، ويمكن تحميل هذه الشركات الثلاثية بتخفيضات الميزانية في المساعدة الإنمائية الرسمية، أي تكون عبء على ميزانية هذه الدول.⁹⁶

الفرع الثالث: المبادرات الدولية

لا تزال نفس الموضوعات في المبادرات الدولية للتغلب على الأزمات الاقتصادية والمالية حتى لو كانت أولوياتها متغيرة وأسباب متناقضة في كثير من الأحيان. لا يزال الأمر يتعلق بإصلاح النظام المالي الدولي ، وخلق سيولة جديدة ، والسيطرة على الأسواق وتنظيمها ، وتحديد مهارات المؤسسات الأكثر تنوعًا، فالجهات الفاعلة الرئيسية لمناقشة سياسة التنمية هي الأمم المتحدة وبعض منظماتها المتخصصة ، ومؤسسات Bretton Woods ، والاتحاد الأوروبي (EU) وبنوك التنمية الإقليمية، كما لعبت مجموعة العشرين دورًا في هذا النقاش، و أسمعت المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم أصواتها ونشرت العديد من المقالات حول هذا الموضوع ، الذي يشغل أيضًا العديد من الأكاديميين.

أولاً: عمليات الأمم المتحدة

⁹⁶Bruno Gurtner, Op-cit.

اغتنمت الأمم المتحدة على الفور فرصة حضورها، اقترح أمينها العام Ben Kimoun ، استضافة مؤتمر عالمي حول الأزمة المالية ، بدعم من مجموعة الـ 77 و عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. في حين قدمت المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تحليلات مهمة ومؤتمرات وحلقات دراسية منظمة وتدابير مقترحة ، كانت مجموعة العشرين G 20 ومؤسسات Bretton Woods في المقدمة.

أ. من Monterrey إلى الدوحة

تم تحديد موعد مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية بشكل مستقل عن الأزمة الاقتصادية والمالية لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال منذ مؤتمر Monterrey ، إلا أن الأزمات الغذائية والطاقة والأزمة المالية كان لها تأثير قوي على الإعداد الكامل للاجتماع لمناقشة الموضوع ولاتخاذ القرارات المناسبة، ومع ذلك ، كان توقيت المؤتمر غير مناسب بسبب انعقاد القمة المالية لمجموعة العشرين في واشنطن قبل فترة وجيزة في واشنطن ، حيث كان رؤساء الدول والحكومات معظمهم غائبين عن القمة، لكن تضمنت الوثيقة الختامية وصفًا دقيقًا للوضع المأساوي في العالم ، بينما ظلت غامضة بشأن الإجراءات الملموسة الواجب اتخاذها، و في مؤتمر الدوحة تم الاتفاق على عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة في عام 2009 حول الأزمة المالية وتأثيرها على أفقر البلدان، فلم يعد الموضوع احتكارا على مجموعة العشرين بل أصبح من اهتمام الأمم المتحدة حيث كرست جهودها في عملية إصلاح الهيكل المالي العالمي.

ب. لجنة "Stiglitz"

قبل مؤتمر الدوحة ، أنشأ Miguel D'Escoto Brockmann، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لجنة برئاسة البروفيسور Joseph Stiglitz لفحص النظام المالي العالمي واقتراح التدابير المناسبة. وهكذا بدأت هذه اللجنة إجراء مشاورات واسعة النطاق شارك فيها حوالي 100 منظمة من المجتمع المدني، نشر تقريرًا أوليًا في منتصف مارس 2009 ، بالإضافة إلى تحليل متعمق بعبارات واضحة خاصة لوثيقة للأمم المتحدة ، يقترح هذا التقرير سلسلة كاملة من التدابير، وحث على الأخذ بسياسة تحفيز منسقة وزيادة الدعم المالي للبلدان النامية ، الأمر الذي يتطلب إنشاء منظمة ائتمانية عالمية جديدة.

كما دعت لجنة Stiglitz إلى إنشاء عملة احتياطي دولية جديدة وإصلاح متعمق للمؤسسات المالية الدولية. كما تدعو إلى إنشاء مجلس تنسيق عالمي ، وهو نوع من مجلس الأمن الاقتصادي. نوقش هذا التقرير وغيره من التحليلات حول الموضوع نفسه بالتفصيل في جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قدمت اللجنة في منتصف شهر مايو

تقريرها المؤقت ، والذي كان بمثابة أساس للجمعية العامة للأمم المتحدة حول إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي المقرر عقده في يونيو (2009).⁹⁷

ج - مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة العالمية

عقدت الأمم المتحدة مؤتمر قمة لزعماء العالم يستمر ثلاثة أيام في المقر في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه 2009 لتقييم التراجع الاقتصادي العالمي، وهو الأسوأ منذ الكساد الكبير. ويهدف المؤتمر إلى تحديد الاستجابات العاجلة والطويلة الأجل اللازمة للتخفيف من أثر الأزمة، ولا سيما على فئات السكان التي تعاني من الضعف، وبدء حوار تشدد الحاجة إليه بشأن إحداث تحول في البنيان المالي الدولي، مع مراعاة احتياجات الدول الأعضاء، وسيكون المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية ساحة فريدة مفتوحة أمام الجميع لمعالجة القضايا التي تستأثر بالاهتمام الملح لجميع البلدان .

إن التقييمات الأخيرة المتعلقة بتأثير الأزمة الاقتصادية المستمرة تسلط الضوء بصورة متزايدة على التداعيات الاجتماعية والسياسية المتدهورة في البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المتوسط على حد سواء. ومع تراجع احتمالات حدوث أي انتعاش في وقت مبكر، يتعين على البلدان التأهب لمواجهة تراجع ممتد في التجارة والاستثمارات والعمالة ، وفي عام 2009، وللمرة الأولى في التاريخ، دخل النمو الاقتصادي العالمي النطاق السلبي. فقد انخفضت تدفقات الائتمانات، واختفت من الخريطة كيانات كبرى من شركات استثمارية ومؤسسات إقراض. وتقول منظمة العمل الدولية إن الوظائف تختفي بأكثر من مليون وظيفة كل شهر، بينما تلاحظ منظمة التجارة العالمية أن التجارة تراجعت بأشد المعدلات انحدارا منذ الكساد الكبير⁹⁸ .

ثانياً: من مجموعة الثمانية إلى مجموعة العشرين

منحت مجموعة العشرين لنفسها وظيفة هيئة تنسيق السياسات العالمية في المجال الاقتصادي والمالي، فالدول الصناعية أصبحت تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في قوة التوازن الاقتصادي على الصعيد العالمي. و قد زاد من تسارع الأزمة المالية هذا الاتجاه، تبقى G-

⁹⁷ Joseph E. Stiglitz, Amartya SEN, Jean-Paul FITOUSSI, Rapport de la Commission Stiglitz sur la mesure des performances économiques et du progrès social, Rapport final de la Commission Stiglitz sur des alternatives au PBI, septembre 2009 .

⁹⁸ Conférence internationale de suivi sur le financement du développement chargée d'examiner la mise en œuvre du Consensus de Monterrey , Doha, Qatar, 29 novembre - 2 décembre 2008. <https://www.un.org/french/ffd/2008/>

20 تمثل 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكن هناك 2.6 مليار شخص من الفقراء، و 172 دولة خارج المجموعة، فقد توجت مجموعة العشرين نفسها على باقي الدول في ما يتعلق بتنسيق و مراقبة الاقتصاد العالمي و هو ما يشكك في شرعية قراراتها عندما تكون ذات بعد عالمي.

أول قمة لمجموعة العشرين عقدت في منتصف نوفمبر عام 2008 في واشنطن ، حضر الاجتماعات السابقة وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية، على الرغم من أن الكثير قد تحدث عن "بريتون وودز " عشية القمة، لكن النتائج تراجعت و أصبحت أقل بكثير من التوقعات، وقد تجاهل المؤتمر المصالح المباشرة للبلدان الفقيرة، رغم ذكر في البيان الختامي ضرورة دعم الدول التي هي في طريق النمو والنامية أنه ينبغي لها أن تتمكن من الوصول إلى الموارد المالية الكافية، وحث البيان صندوق النقد الدولي أن يكون مرنا مع عند منحه القروض.

أما القمة الثانية لمجموعة العشرين، فقد عقدت في 2 أبريل 2009 في لندن ، وللمرة الأولى ، دعى الرئيس الجديد للولايات المتحدة ، B. Obama ، إلى تحقيق مزيد من التقدم الجوهري. تم الاتفاق على زيادة حجم الاعتمادات التي يمكن أن يمنحها صندوق النقد الدولي بمبلغ 750 مليار دولار. من المتوقع أن يزيد البنك الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف من قروضها إلى البلدان المنخفضة الدخل بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي ، مع زيادة رأس المال بما يتوافق مع ذلك، في المخطط أيضًا ضخ 250 مليار دولار لتمويل التجارة وتوسيع وتسريع الإصلاحات المؤسسية التي تم إطلاقها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **ركزت القمة الثالثة لمجموعة العشرين** ، التي عقدت يومي 24 و 25 سبتمبر 2009 في بيتسبيرغ ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، على تنظيم البنوك وقواعد رأس المال والمكافآت وحدود الديون. ولكن أيضا السعي والتخلي عن استراتيجيات النمو والتوظيف ومشكلة الاختلالات العالمية، و تم الاتفاق على أن يقوم صندوق النقد الدولي بنقل 5% من حقوق التصويت للبلدان الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان المحرومة، و على البنك الدولي أن يتخذ نفس الإجراء بالنسبة لـ 3% من حقوق التصويت. وفي الوقت نفسه ، أكدت القمة على الحاجة إلى مواصلة إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مهامه وحوكمته.⁹⁹

ثالثا: أنشطة المؤسسات المالية الدولية

⁹⁹ Bruno Gartner, Op-cit.

عاجت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف هي الأخرى الأزمة الاقتصادية والمالية ، بينما كانت تحت ضغط قرارات مجموعة العشرين، و في المقابل ، لم يتردد قادة هذه الهيئات ، الذين حضروا القمم كمرقبين ، على حث رؤساء دول مجموعة العشرين للتحرك بسرعة أكبر نظرا لخطورة الوضع، و من بين الاهتمامات الرئيسية آنذاك ، كان هناك من جهة المجلس السياسي للبلدان الأعضاء والدعم المالي المطلوب توسيعه. ونتيجة لذلك ، اضطرت جميع المؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى زيادة مواردها إلى حد كبير ، وهي عملية لم تكتمل إلا بعد حلول خريف 2009، كما زاد الضغط بسبب الأزمة المالية من أجل الإسراع للقيام بالإصلاحات اللازمة في مدة أقصاها 2010، كما كان لدورات الربيع و الخريف لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي مناسبة لتقديم التدابير و الأنشطة الخاصة بالانتعاش الاقتصادي العالمي.

أ - سياسة صندوق النقد الدولي وتدابيره

تعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات واسعة النطاق لأنه لم يتوقع مدى خطورة الأزمة المالية ، لعدم الاضطلاع بأي دور، و بعدها زاد نشاط صندوق النقد الدولي كلما انتشرت الأزمة عبر العالم.

لقد مر وقت طويل منذ آخر طلب للمساعدة المالية من دولة تعرف صعوبات مالية، وكان المبلغ الإجمالي للقروض المستحقة منخفضاً للغاية، لكن في أكتوبر 2008 ، اضطرت عدة دول و في نفس الوقت طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الأمر الذي جعله يتساءل عن إمكانية تغطية كل الطلبات في ظروف الأزمة المالية الدولية، و من جهة أخرى ، أوضح صندوق النقد الدولي في تقريره عن التوقعات الاقتصادية العالمية أن البلدان النامية نفسها كانت ضحية للأزمة، و في مارس 2009 ، نشرت دراسة معمقة حول كيفية تأثير الأزمة على البلدان أشد فقراً وما يجب القيام به ، يمكن اعتبار تقرير صندوق النقد الدولي المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك في يونيو ، كوثيقة مرجعية.¹⁰⁰

أدت الأزمة أيضاً إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي الخاصة، ففي أغسطس 2009 ، أنشأ 283 مليار من حقوق السحب الخاصة ، بما في ذلك 110 مليارات مخصصة للبلدان النامية (20 مليار إلى أفقر الناس) كما أذن له مجلسه التنفيذي في سبتمبر ببيع أكثر من 400 طن من الذهب. يضاف إلى ذلك المساهمات الثنائية المطلوبة من الدول الأعضاء بحلول مجموعة العشرين. كانت عملية التمويل هذه لا تزال مستمرة في أكتوبر 2009، وقد وعدت

¹⁰⁰ Eric Toussaint, Damien Millet, Histoire critique du FMI et de la Banque Mondiale, CADTM, 29/09/2016. <http://www.cadtm.org/Histoire-critique-du-FMI-et-de-la-Banque-mondiale> consulté le 20/01/2022.

سويسرا ، من جانبها ، صندوق النقد الدولي بمنح ائتمان إداري بقيمة 12.5 مليار فرنك سويسري كمساهمة استثنائية محدودة في الوقت المناسب.

و في دورته السنوية ، التي عقدت في اسطنبول في أوائل أكتوبر 2009 ، قدم صندوق النقد الدولي تقرير حول إنجازاته الإيجابية، فقد قدم دعمه للبلدان الخمسة عشر التي طلبت اعتمادات خلال الأشهر السابقة، علاوة على ذلك ، فإن التزامه تجاه أفقر البلدان كان من شأنه أن يساهم في تنفيذ برامج فعالة ، لا سيما بفضل الشروط المبسطة والمحدودة التي فرضها صندوق النقد الدولي 2009.¹⁰¹

ب - سياسة البنك الدولي وتدابيره

قام البنك الدولي على الفور بدور الناطق الرسمي باسم البلدان النامية التي تواجه الأزمة المالية، فبين البنك أن أفقر هذه البلدان ، التي أضعفتها بالفعل أزمة الغذاء والطاقة ، لم يكن لديها الكثير من الموارد التي تحتاجها لإيجاد حلول فعالة بمفردها.

خلال جمعية اسطنبول ، قدم البنك الدولي رده على الأزمة في وثيقتين أمام لجنة التنمية، ونتيجة لذلك ، ارتفعت قروض مجموعة البنك الدولي بنسبة 54 في المائة في السنة المالية 2009 مقارنة بعام 2008 ، ليصل بذلك إلى حوالي 60 مليار دولار، وذهب ثلث هذا المبلغ إلى مشاريع البنية التحتية ، على أمل تحسين وضع التوظيف بسرعة وتعزيز الظروف الاقتصادية العامة.

من 60 مليار دولار ، 33 مليار دولار تدفقت من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شكل ائتمانات تجارية للبلدان المتوسطة الدخل و يتوقع البنك الدولي زيادة الاحتياجات في السنوات القادمة ، ولا يغطي رأسماله تمويل أنشطته، هذا من جهة، و من جهة أخرى رفع أسعار الفائدة على قروضه، كما تم تحصيل أموالاً أكثر من ذي قبل في سوق رأس المال الدولي.

ارتفعت قروض وتبرعات الوكالة الدولية للتنمية، الفرع التابع للبنك الدولي ، بدون فوائد إلى مستوى قياسي بلغ 14 مليار دولار ، بزيادة الربع مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى ذلك ، فقد عجلت إجراءاتها حتى تتلقى الدول الفقيرة الأموال الموعودة بسرعة أكبر.

AMGI ومؤسسة التمويل الدولية ، وهما فروع البنك الدولي المحددة لدعم القطاع الخاص ، زادت من حجم أنشطتها، في تقديم الإئتمانات و المشاركة في الشركات و منح الضمانات.

¹⁰¹ Assemblée annuelle du FMI et de la Banque Mondiale, Istanbul, - Octobre 2009.

<https://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2009/new100609af.pdf>

الجانب الأخير مهم للغاية لأن الشركات المحلية في البلدان النامية تجد صعوبة متزايدة في الحصول على ائتمانات أو ضمانات تجارية من البنوك الخاصة الكبيرة.¹⁰²

المطلب الثالث: آفاق واستنتاجات

ليس هناك شك في أن الأزمة الاقتصادية والمالية قد غيرت ميزان القوى، إن صعود مجموعة العشرين على حساب مجموعة الثماني أمر لا رجعة فيه، تطالب الدول الناشئة الكبرى بمزيد من النفوذ، و لا ترغب البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا في قبول تحويل جديد بنسبة 5٪ من حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي ، ويبقى النقاش مفتوحًا.

لقد عاد صندوق النقد الدولي واستعاد أهميته ، وهو ما يفسر أيضًا الموقف غير المرن من جانب الدول الناشئة الكبرى، التي تعتبر صندوق النقد الدولي مركزًا للقرار ومنتدى أكثر أهمية من الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك ، ترغب هذه الدول في الوصول إلى مجموعة العشرين من خلال ثقل هذا المنتدى الجديد ، الذي يهدف إلى تعزيز نظام مالي عالمي جديد، كما لا ننسى أن الدول الصغرى و الأضعف اقتصاديا تعتمد بشكل كبير على الأمم المتحدة ، حتى وإن لم تكن هناك نتائج ملموسة.

لم تفقد الدول الصناعية كل سلطاتها ولا يزال جدول أعمال المفاوضات العالمية يتحدد إلى حد كبير بمصالح الدول الغنية. توضح الأمثلة الثلاثة هذه الحالة، النقاش حول المديونية ، النقاش حول الضرائب العالمية ، ومشكلة التهرب الضريبي وهروب رأس المال.

الفرع الأول: مشكلة المديونية

من المرجح أن تؤدي برامج إعادة تمويل الحكومة والبنوك المركزية وحزم التحفيز الاقتصادي إلى عجز مالي ضخم ومستدام ، وبالتالي زيادة الدين العام ، خاصة في البلدان الصناعية، و ما يجب القيام به لتجنب هذا الفخ هو جعله موضوع رئيسي للمناقشات السياسية والاقتصادية.

لا تزال الدوائر المتخصصة وحدها تولي اهتمامًا وثيقًا بمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، بينما يبدو أن عبء الديون قد زاد بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة. وفقًا لصندوق النقد الدولي ، ارتفع الدين المستحق لجميع البلدان النامية بمقدار 220 مليار دولار أمريكي في عام 2008 ليصل إلى 4529 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يزداد في السنوات القادمة.

¹⁰² Groupe de la Banque Mondiale et du FMI, Conseils des gouverneurs, Assemblée annuelle, Istanbul 2009, communiqué de presse N°2 (F), 6, 7 Octobre 2009, p 9/11.

في الوقت الذي يقدم فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقريراً عن التقدم المحرز في آخر تقرير لهما عن تطور مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2009) ، فإن مؤسسات بريتون وودز تبرز أيضاً كفاعل في مضاعفة هذه المديونية بشدة تجاه عدد من البلدان الفقيرة ، بما في ذلك أفغانستان وإثيوبيا وملاوي ومالي وموريتانيا ونيكاراغوا وسيراليون.

النتيجة: إن البرنامج الذي يهدف إلى جعل الدول المستدينة الفقيرة لها إمكانية تحمل الديون لم يمنع صندوق النقد الدولي من قبول "المرونة" للديون لهذه الدول حتى يتمكنوا من الاقتراض أكثر ، فإن الأمر يشبه إرسال رجال الإطفاء إلى المنزل عندما تكون النيران على وشك أن تندلع ، جميع البلدان التي تقي بالمعايير تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطراً معيناً يتعلق بعملية التورط في أزمة ديون مستقبلية، نصف هذه البلدان ، تظل الديون الموروثة من الماضي ثقيلة بما يكفي ليصبح الخطر كبيراً، هذه القنبلة الزمنية قليلاً ما تطرح في النقاشات الحالية حول الأزمة المالية.¹⁰³

الفرع الثاني: ضريبة دولية على المعاملات المالية

يجب أن يتحمل القطاع المالي تكاليف الأزمة التي سببها! اقترح Adair Turner ، رئيس هيئة التنظيم المالي في المملكة المتحدة ، في أغسطس 2009 فرض ضريبة المعاملات المالية، تلقت هذه الفكرة الدعم من الدوائر الحكومية الألمانية والفرنسية. وقد كتبت المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة العشرين قبل قمة Pittsburgh للمطالبة بتطبيق هذه الضريبة واستخدام عائداتها لأغراض التنمية. لم يتم مناقشة الطلب لا في قمة Pittsburgh ولا في قمة اسطنبول جدياً.

الفرع الثالث: التهرب الضريبي وتدفقات رأس المال "القذرة"

إن الحجم الهائل لرأس المال اللازم لتمويل الحوافز الاقتصادية وعمليات الإنقاذ المصرفية كان بالتأكيد أحد أسباب تكثيف مكافحة التهرب الضريبي الدولي. لكن التدابير المتخذة حتى الآن تتجاهل إلى حد كبير احتياجات البلدان النامية.

أولاً: التهرب الضريبي

أكثر ما تم الحديث عنه هو القوائم السوداء والرمادية التي وضعتها مجموعة العشرين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. هذه القوائم تلزم كل دولة غير قادرة على تنفيذ ما لا يقل عن 12 معاهدة ثنائية للازدواج الضريبي أو اتفاقيات لتبادل المعلومات الضريبية، يجب أن تنفذ هذه الاتفاقيات أو الاتفاقيات بأقل المعايير ممكنة لمنظمة التعاون

¹⁰³ Bruno Gurtner, Op-cit.

الاقتصادي والتنمية لتبادل المعلومات الضريبية عند الطلب. يتم تحديث القوائم المعنية بانتظام، يلخص كتيب المعلومات الذي نشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أكتوبر 2009 جهودها لمكافحة التهرب الضريبي. ووفقاً للمنظمة، فإن المراكز التي تشرف عليها خارج الحدود الإقليمية قد وقّعت منذ ذلك الحين أكثر من 90 اتفاقية لتحسين تبادل المعلومات، ويجري التفاوض على أكثر من 60 اتفاقية وإضافة مراكز جديدة بانتظام. تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هذا يفيد أيضاً البلدان النامية.¹⁰⁴

في الواقع، تنطبق هذه الاتفاقيات المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية حصرياً على العلاقات بين "الملاذات الضريبية" وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ لا تهم البلدان النامية، الكثير منهم لم يدخل حيز التنفيذ بعد، بالإضافة إلى ذلك، يوجد في الدول النامية اتفاقيات ثنائية حول الازدواج الضريبي أقل بكثير من الدول الصناعية، وهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية غير ملزمة قانوناً على المستوى المتعدد الأطراف، يظل معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبادل المعلومات غير قابل للتنفيذ من حيث القانون الدولي العام.

وبالتالي فإن المبادرة التي اتخذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين لا تفي بالتوقعات للبلدان النامية، لقد أوضحت شبكة العدالة الضريبية العالمية بالتفصيل سبب عدم كفاية تبادل المعلومات عند الطلب، ولماذا يتحتم أن تكون هذه التبادلات آلية، ولماذا تعد القواعد متعددة الأطراف ضرورية للبلدان النامية، ومع ذلك، لن يكون كافياً تحسين تبادل المعلومات الضريبية، فقد كشفت العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة عن كيفية تعزيز المراكز خارج الحدود للفساد، وهروب رأس المال والتهرب الضريبي.

ثانياً: هروب رؤوس الأموال

وفقاً لأحدث التقديرات، يبلغ إجمالي التدفقات النقدية غير المشروعة من البلدان النامية ما بين 800 مليار دولار و 1 تريليون دولار، و خلافاً لما قد يعتقد أن هذه الأموال صادرة من الأعمال الإجرامية أو الرشاوى الأخرى التي تشكل معظم هذه "التدفقات غير المشروعة"، فتلت هذه الأموال يأتي من معاملات تجارية، خاصة فيما يتعلق بالأسعار المرتبة، نقل التسعير بين الشركات التابعة. حوالي 60 ٪ من التجارة العالمية داخلية للمجموعات عبر الوطنية "STN: Sociétés Trans Nationales" من الممكن التلاعب بالأرباح والخسائر حسب الرغبة من خلال الإفراط في الفواتير، مما يؤدي إلى التهرب الضريبي على نطاق واسع. تفقد المنظمة غير الحكومية البريطانية المبلغ بأكثر من 160 مليار دولار

¹⁰⁴ Les Paradis Fiscaux, La Finance pour tous, .

أمريكي. كتبت أربع منظمات غير حكومية ذات صلة بالموضوع إلى مجموعة العشرين تدعو إلى تطبيق

سنة تدابير فورية وفعالة :

- 1- يجب على مجموعة العشرين أن تمهد الطريق لتبادل تلقائي للمعلومات
- 2- يجب أن تعزز القواعد المتعلقة بتحديد عملاء البنوك
- 3- يجب إعلان التهرب الضريبي من الجرائم الأصلية لغسل الأموال
- 4- يجب أن تشير مجموعة العشرين إلى طرق لمنع إساءة استخدام الفواتير
- 5- يجب نشر شروط ملكية ومراقبة وحسابات الشركات الخارجية والصناديق والمؤسسات .
- 6- يجب على الشركات عبر الوطنية أن تقدم تقارير تفصيلية ، عن كل بلد على حدة ، عن شركاتها الفرعية مع دوران رأس المال ، الاستثمارات ، الأرباح ، الضرائب المدفوعة ، تقارير كل بلد على حدة.

كما تم طلب هذا الالتزام للشركات الكبيرة بالإبلاغ عن كل دولة على حدة من قبل فرقة العمل المعنية بالنزاهة المالية والتنمية الاقتصادية.¹⁰⁵

المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية على اقتصاد الجزائر

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية يتأثر بالأزمة المالية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.¹⁰⁶

¹⁰⁵ Les Paradis Fiscaux, La Finance pour tous, Op-cit.

¹⁰⁶ Mihoub Mezouaghi, Fatiha Talabite, Les paradoxes de la souveraineté économiques en Algérie, Confluence Méditerranée, 2009/4 ? N° 71, pages de 09 à 26.

الفرع الأول: الحماية المؤقتة من آثار الأزمة المالية الدولية

باعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب 4,9 % مقابل 3,1 % سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي ومع تراجعه جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب 3,8 أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهوما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.¹⁰⁷

الفرع الثاني: آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي في الجزائر

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي.

وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتقادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب 4,6 % عام 2007 موازنة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57,2 % في 2007 و 55 في 2006 و 52 % في 2005 ، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في

¹⁰⁷ فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على البلدان ائتنامية، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد رقم 7، رقم

نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40 % من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة.

إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1,5 % على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3,8 %، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.¹⁰⁸

ورغم الآثار الغير مباشر للأزمة العالمية، إلا أنه قد انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الإقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية: فكما يؤدي نمو الإقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للإقتصاد على الأمد القريب.
- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الإقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

الخاتمة

لقد عاد صندوق النقد الدولي واستعاد أهميته بعد الأزمة المالية 2008، وهو ما يفسر أيضا الموقف غير المرن للدول الناشئة الكبيرة التي تعتبر صندوق النقد الدولي مركزا لصنع القرار ومنتدى أكثر أهمية من الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية. حيث يمكن لهذه الدول الاستفادة من إمكانية الوصول إلى مجموعة العشرين والثقل الذي تتمتع به هذه الهيئة التي تهدف إلى الترويج لنظام مالي عالمي جديد. و تبقى الدول الأقل نموا والأضعف تعتمد بشكل أكبر على الأمم المتحدة، على الرغم من عدم تحقيق نتائج جوهرية لحل مشاكلهم الاقتصادية والمالية و لكن ليس لهم خيار سوى المنظمة الأممية.

لكن اليوم أصبحت منظمة BRICS المنافس الحقيقي للمؤسسات المالية الدولية خاصة مؤسسات Bretton Woods، مما دفع بالقوة العالمية الأولى الولايات المتحدة للتفكير في كيفية مواجهة الصعود السريع لدول BRICS اقتصاديا و خاصة بعد عملية توسيع الأعضاء للمنظمة التي حققتها في 2023 في مواجهة الصين، لذلك، تسعى الإدارة

¹⁰⁸ Amaouz Hakima, La crise financière mondiale et ses effets sur l'économie algérienne, Revues d'économie et de statistiques appliquée, V 9, N° 2, 31/12/2009, pp 28-41.

الأمريكية إلى تعزيز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث أعلنت الإدارة الأمريكية يوم افتتاح قمة البريكس في جنوب أفريقيا أنها تريد تعزيز القدرات التمويلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتضع في اعتبارها القروض "المبهمة" بحسبها و التي تمنحها الصين للدول النامية، خاصة في أفريقيا.

قائمة المراجع:

1 - اللغة العربية العربية

المقالات:

- الدليمي نجم ، دور سياسة المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية، الحوار المتمدن، العدد 4165، 2013/07/26

- الجباري أكبر عمر محي الدين ، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدماركة.
- بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، مجلد 3، رقم 7، 2002/12/01.
- ديش فاطمة الزهراء ، الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على البلدان اتلنامية، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد رقم 7، رقم 2، 2016/09/20.

- الزعفراني علاء شعبان ، الأزمة المالية أسبابها و علاجها، 2015/08/03

أطروحة الدكتوراه

- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990 - 2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

مذكرات الماجستير

- بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر 1990 - 2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009.
- الجلال أحمد محمد صلاح ، دور السياسات النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية ، 1990 - 2003، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، 2006/ 2005.

- مهماني سعاد ، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة حاج لخضر، باتنة ، 2009.2008.

- محمدي نورة، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.

- مذكرات الماستر

- حملاوي إيمان ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - " دراسة حالة الجزائر" (1990 - 2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.

- إبراهيم محمد أسامة محمد ، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.

- بن زايد ياسين، بواقيلة فاروق، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر 2000 - 2015، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016 - 2017.

- زوليخة قريقة، فتيحة بولكويرات، قنوات انتقال الأزمات المالية - دراسة حالة أزمة " 2008"، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2020/2021 - بوعزيز ناصر ، محاضرات " المنظمات الاقتصادية الدولية "، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

Bibliographie :

Articles Revues et presse

- Akalay Omar, L'économie algérienne de l'ère des réformes (1989-1991) à celle de l'ajustement structurelle (1994 – 1998), Institut de recherche et d'études sur les mondes arabes et musulmans, (IREMAM) – UMR – 7310, CNRS/ Aix Marseille Université.

-APS : Algérie Presse Service, Perspectives économiques favorables, croissance robuste et inflation modérée en 2024, Publié le : jeudi, 14 décembre 2023.

- Amaouz Hakima, La crise financière mondiale et ses effets sur l'économie algérienne, Revues d'économie et de statistiques appliquée, V 9, N° 2, 31/12/2009.

- Gurtner Bruno, La crise économique-financière et les pays en développement, Revue Internationale de politique de développement , 01/2010.

- Jahan Sarwat, Saber Ahmed et Papageorgiou Chris, Qu'est ce que le Keyanisme ? L'ABC de l'économie, Finance et développement, septembre 2014.

- Laurent Flechaire, Bretton Woods et le plan White, Le Monde Economique, 5 Novembre 2001.

- Mezouaghi Mihoub, Talabite Fatiha, Les paradoxes de la souveraineté économiques en Algérie, Confluence Méditerranée, 2009/4 ? N° 71.

-Nassar Heba Ahmed, quelques conséquences sociales des programmes d'ajustement structurels, Egypte/Monde Arabe, 12/13/1993.

- Tavernier Yves, CRITIQUER LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES INTERNATIONALES, Alternatives économiques | « L'Économie politique », 2001/2 no 10 |
- Toussaint Eric, Millet Damien, Histoire critique du FMI et de la Banque Mondiale, CADTM, 29/09/2016.
- Siroën Jean Marc, L'OMC et les négociations commerciales multilatérales, Négociations, 2007/1, N°7.
- Stein Edmond Wellen, Les négociations commerciales multilatérales, 1973-1979 dite « Tokyo – Round », Politiques étrangères, 1979, 44-2.

Rapports et conférences :

- Rapport de la Commission Stiglitz sur la mesure des performances économiques et du progrès social, Rapport final de la Commission Stiglitz sur des alternatives au PBI, Stiglitz Joseph E., SEN Amartya, FITOUSSI Jean-Paul septembre 2009 .
- Conférence internationale de suivi sur le financement du développement chargée d'examiner la mise en œuvre du Consensus de Monterrey , Doha, Qatar, 29 novembre - 2 décembre 2008.
- Assemblée annuelle du FMI et de la Banque Mondiale, Istanbul, - Octobre 2009.
- La Banque Mondiale, Le Groupe de la Banque mondiale et le Fonds monétaire international FMI.

- Groupe de la Banque Mondiale et du FMI, Conseils des gouverneurs, Assemblée annuelle, Istanbul 2009, communiqué de presse N°2 (F), 6, 7 Octobre 2009.
- FMI, Le redressement de la crise Asiatique et le rôle du FMI, Préparé par les services du FMI, juin 2000.
- FMI, Evolution de la crise économique dans les économies de marchés émergentes, Chapitre 4, Rapport annuel de 1999.
- The World Bank, Guide de la Banque Mondiale, N° 27145, 2005, USA , p 134, 135.
- Banque Mondiale, Organes, Dirigeants et fonctionnement, Encyclopédia Universalis.
- IDA, Groupe de la Banque Mondiale , conditions de prêt IDA.
- The World Bank, Completer le formulaire de selection des conditions de selection de prêt.
- Banque Mondiale, Guide de la Banque destiné aux parlementaires, (Guide rédigé par : Ilf Bencheikh, Anne-Laure, Henry-Greard, Sarah Rinaldi, Lisa von Trapp), 2005.
- OMC, Organisation Mondiale du Commerce, Le cycle d'Uruguay.
- l'Accord instituant l'organisation mondiale du commerce, 15 Avril 1994, (1996).
- OMC : Organisation Mondiale du Commerce, Comprendre l'OMC, Qui sommes nous ?.

Sites internet

- Les Paradis Fiscaux, La Finance pour tous, .
- Banque Mondiale, La Finance pour tous, Une institution critiquée pour l'inefficacité de son action en faveur du développement économique

- Les Institutions Financières Internationales, la Finance pour tous, 10/11/2021.
- Apprendre à connaître les IFI, L'ONU et les organes d'aides, Gouvernement du Canada, 24/10/2023.
- Institutions Financières Internationales, PNUD : Programme des Nations Unies pour le Développement.
- Les cycles financiers, La finance pour tous, mise à jour 05/01/2024.
- La crise financière de 2008, La finance pour tous, Op-cit, 2008/2010.
- Assurer la stabilité financière internationale, La Finance pour tous, 2020.
- Le livre noir des Banques, La finance pour tous, 2016.
- Faut-il séparer les Banques de dépôt et les Banques d'investissement ?, La finance pour tous.
- Pourquoi cette crise se révèle-t-elle plus grave ?, la finance pour tous.
- Régulation financière américaine : vers la fin de la loi Dodd Frank ?, la finance pour tous, mise à jour 2024.
- FMI : Ressources et organisations ;, La Finance pour tous, 07/02/2023.
- Assurer la stabilité financiers internationale, La Finance pour tous, mis à jour 6 février 2023
- Claude Robinot, La crise asiatique de 1997, LUMNI Enseignant , INA , Page publiée le :31 mai 2013, Modifiée le : 29 juin 2023
- Léa Boluze, Banque Mondiale : Rôle, fonctionnement et structure. 14/02/2022.

-Memoireonline :

- Dimitri Engulu Bolingo, L'incidence de la crise financière internationale de 2008 sur la structure bancaire congolaise – Cas de la bcdc, Université de Kinshasa, 2009.
https://www.memoireonline.com/08/11/4743/m_Lincidence-de-la-crise-financiere-internationale-de-2008-sur-la-structure-financier0.html
- Eustache Antali, le système monétaire international, sup'management - 2006.
https://www.memoireonline.com/05/08/1110/m_le-systeme-monetaire-international-smi0.html